وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2021

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ:

مجابهة تداعيات ازمة كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري في اطار السياسة الاقتصادية

من إعداد:

- الهام كبور
- سهام بن خديم

إشراف الأستاذة:

- شهلة قدري

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فضيل رايس	استاذ محاضر-أ-	رئيســـا
شهلة قدري	استاذ محاضر-ب-	مشرفا ومقررا
وليد عابي	استاذ محاضر-أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2020- 2021

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2021

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

المذكرة موسومة بـ:

مجابهة تداعيات ازمة كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري في اطار السياسة الاقتصادية

من إعداد:

- الهام كبور
- سهام بن خديم

إشراف الأستاذة:

- شهلة قدري

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فضيل رايس	استاذ محاضر-أ-	رئيسا
شهلة قدري	استاذ محاضر-ب-	مشرفا ومقررا
وليد عابي	استاذ محاضر-أ-	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2020- 2021

شكر وعرفان

اللهم إنا نسألك أن تلهمنا شكر نعمك وتجعل علمنا مخلصا لوجهك

فالحمد والشكر لجلالك وعظيم سلطانك

"وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وإليه ننيب"

قال رسول الله ﷺ

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله، ومن صنع إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له حتى تروا انكم قد كافأتموه"

واقتداء بهذا الحديث الشريف نتقدم بتحية شكر وتقدير الى صاحبة التميز الاستاذة الفاضلة " قدري شهلة"

لك مناكل الشكر على مجهوداتك القيمة ولك مناكل الثناء والتقدير اسعدك المولى وجعل عطائك في ميزان حسناتك

كما نتقدم بالشكر

الى كل من بذل معنا جهدا ووفر لنا وقتا ونصح لنا قولا

اهداء

الى الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما وادام عليهما الصحة والعافية

الى كل افراد العائلة

الى كل الاصدقاء

الى كل من دعمني من قريب او بعيد

الى كل هؤلاء اهدي هذا العمل

سهام بن خديم

اهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة الى

الوالدين الكريمين حفظهما الله وادامهما نورا لدربي

لكل من كان عونا لي من قريب او بعيد

لكم احبتي اهدي تخرجي

الهام كبور

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
قائمة المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الاشكال	–
قائمة الملاحق	–
مقدمة عامة	أ– د
الفصل الاول : الاطار النظري للسياسة الاقتصادية وأزمة كوفيد 19	
تمهيد	01
المبحث الأول: اسس نظرية للسياسة الاقتصادية	02
المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية	02
الفرع الاول: تعريف السياسة الاقتصادية	02
الفرع الثاني: مضمون السياسة الاقتصادية	02
الفرع الثالث: أهداف السياسة الاقتصادية	03
الفرع الرابع: المبادئ والاعتبارات التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية	05
المطلب الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية	05
المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية	06
الفرع الاول: السياسة المالية	06
اولا: تعريف السياسة المالية	06
ثانيا: أهداف السياسة المالية	07
ثالثا: انواع السياسة المالية	08
رابعا: أدوات السياسة المالية	08
الفرع الثاني: ماهية السياسة النقدية	12
أولا: مفهوم السياسة النقدية	12
ثانيا: انواع السياسة النقدية	13
ثالثا: أهداف السياسة النقدية	14

رابعا: ادوات السياسة النقدية	17
الفرع الثالث: السياسة التجارية	22
اولا: تعريف السياسة التجارية	22
ثانيا: اهداف السياسة التجارية	22
ثالثا: انواع السياسة التجارية	23
المبحث الثاني: لمحة عامة عن ازمة كوفيد19	26
المطلب الاول: فيروس كوفيد19: التعريف والاعراض	26
الفرع الاول: التعريف بفيروس كوفيد19	26
الفرع الثاني: اعراض الاصابة بمرض كوفيد19	27
المطلب الثاني: مراحل انتشار فيروس كوفيد19 وعوامل تفشيه في العالم	28
الفرع الاول: انتشار فيروس كوفيد19 في العالم	28
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في تفشي فيروس كوفيد19	30
المطلب الثالث: احصائيات حول انعكاسات الفيروس على الارواح البشرية في بعض دول العالم	32
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني : تداعيات ازمة كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري والاجراءات المتخذة لمجابهتها	
تمهيد	37
المبحث الاول: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد19 في الجزائر	38
المطلب الاول: ظهور وانتشار فيروس كوفيد19 في الجزائر	38
المطلب الثاني: تداعيات جائحة كوفيد19 على بعض المؤشرات والقطاعات الاقتصادية في الجزائر	41
الفرع الأول: تداعيات جائحة كوفيد19 على النمو في الجزائر	41
الفرع الثاني: تداعيات جائحة كوفيد19 على القطاعات الاقتصادية في الجزائر	42
اولا: تداعيات جائحة كوفيد19 على قطاع الصناعة في الجزائر	42
ثانيا: تداعيات جائحة كوفيد19 على قطاع التجارة في الجزائر	43
ثالثا: تداعيات جائحة كوفيد19 على قطاع الخدمات المالية	46
رابعا: تداعيات جائحة كوفيد19 غلى قطاعي النقل والسياحة	46
خامسا: تداعيات جائحة كوفيد19 على قطاع الطاقة في الجزائر	48

سادسا: تداعيات جائحة كوفيد19 على احتياطي الصرف من العملات الأجنبية	49
سابعا: تداعيات جائحة كوفيد19 على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	50
ثامنا: تداعيات جائحة كوفيد19 على الاقتصاد الموازي في الجزائر	51
المطلب الثالث: التداعيات الاجتماعية والسياسية لجائحة كوفيد19	54
الفرع الاول: أثرها على الجانب الاجتماعي	54
الفرع الثاني: أثرها على الجانب السياسي	55
المبحث الثاني: الاجراءات الاحترازية المتخذة لمجابهة جائحة كوفيد19 وسبل تفعيلها	56
المطلب الأول: الأهداف المسطرة للإنعاش الاقتصادي والحد من اثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري.	56
الفرع الاول: الإصلاح المالي	56
الفرع الثاني: التجديد الاقتصادي	57
المطلب الثاني: أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية على مستوى السياسة الاقتصادية لمجابهة تداعيات ازمة كوفيد19	58
الفرع الأول: أهم الإجراءات المتخذة على مستوى السياسة المالية	58
أولا: إجراءات جبائيه	58
ثانيا: الإجراءات المتخذة على مستوى النفقات العامة	59
الفرع الثاني: أهم الإجراءات المتخذة على مستوى السياسة النقدية	61
أولا: إدارة المخاطر الائتمانية	61
ثانيا: إدارة المخاطر التشغيلية	63
ثالثا: ادرة مخاطر السيولة	64
رابعا: تكفل الخزينة العمومية بتخفيض سعر الفائدة	64
خامسا: تخفض قيمة العملة	66
الفرع الثالث: أهم الإجراءات المتخذة ضمن السياسة التجارية	67
الفرع الرابع: إجراءات أخرى	68
المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتفعيل تدابير الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ظل جائحة كوفيد19	69
الفرع الاول: الحلول المقترحة على المستوى الكلي والجزئي	69
اولا: على المستوى الكلي:	69

ثانيا: على المستوى الجزئي	70
الفرع الثاني: الحلول المقترحة على مستوى كل قطاع	70
أولا: القطاع التجاري	70
ثانيا: القطاع الفلاحي	70
ثالثا: القطاع السياحي	71
رابعا: القطاع الصناعي	71
خامسا: قطاع الشغل	71
سادسا: قطاع التعليم العالي	71
الفرع الثالث: الحلول المقترحة في إطار تفعيل السياسة المالية والنقدية وترشيد النفقات	72
أولا: المرافقة المالية للمؤسسات	72
ثانيا: توصيات للمصارف والجهات الرقابية لمواجهة تداعيات الأزمة الصحية	72
ثالثا: تكثيف وتيرة الإصلاح الضريبي	73
رابعا: تمويل مشروعات التنويع الاقتصادي لدعم التعافي	73
خامسا: الإنفاق على البنية التحتية	74
سادسا: اعتماد اطر فعالة للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص	74
سابعا: دعم شبكات الأمان الاجتماعي	74
ثامنا: ترشيد النفقات على المواد المدعمة	74
خلاصة الفصل	76
الخاتمة العامة	77
قائمة المراجع	81
الملاحق	87
الملخص	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	اوجه التشابه والاختلاف بين فيروس كوفيد19 وفيروس أنفلونزا	28
02	عدد الاصابات المؤكدة والموتى وحالات الشفاء في بعض الدول	33
03	تطور الميزان التجاري خلال الفترة من 2019– 2020	43
04	ترتيب الموردين والعملاء الرئيسين خلال الربع الاول من 2020	45
05	تطور حجم الدخل الخفي في الجزائر 2007– 2017	51
06	تطور واردات السلع من 2018–2020	60

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور حالات الاصابة والشفاء بفيروس كوفيد19 في الجزائر	39
02	تطور حالات الوفاة بفيروس كوفيد19 في الجزائر	40
03	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2019– 2021)	41
04	التطور السنوي للقيمة المضافة لبعض الصناعات خلال الفترة(2018–2020)	42
05	تطور نسبة المنتجات التي تتضمنها شعبة الاستيراد بين سنتي(2019–2020)	44
06	اجمالي الاحتياطات الرسمية خلال الفترة (2018– 2021)	49
07	الميزانية المخصصة لمجابهة جائحة كوفيد19 لسنة 2020	59
08	تطور معدل الاحتياطي الاجباري خلال الفترة (جوان 2019– فيفري 2021)	62
09	تغيرات المعدل التوجيهي خلال الفترة (2018– 2020)	62
10	اسعار صرف العملات الرئيسية خلال الفترة (2016– 2020)	66

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2019– 2021)	87
02	التطور السنوي للقيمة المضافة لبعض الصناعات خلال الفترة (2016– 2020)	88
03	تطور نسبة المنتجات التي تتضمنها شعبة الاستيراد بين سنتي (2019 – 2020)	89
04	إجمالي الاحتياطات الرسمية خلال الفترة (2018– 2021)	90
05	تطور معدلي الاحتياطي الاجباري والتوجيهي	91
06	اسعار صرف العملات الرئيسية خلال الفترة (2016– 2020)	92

المقدمة العامة

تمهيد

منذ اعلان الحكومة الصينية عن اول حالة اصابة بفيروس كوفيد19 حتى اجتاح الوباء العالم في فترة وجيزة، هذا الوباء الذي تم اكتشافه في ديسمبر2019 بمدينة ووهان الصينية عرف انتشارا واسعا ما دفع بمنظمة الصحة العالمية الى الاعلان بتاريخ 2020/03/11 ان الفيروس هو جائحة عالمية، ويختلف هذا المرض عن باقي الاوبئة والامراض التي عرفها العالم على مر التاريخ والتي انحصر تفشيها في منطقة محددة مثل وباء سارس2002، انفلونزا الخنازير2009 ، الايبولا 2014 ...الخ ، حيث لم يكن لهذه الاوبئة نفس الاثر الذي نتج عن فيروس كوفيد19 والذي تسبب في اصابة الملايين ووفاة مئات الالاف من جهة ، ومن جهة اخرى تسببت الاجراءات الاحترازية التي اتخذتها دول العالم للحد من تفشيه كإغلاق المدن والمنشآت الاقتصادية والتجارية وايقاف للنشاط الاقتصادي الى ادخال العالم في ازمة اقتصادية ومالية يمكن اعتبارها اشد واعنف ازمة اقتصادية حدثت منذ ازمة الرهن العقاري سنة 2008.

والجزائر كجزء من العالم لم تكن بعيدة عن تداعيات الازمة التي اربكت نظامها الاجتماعي والاقتصادي، ليعاني اقتصادها خلال هذه الفترة من ازمة مركبة ارتبطت بانتشار ازمة كوفيد19 وتداعياتها الى جانب انهيار اسعار النفط، ما دفع بالحكومة الجزائرية الى اتخاذ سلسلة من الاجراءات والتدابير محاولة بذلك التخفيف من حدة هذه الازمة وحماية الاقتصاد من الانزلاق في ركود.

اشكالية البحث

بناء على ما سبق تطرح اشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي اهم الانعكاسات الناجمة عن ازمة فيروس كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري؟ وكيف فعلت الجزائر ادوات سياستها الاقتصادية في مجابهة هذه الازمة ؟

تندرج تحت الاشكالية الرئيسية مجموعة من الاسئلة الفرعية يمكن عرضها كما يلي:

- كيف انتقل فيروس كورونا من ازمة صحية الى ازمة اقتصادية ؟
- هل كان للإجراءات الاحترازية التي اتخذها الشركاء التجاريين للجزائر اثر على الاقتصاد الوطني ؟
- كيف اثرت الازمة الصحية على المؤشرات الاقتصادية للجزائر ؟
- ماهي اهم الاجراءات والسياسات المتخذة على المستوى الوطني لمجابهة تداعيات ازمة كوفيد19 ؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي والاسئلة الفرعية تم بناء الفرضيات التالية:

- ادت تدابير الاغلاق والاحتواء الى ايقاف اغلب النشاطات الاقتصادية ما تسبب في حدوث الازمة على المستوى الاقتصادي ؛
- بحكم العلاقات الاقتصادية للجزائر مع دول العالم تأثر الاقتصاد الوطني من جراء الاجراءات التي انتهجتها هذه الدول؛
- اثرت الازمة الصحية سلبيا على اغلب المؤشرات الاقتصادية للجزائر؛

– اتخذت الجزائر سلسلة من الاجراءات الاحترازية والوقائية لمجابهة تداعيات الازمة على اقتصادها من خلال تفعيل ادوات سياستها المالية فقط؛

اسباب اختيار الموضوع

يمكن ارجاع اسباب اختيار الموضوع الى ما يلي:

- ارتباط الموضوع بالتخصص؛
- حداثة الموضوع من حيث الطرح، والاهتمام المتزايد به في الآونة الاخيرة ؛
- الرغبة في التعرف على كيفية استخدام السياسة الاقتصادية كآلية لمجابهة الازمات الاقتصادية والتخفيف من حدتها؛

اهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة اهميتها كونها تناقش موضوعا اقتصاديا مستجدا شغل الساحة المحلية والدولية نظرا لقوة تأثيره على مختلف اقتصاديات العالم، كما تساهم هذه الدراسة في توضيح الاثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عانى منها الاقتصاد الوطني من جراء الجائحة، وستوفر هذه الدراسة معلومات هامة حول جائحة فيروس كورونا والتي سيستفيد منها الباحثين فيما بعد.

اهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الاهداف ابرزها:

- تحديد وتوضيح بعض المفاهيم الخاصة بجائحة فيروس كوفيد19 والسياسة الاقتصادية ؛
- بيان اثر الجائحة على الاقتصاد الوطني، وابراز اهم القطاعات المتأثرة ؛
- التعرف على مختلف الاهداف التي سطرتها الحكومة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي ؛
- رصد مختلف السياسات التي انتهجتها الجزائر في مجابهة تداعيات الازمة الصحية ؛
- اقتراح تدابير وحلول للحد من اثار الجائحة ؛

منهج الدراسة

لدراسة الموضوع وقصد الاجابة عن الاشكالية والتساؤلات الفرعية والوصول الى اختبار الفرضيات، تم الاعتماد المنهج التاريخي خاصة في ما تعلق في تتبع مراحل انتشار الفيروس، وقد تم التركيز على المنهج الوصفي في جل الدراسة تقريبا لتماشيه مع طبيعة الموضوع.

حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود المكانية: تم التركيز في هذه الدراسة على الجزائر.

الحدود الزمانية: لم يتم ضبط الحدود الزمنية للدراسة لكنه تم التركيز اكثر على الفترة 2018-2021

الدراسات السابقة

توجد عدة دراسات سابقة مرتبطة بالموضوع من بينها:

1- دراسة صلاح الدين بولعراس ،**الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الانية والمواكبة البعدية،** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، المجلد 20 ، العدد الخاص حول الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا، سبتمبر 2020

سعت هذه الدراسة الى بيان الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، مع تسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل الموضوع سواء من الجانب النظري والتطبيقي، وفي النهاية توصل الباحث الى ان جائحة كوفيد19 تسببت في اثار وخيمة على الاقتصاد العالمي والجزائري، كما اوصت الدراسة بمجموعة من الحلول المقترحة للتخفيف من هذه الاثار.

2- دراسة احمد فايز الهرشم، **ازمة الاغلاق الكبير: الاثار الاقتصادية لفيروس كورونا19،مجلة بحوث الادارة والاقتصاد،** كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد02، العدد02، 2020

سعت هذه الدراسة الى ابراز اهم الاثار الاقتصادية لازمة الاغلاق الكبير بسبب فيروس كورونا، حيث تم ابراز الاستراتيجيات الصحية والادارية التي اتبعتها الدول للتعامل مع الفيروس ومعرفة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدول للتعامل مع الازمة الاقتصادية، كما حاولت الدراسة تقديم الاتجاهات الاقتصادية للازمة واستشراف مألات الازمة الاقتصادية والاجتماعية لما بعد ازمة كوفيد19.

3- دراسة زهرة سيدا عمر، اسماء بللمعا، **قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر: الاثار والاجراءات،** مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، جامعة احمد دراية، ادرار، المجلد 04، العدد 02، 2020

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على الاثر الاقتصادي لجائحة كورونا على الجزائر، كما تسعى الى ابراز الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الوباء، مع تسليط الضوء على الجهود والاجراءات الاحترازية للحكومة الجزائرية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس، وخلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها ان جائحة كوفيد19 اسفرت عن اثار سلبية تسبب في توقيف وتراجع معظم الانشطة الاقتصادية خاصة قطاع الطاقة الذي تراجعت مداخيله الى النصف.

هيكل البحث

للإجابة عن اشكالية البحث واختبار الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة ومن اجل الاحاطة بمختلف جوانب الموضوع تم تقسيمه الى فصلين احدهما نظري والاخر تطبيقي اضافة الى مقدمة خاتمة عامة يمكن توضيحهما على النحو التالي:

- **الفصل الاول** الذي جاء بعنوان الاطار النظري للسياسة الاقتصادية وازمةكوفيد19، والذي تم تقسيمة الى مبحثين، خصص المبحث الاول حول الاسس النظرية للسياسة الاقتصادية والذي شمل على تعريف، اهداف ومضمون وانواع وادوات السياسة الاقتصادية، فيما خصص المبحث الثاني لعرض لمحة عن ازمة كوفيد19 والذي ركز على تعريف الفيروس ومراحل انتشاره في العالم، وكذا التعرف على العوامل المؤثرة في تفشي هذا الوباء وانعكاساته على الارواح البشرية.

- اما **الفصل الثاني** جاء بعنوان تداعيات ازمة كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري والاجراءات المتخذة لمجابهتها والذي قسم هو الاخر الى مبحثين يتضمن المبحث الاول التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد19 في الجزائر، والذي تم التعرف فيه على مراحل انتشار الفيروس في الجزائر وتداعياته على بعض المؤشرات والقطاعات الاقتصادية والقطاع الموازي بالإضافة رصد الاثار الاجتماعية والسياسية التي تسببت بها الجائحة، اما المبحث الثاني فقد جاء لتوضيح اهم الاجراءات الاحترازية المتخذة لمجابهة ازمة كوفيد19 في الجزائر وسبل تفعيلها.

صعوبات الدراسة

يمكن ايجاز اهم الصعوبات في النقاط التالية:

- نقص الدراسات التي تناولت الاقتصاد الجزائري في هذا الموضوع نظرا لحداثته ؛
- وجود تناقض بين الاحصائيات وغياب بعضها من المواقع الرسمية ؛

الفصل الاول

تمهيد

تعتبر السياسة الاقتصادية الجانب التطبيقي للنظرية الاقتصادية الكلية، حيث تستمد هذه الاخيرة معلوماتها وادواتها وتستند في تحليلاتها على التحليل الذي توفره النظرية الاقتصادية، فقد لا يستطيع اي اقتصاد تحقيق الاهداف الاقتصادية للمجتمع بالمستوى المطلوب من الكفاءة دون وجود سياسة اقتصادية تسعى الى تحقيق هذه الاهداف، ومن هذا المنطلق اشتدت الحاجة في هذا الوقت الى وجود سياسات اقتصادية تستوعب التحولات والتحديات الاقتصادية ولعل من اكبر التحديات التي تواجه صناع السياسة الاقتصادية في وقتنا الحالي هو كيفية التخفيف من حدة تداعيات الازمة الصحية كوفيد19 على مختلف جوانب الاقتصاد وحمايته من الانزلاق في ركود اقتصادي حاد.

وللاحاطة بجوانب هذا الفصل تم تقسيمه الى مبحثين كالتالي:

المبحث الاول: اسس نظرية للسياسة الاقتصادية

المبحث الثاني: لمحة عامة عن ازمة كوفيد19

المبحث الأول: اسس نظرية للسياسة الاقتصادية

تحظى السياسة الاقتصادية بأهمية بالغة ضمن اقتصاديات الدول ولدى صناع القرار، لما تملكه هذه الاخيرة من قدرة على توجيه النشاط الاقتصادي بغرض تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية معينة، كما تعتبر احد اهم المنافذ لعلاج الازمات الاقتصادية وتحقيق التعافي عبر تفعيل مختلف ادواتها، وفي هذا السياق سيتم التطرق الى ماهية السياسة الاقتصادية والتعرف على مختلف انواعها وادواتها .

المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية

اختلف مفهوم السياسة الاقتصادية تبعا للخلفيات الاقتصادية المعتمدة، وعليه سيم التطرق في هذا المطلب الى مفهوم السياسة الاقتصادية من خلال التعرض الى تعريفها ومضمونها واهدافها بالإضافة الى مختلف المبادئ والاعتبارات التي تقوم عليها.

الفرع الاول: تعريف السياسة الاقتصادية

لقد وردت مجموعة من التعاريف للسياسة الاقتصادية أهمها:

السياسة الاقتصادية مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد القومي خلال فترة زمنية معينة ؛

ويضاف إلى ذلك أن السياسة الاقتصادية لدولة ما يمكن تحديدها على أنها "مجموعة الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينهما " [1] .

كما تعرف السياسة الاقتصادية على انها جملة من الاجراءات والسياسات والادوات المتعلقة بالسياسات المالية والنقدية والسياسات الداخلية والبرامج الاقتصادية التي تستهدف تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية[2] .

وتعرف ايضا على انها مجموعة من السياسات والتدابير التي تتخذها الدولة من اجل تحقيق الاهداف التي تسهم في تحسين الرفاهية الاجتماعية [3].

ومما سبق يمكن تعريف السياسة الاقتصادية على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات العمومية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المسطرة على رأسها الاستقرار الاقتصادي للبلد .

الفرع الثاني: مضمون السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا خاصا من مظاهر السياسة العامة للدولة وتتضمن ما يلي[4] :

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي** ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ،1997، ص 208

[2] مُحَّد احمد الافندي ، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، الطبعة الاولى، الامين للنشر، صنعاء، 2012، ص 509

[3] Jan-Baptiste Ntagoma , **Economie Politique** ,L Harmattan , Paris, 2013, p 20

[4] وليد العايب، **دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن الهيكلي والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف،2018 ، ص 81

– تحديد الأهداف

وهي الأهداف التي تسعى السلطات العامة إلى تحقيقها حيث جرت العادة أن يكون للسياسة الاقتصادية أهدافها مثل النمو الاقتصادي ،التشغيل الكامل ،توازن ميزان المدفوعات، استقرار الأسعار.

– وضع تدرج بين الأهداف

ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة مع بعضها، فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار مما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل والتشغيل .

– تحليل الارتباط بين الأهداف

عند وضع التدرج بين الأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية، فعلى سبيل المثال فان رفع معدل الربح يكبح الكتلة الأجرية، ويمكن أن يؤثر على الاستثمار لان ضعف الطلب لا يشجع على زيادة الاستثمار .

– اختيار الوسائل

التي لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف، وترتبط الوسيلة عادة في الهدف المراد، وتتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية .

الفرع الثالث: أهداف السياسة الاقتصادية

تهدف أي سياسة اقتصادية لتحقيق الرفاهية العامة، إلا أنها تختلف من دولة لأخرى بين دولة متقدمة وأخرى متخلفة وذلك لاختلاف طبيعة النظم الاقتصادية السائدة، إلا أن هذا لا يمنع وجود أهداف مشتركة بين اغلب السياسات الاقتصادية ويمكن توضيح هذه الأهداف فيما يلي :

– التوظيف الكامل

يسمى أيضا التشغيل الكامل، وفي بعض الكتابات الأخرى يطلق عليه العمالة الكاملة، والاهم أن هذا الهدف يعني زيادة العمالة وتحقيق أقصى ما يمكن من التوظيف، والعمل على ادني مستوى ممكن من البطالة وهذا يعني رفع مستوى العمالة من اجل زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الاقتصادي .

ويمكن التعبير عن التوظيف الكامل أيضا من خلال مفهوم التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، بمعنى ألا يظل بعض الموارد معطلا، الأمر الذي يؤدي إلى القصور عن تحقيق الناتج الممكن أو المحتمل في ظل الموارد والإمكانيات المتاحة وينتج عن ذلك بطالة[1].

– تحقيق النمو الاقتصادي

ويتعلق بالارتفاع المستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو الاقتصادي، ويلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي لا بد أن يرتبط بمعدل النمو السكاني، أي لابد أن يتحقق معدل للنمو الاقتصادي

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي** ،مرجع سابق ، ص 213

اكبر من معدل النمو السكاني حتى نستطيع القول أن هدف النمو الاقتصادي بالصورة المطلوبة التي ترفع من مستوى معيشة أفراد المجتمع ومن ناحية أخرى من الضروري أن يقترن هدف النمو الاقتصادي بهدف أخر وهو حماية البيئة [1].

– الاستقرار الاقتصادي واستقرار الأسعار

المقصود بالاستقرار الاقتصادي، الوقاية من التقلبات المستمرة في حجم الإنتاج ومقدار الدخل ومستويات الأسعار، ونجد أن الاستقرار الاقتصادي يرتبط بشكل كبير بمستويات الأسعار، وبالتالي نرى جمعها في هدف واحد لغرض التحليل، حيث يترتب على عدم الاستقرار في الأسعار حدوث اختلال في توزيع الدخل واثأر أخرى تؤثر بالسلب على النمو والتجارة الخارجية والاستهلاك والعمالة وغيرها، ومن ناحية أخرى فان الاستقرار الاقتصادي يعني الاستخدام الكامل للموارد دون أن يتعرض الاقتصاد القومي لهزات أي دون تقلبات وأزمات كبيرة[2] ؛

– التوازن الخارجي

وهو توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي اتجاه باقي الاقتصاديات ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، والى تدهور قيمة عملتها وبالتالي فان توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملة الضعيفة، ويعبر التوازن حسب صندوق النقد الدولي عن تساوي مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة أي أن الرصيد الكلي يساوي صفرا[3] .

– أهداف اقتصادية أخرى

بالإضافة إلى الأهداف الرئيسية السابقة يمكن أن ترمي السياسات الاقتصادية إلى تحقيق أهداف اقتصادية أخرى منها[4] :

- تحقيق أعلى درجة في ممكنة من الكفاءة في مجالي الإنتاج والتبادل ؛
- رفع مستوى الاستهلاك الخاص في الحاضر والمستقبل، حيث يرتبط بتحسين مستوى المعيشة وهو هدف مرغوب ؛
- إشباع الحاجات الجماعية، حيث يصبح من المرغوب فيه تحسين الاستهلاك الجماعي للمواطنين، بتوفير الكثير من الخدمات والمرافق العمومية ؛
- حماية البيئة من التلوث، وهو احد الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها حديثا وخاصة في المجتمعات النامية ؛
- وقد لخص كينيث بولدنج كل هذه الأهداف في أربعة أهداف هي التقدم والاستقرار والعدالة والحرية

---

[1] عمر صخر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005، ص 12

[2] دلال بن سمينة ، **تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، سنة 2013 ، ص 123

[3] عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية** ، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر،2006 ، ص41

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2003 ، ص 23

الفرع الرابع: المبادئ والاعتبارات التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية

يمكن الإشارة إلى أهم المبادئ والاعتبارات التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية على النحو التالي[1]:

– ضرورة التساوي العددي بين الأهداف والأدوات

يجب أن يراعى كقاعدة عامة، أن يتوفر عدد من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية مساو لعدد الأهداف التي يتضمنها، فإذا كان للسياسة الاقتصادية في دولة ما هدفان هما توازن ميزان المدفوعات، وتحقيق مستوى مرتفع من التوظف، فانه عند تصميم نموذج السياسة الاقتصادية يجب أن يشمل على وسيلتين، مثل معدل التبادل، ومستوى الإنفاق العام، فإذا توفر هذا الشرط، يمكن التوصل إلى تحقيق مستوى الإنفاق العام ومعدل التبادل اللازمين لموازنة ميزان المدفوعات في ظل مستوى معين مرتفع من التوظف أو التشغيل .

ولذلك فانه لتحقيق عدد معين من الأهداف يتعين أن يكون لدى صانع السياسة الاقتصادية نفس العدد من الأدوات ولا يجب وضع عدد من الأهداف اكبر من عدد الأدوات المتاحة .

– كفاءة الأداة بالنسبة للهدف

حيث قد يكون أمرا قليل الفائدة ،أن يحوز صانع السياسة الاقتصادية الكلية عددا كبيرا من الأدوات لاتخاذ القرارات إذا كانت ذات كفاءة منخفضة ، وتعرف كفاءة أداة بالنسبة لهدف ما بأنها " ذلك التغيير في قيمة هذه الأداة اللازم لإحداث تغير معين في قيمة هدف ما بينما الأدوات الأخرى مستخدمة بحيث تبقى قيم الأهداف الأخرى ثابتة ".

– مركزية ولا مركزية الأدوات

أي بمعنى انه إذا كان لدينا عدد من الأدوات يساوي عدد الأهداف هل يمكننا توزيع عدد الأدوات على مؤسسات متعددة بحيث تطبق المركزية واللامركزية في نفس الوقت لكي تحقق اهدافا معينة، ويأتي ذلك من منطلق أن صانع السياسة الاقتصادية الكلية (الحكومة) من الصعب عليه الجمع بين جميع الأدوات وتحليلها وتنسيقها مركزيا، وكمبدأ فان القول بان الأدوات التي لها تأثير على كثير من الأهداف ينبغي أن تستخدم مركزيا بينما الأدوات المؤثرة على عدد قليل من الأهداف يمكن إلى حد كبير جعلها تعمل بصورة لا مركزية ،وعموما السياسة الاقتصادية الجيدة يجب أن تتجاوز الأجل القصير .

المطلب الثاني: أنواع السياسة الاقتصادية

يمكن التمييز بين الأنواع التالية للسياسة الاقتصادية[2]:

– سياسة الضبط

تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام بخفض التضخم ، المحافظة على توازن ميزان المدفوعات ، استقرار العملة ، البحث عن التوظيف الشامل ، هذا بالمفهوم الضيق ، أما بالمفهوم الواسع فتعني مجموع التصرفات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه (تقليص الضغوطات الاجتماعية ، السياسات المضادة للازمة) .

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سابق ، ص ص 29- 30

[2] عبد المجيد قدي ،**مرجع سابق** ،ص ص 31- 32

– سياسة الإنعاش

يهدف الانعاش إلى إعادة إطلاق الآلة الاقتصادية، مستخدما العجز الموازي، حفز الاستثمار، الأجور والاستهلاك تسهيلات القروض ...الخ، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، وتلجا في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار.

– سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي

وتعبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل.

– سياسة الانكماش

وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، تؤدي هذه السياسة عادة الى تقليص النشاط الاقتصادي.

– سياسة التوقف عن الذهاب

هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي .

المطلب الثالث: أدوات السياسة الاقتصادية

تمثل ادوات السياسة الاقتصادية وسيلة لتحقيق الاهداف المطلوبة ، فنجاح او فشل اي سياسة اقتصادية مرهون باختيار أدواتها. تشمل هذه الادوات العديد من السياسات غير انه يتم الاجماع على ثلاث سياسات اقتصادية رئيسية فعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي وهي السياسة النقدية، السياسة المالية والسياسة التجارية وهذا ما سيتم التفصيل فيه في النقاط الموالية :

الفرع الاول: السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، حيث تستخدمها الدولة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، كما أصبحت تحتل مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تؤثر وبشكل مباشر على اقتصاديات معظم الدول.

اولا: تعريف السياسة المالية

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يمثل أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى لتحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج إنفاقها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة [1].

كما تعني السياسة المالية دراسة الاوجه والمسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي الانفاقي والإرادي، وميزانية الدولة وقيامها بعمليات الاقتراض وكيفية استخدامها لهذه الانشطة في التأثير على المجرى العام للاقتصاد[1].

[1] ليلى حليمي، **تقييم السياسة النقدية والمالية في الجزائر قبل وبعد أزمة البترول (2001– 2017)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الرابع ، جامعة عباس لغرور خنشلة، 2018، ص 30

وتعرف أيضا على أنها برنامج الحكومة لإجراء تغييرات تقديرية في نمط ومستوى إنفاقها والضرائب والاقتراضات من اجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة[2].

وتعريف ايضا بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة [3].

ومنه يمكن تعريف السياسة المالية على أنها مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة للتأثير على الاقتصاد من خلال النفقات والإيرادات.

ثانيا: أهداف السياسة المالية

تعمل السياسة المالية على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي، وبالتالي تحقيق الأهداف التالية [4] :

1- التوازن المالي

يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد وما إلى ذلك، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية .

2- التوازن الاقتصادي

بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني انه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة اقدر على الإنتاج من المشروعات العامة ،كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وان تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعلانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد.

3- التوازن الاجتماعي

المعنى من التوازن الاجتماعي هو أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد، في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الاجتماعية من توزيع المنتجات على الأفراد توزيعا اقرب إلى العدالة والمساواة .

---

[1] نعمة الله نجيب ابراهيم، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990، ص 435

[2] Dn dwivedi ,**macroeconomics theory and policy** , published by Tata McGraw hill , new Delhi, India, 2010, p 601

[3] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، **مرجع سابق** ، ص 43

[4] بهاء الدين طويل ،**دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النم الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية2016/2015، ص ص 52- 53

4- التوازن العام

أي التوازن بين مجموع الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها .

هذا مع ملاحظة انه قد يكون هناك تعارض واضح بين هذه الأهداف، وقد لا يمكن تجنبه ،ولكن هناك ترتيب منطقي للأهداف المذكورة يجب أن يؤخذ في الاعتبار فالمفروض أن، تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أولا، ثم تسعى إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، ثم يلي ذلك التوازن الاجتماعي على شرط ألا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج، وأخيرا الهدف المالي وتدبير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة مقتضيات هدف الاستقرار والظروف الملائمة للإنتاج الأمثل والعدالة الاجتماعية.

ثالثا: انواع السياسة المالية

يمكن التمييز بين نوعين من السياسات المالية مها[1]:

1- السياسة المالية التوسعية: تتبع هذه السياسة عند ظهور الكساد والبطالة في الاقتصاد نتيجة لانخفاض الطلب الكلي مع وجود طاقات انتاجية عاطلة، وتهدف هذه السياسة الى رفع مستوى الاستخدام والقضاء على البطالة وذلك من خلال رفع مستوى الطلب الكلي ويتم ذلك من خلال زيادة مستوى الانفاق الحكومي او خفض مستوى الضرائب او استخدم مزيج مناسب من كلا الوسيلتين.

2- السياسة المالية الانكماشية: تلجا الدولة الى هذه السياسة عندما تكون هناك ضغوط تضخمية في الاقتصاد اي ارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة لتفوق الطلب الكلي على العرض الكلي، لذلك تعمل السياسة المالية الانكماشية على خفض الطلب الكلي الفعال ويتم ذلك من خلال تخفيض مستوى الانفاق العام مما يؤدي الى خفض الدخل والطلب الاستهلاكي مما يكبح بعض الشيء من ارتفاع الاسعار، او زيادة الضرائب مما يؤدي الى خفض الدخول ومن ثمة خفض الطلب على السلع والخدمات وهذا يكبح من ارتفاع المستوى العام للأسعار، او استخدام مزيج من الوسيلتين السابقتين.

رابعا: أدوات السياسة المالية

تقوم السياسة المالية على استخدام ثلاثة أدوات رئيسية متمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة بالإضافة إلى الموازنة العامة للدولة ، حيث سيتم التعرف على مضمون كل أداة كالتالي :

1- النفقات العامة

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة، في الفترة الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها .

[1] سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الاولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، الاردن ، 2001، ص ص228-229

1-1- تعريف النفقات العامة

شهد تعريف الإنفاق الحكومي تطورا بالموازاة مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فأصبح يعرف بأنه " مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع حاجة عامة ؛

وبأنه مجموعة من المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية معينة من المال خلال فترة زمنية معينة ،بهدف إشباع حاجات معينة للمجتمع الذي تنظمه الدولة ؛

كما تعرف على أنها المبالغ النقدية التي يقوم بدفعها شخص عام من اجل إشباع حاجات عامة، أو المبالغ النقدية التي تخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام الدولة أو إحدى تنظيماتها قصد تحقيق منفعة عامة[1] .

ومما سبق يمكن تعريف النفقات العامة على انها مبلغ نقدي تنفقه الدولة بهدف تحقيق منفعة عامة.

1-2- انواع النفقات العامة

تقسم النفقات العامة وفقا للمعايير التالية الى[2] :

1-2-1- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية :

تعني النفقات الحقيقة استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة، لإقامة المشاريع التي تشبع الحاجات العامة وتؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج الوطني، أما النفقات التحويلية فهي تحويل مبالغ من فئة إلى أخرى في المجتمع، دون أن تؤدي إلى زيادة في الناتج الوطني بل إعادة توزيعه فقط ، لان هذه النفقات ليس لها مقابل مباشر، وقد اعتمد في التفريق بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية على معايير وهي :

- معيار المقابل المباشر؛
- معيار الزيادة المباشرة في الناتج القومي ؛
- معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع؛

1-2-2- النفقات العادية والنفقات غير العادية

في الحقيقة يعود سبب تقسيم النفقات إلى عادية وغير عادية إلى الحاجة لتحديد مدى الالتجاء إلى الموارد غير العادية (القروض والإصدار النقدي) ، وهناك عدة معايير للتفرقة بين النفقات العادية وغير العادية وهي :

- الانتظام والدورية ؛
- طول فترة الإنفاق؛
- معيار توليد الدخل ؛
- معيار الإنتاجية ؛
- معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني ؛

---

[1] سمير ايت يحي ، **تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2017**، محاضرات في مقياس الأنظمة النقدية والمالية موجهة لطلبة السنة الاولى ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة ، 2020

[2] بهاء الدين طويل، **مرجع السابق** ، ص ص 44- 45

1-2-3- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة

ويقصد به تقسيم الإنفاق العام تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة، والغرض منه هو إظهار مقدار نشاط الحكومة في أوجه إنفاقها المختلفة، وعلى هذا يمكن أن نجد ثلاثة أنواع من الإنفاق هي[1] :

- النفقات الإدارية للدولة ؛
- النفقات الاجتماعية للدولة ؛
- النفقات الاقتصادية للدولة ؛

2- الإيرادات العامة

لم تعد الإيرادات مجرد وسيلة لتغطية النفقات العامة للدولة، بل تعدته إلى استخدامها للتحكم في الأنشطة الاقتصادية وتشجيعها بما يتناسب والرؤية التنموية للدولة .

2-1- تعريف الإيرادات العامة :

تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها أو أملاكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك، سواء قروض داخلية أو خارجية ، أو مصادر تضخمية ، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية[2].

2-2- تقسيمات الإيرادات العامة: تنقسم الإيرادات العامة إلى الأنواع التالية :

2-2-1- الإيرادات الاقتصادية : وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات وهي نوعان[3]:

- **أملاك الدومين:** يقصد بها الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء ملكية وطنية عامة (تخضع للقانون العام وتهدف إلى تحقيق نفع عام) ،أو ملكية وطنية خاصة (تخضع للقانون الخاص ولا تهدف إلى تحقيق نفع عام)، حيث تشمل الأملاك العامة على الأملاك العمومية الطبيعية والاصطناعية ، أما الأملاك العمومية الخاصة فهي تتمثل في الدومين الزراعي والدومين الصناعي والدومين التجاري والدومين المالي.
- **الأثمان العامة:** يعتبر الثمن العام مصدرا من مصادر إيرادات الدولة، ويمكن تعريفه بأنه السعر الذي تقرره الدولة أو احد مؤسساتها ثمنا لسلعة أو خدمة معينة يدفعه الأفراد مقابل انتفاعهم بالخدمات العامة التي تقدمها الدولة، بمعنى أخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة ، مثل خدمات البريد، الكهرباء ، المياه ..الخ، حيث أن الثمن العام يدفع اختياريا فلا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة .

---

[1] محمد خير العكام، **المالية العامة 1**، الجامعة العربية السورية، سوريا، 2018، ص ص 46- 47

[2] عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، **مرجع سابق** ، ص 259

[3] حسين كشيتي، **إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة ، السنة الجامعية 2012/2011 ، ص 42

2-2-2- الإيرادات السيادية: تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لما لها من حق السيادة وأهمها الضرائب والرسوم.

- **الرسم:** يعرف الرسم بأنه مبلغ نقدي جبري يدفعه الأفراد للدولة مقابل نفع خاص يتم الحصول عليه منها، ويقترن النفع الخاص الذي يحققه الأفراد بالنفع العام الذي يحصل عليه المجتمع من خلال تنظيم العلاقة بين الهيئات والأفراد، فيما يتعلق بأداء الخدمات العامة ؛
- **الضريبة:** يمكن تعريف الضريبة بأنها عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة [1]، وبالتالي يمكن أن نستنتج الخصائص التالية للضريبة[2]:
  - الضريبة اقتطاع مالي ؛
  - الضريبة تفرض جبرا ؛
  - الضريبة تكون دون مقابل مباشر ؛
  - هدف الضريبة تحقيق نفع عام ؛
- **الإتاوات:** تعبر الإتاوة عن مجموع المبالغ المالية التي يدفعها ملاك العقارات للدولة مقابل قيام هذه الأخيرة بعمل ينتج عنه ارتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم، كأن تقوم الدولة بشق طريق او بناء جامعة في منطقة نائية، ينتج عنها ارتفاع قيمة الأراضي بها، مما يدفع بالدولة إلى فرض إتاوة على المنتفعين ؛
- **الغرامات:** ينصرف مفهوم الغرامة إلى تلك المبالغ من المال التي تفرضها الدولة على مرتكبي المخالفات القانونية مثل مخالفة البناء أو مخالفات السير وغيرها[3] ؛

2-2-3- الإيرادات الائتمانية (القروض العامة) :

القرض العام هو عبارة عن الأموال التي تقترضها الدولة من الدائنين داخل البلاد أو خارجها، وقد يكون هؤلاء الدائنين أفراد أو هيئات أو مؤسسات مصرفية أو مالية على أن تتعهد الدولة المقترضة بدفع قيمة الدين في ميعاد استحقاقه مع دفع الفوائد السنوية المقررة عليها [4]؛

[1] عادل احمد حشيش، **اساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1992، ص 156

[2] خديجة الاعسر، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الكتب المصرية ،القاهرة ، 2016، ص ص 136- 137

[3] حسين كشيتي ، **مرجع سابق** ، ص 43

[4] عبد الكريم بوغزالة احمد، **محاضرات في المالية العامة** ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية LMD ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة،2016 ص 54

3- الموازنة العامة: تعتبر الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وتوزيعها .

3-1- تعريف الموازنة العامة : تعرف الموازنة العامة على أنها تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالبا ما تكون سنة ، وهي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية [1].

3-2- القواعد الأساسية للموازنة العامة

يمكن القول أن الفكر المالي استقر فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة على خمس قواعد رئيسية هي[2]:

- **قاعدة السنوية:** وتستلزم هذه القاعدة أن تكون فترة الموازنة العامة التي يتم العمل بها هي مدة عام، وعلى أساس أن ذلك انسب تحديد من ناحية المراقبة على الإنفاق العام من جهة ، وتحصيل الضرائب من جهة أخرى .
- **قاعدة الوحدة:** وتقتضي القاعدة بإدراج إيرادات ونفقات كل الأجهزة والمؤسسات والمصالح التابعة للدولة في الموازنة العامة .
- **قاعدة الشمول :** وتستلزم هذه القاعدة أن تدرج الإيرادات والمصروفات جميعها مهما قل شانها وبدون إجراء مقاصة بينهما.
- **قاعدة عدم التخصيص :** وتقتضي هذه القاعدة بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة مصروف معين، بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات، وذلك أن الإخلال بهذه القاعدة ربما يؤدي إلى ظهور فائض أو عجز للعمليات المختلفة التي تنطوي عليها الموازنة العامة .
- **قاعدة التوازن :** وتشير هذه القاعدة إلى ضرورة أن تتعادل نفقات الدولة مع إيراداتها، وذلك مع استبعاد القروض وخلق وسائل دفع جديدة .

الفرع الثاني: ماهية السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية احد الركائز التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية الكلية للتأثير على النشاط الاقتصادي ووسيلة لتحقيق اهدافها، وفي هذا السياق سيم التطرق الى تعريف السياسة النقدية والتعرف على مختلف انواعها والاهداف التي تسعى الى تحقيقها معتمدة في ذلك على توليفة من ادواتها.

أولا: مفهوم السياسة النقدية

للسياسة النقدية عدة تعاريف منها:

السياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، تتم هذه الهيمنة اما بإحداث تأثيرات في كمية النقود او كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة[1] .

[1] خديجة الأعسر، **مرجع سابق**، ص223

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، **مرجع سابق** ، ص ص 48- 49

وتعرف ايضا على انها عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات اسعار الفائدة بغرض تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض اسعار الفائدة في فترات الانكماش، ورفع اسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي[2].

كما تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود او التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين. وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة و على شروط القروض، ويمكن لهذه السياسة أن تكون تقيديه، بمعنى أنها تسعى إلى تقليص عرض النقود ورفع معدلات الفائدة قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام، خفض التضخم او رفع سعر صرف العملة الوطنية، ويمكن أن تكون توسعية تسعى الى زيادة عرض النقود قصد تخفيض معدلات الفائدة تشجيعا لزيادة الاستثمار ومنه نمو الناتج المحلي الخام[3].

ومنه يمكن تعريف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية والممثلة في البنك المركزي غالبا، للتحكم في حجم الكتلة النقدية، بانتهاجه إما سياسة نقدية توسعية أو انكماشية حسب الوضع الاقتصادي والأهداف المسطرة وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية.

ثانيا: انواع السياسة النقدية

يعتمد نوع السياسة النقدية على الأسباب الداعية إلى استخدامها وعلى الظروف السائدة في البلد، و عليه يمكن التمييز بين نوعين من السياسة النقدية، سياسة نقدية توسعية وأخرى انكماشية.

1- السياسة النقدية التوسعية

تعتبر السياسة النقدية التوسعية هي إحدى أنواع السياسات التي تهدف في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها اقتصاد ما داخل الدولة نتيجة انخفاض الأسعار بشكل كبير وغير محفز للإنتاج، والذي يرجع إلى ارتفاع العرض الكلي من السلع والخدمات مقابل انخفاض في الطلب الكلي عليها، أي أن التدفق الحقيقي من السلع والخدمات اكبر من التدفق النقدي، وهنا تسعى السلطة النقدية المتمثلة في البنك المركزي إلى التوسع في ضخ كتلة نقدية اكبر في الاقتصاد بمعدل يزيد عن معدل تزايد الناتج المحلي الإجمالي من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة في السوق عن طريق أدوات فعالة، فمثلا يقوم البنك المركزي عن طريق هذه السياسة بضخ كتلة نقدية عن طريق خفض سعر الخصم وسعر إعادة الخصم، وخفض نسبة الاحتياطي الإجباري، أو دخول البنك المركزي إلى السوق النقدي كمشتري للأوراق المالية، وتكون نتيجة هذه السياسة وجود كتلة نقدية زائدة في السوق لا تقابلها سلع وخدمات حقيقية، وهذا ما يؤدي الى زيادة الطلب على هاته الاخيرة، ذلك لان زيادة كمية النقود من شانه ان يزيد من دخول الافراد والمؤسسات فترتفع الاسعار نتيجة زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، مما يعني حدوث تضخم محفز للإنتاج فيقبل المستثمرون على

---

[1] رمزي محمود، **التسيير الكمي سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي** ، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2019، ص 30

[2] محمد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الاولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص 18

[3] عبد المجيد قدي، **السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، مرجع سابق، ص53

زيادة وتوسيع استثماراتهم، فتقل البطالة وتزيد كمية السلع والخدمات، الامر الذي يجعل الاقتصاد ينتقل من مستوى انتاج وتشغيل منخفضين الى مستوى انتاج وتشغيل مرتفعين[1].

2- السياسة النقدية الانكماشية

يتم اللجوء إلى هذا النوع عندما تكون معدلات التضخم مرتفعة اي لعلاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما، حيث يعمل البنك المركزي على كبح كمية النقود المتداولة عن طريق إحدى الإجراءات التالية: زيادة نسبة الاحتياطي القانوني، زيادة سعر إعادة الخصم، يقوم البنك ببيع الأوراق المالية، أو إقناع البنوك التجارية بتقليل الإقراض(الائتمان)، عن طريق هذه الإجراءات يقوم البنك المركزي بتخفيض عرض النقود، وذلك من خلال تقليل السيولة لدى الأفراد ولدى الحكومة، فيؤدي ذلك الى خفض الطلب الكلي وبالتالي الى انخفاض أسعار السلع ولخدمات وبذلك يتحقق الاستقرار الاقتصادي[2].

كما نجد ما يسمى بالاتجاه المرن حسب الظروف، هذا الاتجاه الذي يناسب في الحقيقة الدول السائرة في طريق النمو والتي تعتمد أساسا على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج، لذلك يجب ان تكون السياسة النقدية مرنة، فيزيد البنك المركزي من حجم وسائل الدفع عند مرحلة بدء الزراعة وتمويل المحصول ويقلل من حجم هذه الوسائل عند مرحلة بيع المحصول، في محاولة منه لحصر اثار التضخم وارتباط حجم ووسائل الدفع مع تغيرات موسمية[3].

ثالثا: أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية الى تحقيق مجموعة من الاهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

1- الأهداف الأولية

تعتبر الأهداف الأولية كحلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسطية، كما تعتبر صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية وأهدافها الوسطية[4].

1-1- مجمعات الاحتياطيات النقدية

تتضمن القاعدة النقدية، مجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات الغير مقترضة. تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية التي تشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك، اما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات

---

[1] زكريا خلف الله، **قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلو التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، السنة الجامعية 20182017، ص 99-100

[2] عبد القادر بن شنى، **اثر السياسة النقدية على سوق الاوراق المالية في الجزائر**، مجلة المالية والاسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 03، سبتمبر 2015، ص 76

[3] فضيلة بوطورة، ، **محاضرات في مقياس الاقتصاد النقدي واسواق راس المال**، مطبوعة موجهة لطلبة ليسانس LMD، شعبة الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، 2017/2016، ص19

[4] صباح براجي، **دور ادارة السياسة الاقتصادية الكلية في دعم التحول الهيكلي للاقتصاديات الريعية نحو التنويع في ظل ضوابط الاستدامة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2018/2017، ص 64

الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى. اما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية .

2-1- أحوال سوق النقد

تحتوي على الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي رقابة قوية عليها، والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض.

2- الأهداف الوسيطية

الأهداف الوسيطية هي تلك المتغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها وادارتها الوصول الى تحقيق بعض او كل الاهداف النهائية وتتمثل هذه الاهداف في[1] :

2-1- المجمعات النقدية

هي عبارة مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الانفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف تلك يمكن تحويلها بيسر وسرعة ودون مخاطر خسارة في راس المال الى وسائل دفع ، وتعطي المجمعات النقدية معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات.

2-2- معدلات الفائدة:

تستهدف السلطات النقدية معدل فائدة غالبا ما يكون سعر الفائدة الحقيقي، كهدف وسيط للسياسة النقدية يسهم في تحقيق اهدافها الرئيسية، حيث قد يؤدي تجاهل الأخذ في الاعتبار التضخم المتوقع عند استهداف سعر الفائدة كهدف وسيط لتحقيق الاهداف النهائية الى اضعاف اهمية سعر الفائدة كمؤشر، قد يكون التأثير في سعر الفائدة السائد في سوق ما بين المؤسسات المالية هو الوسيلة الفعالة لتحقيق هذا الهدف، كما يمكن للسلطات النقدية التأثير على اسعار الفائدة ايضا من خلال احداث تغييرات في اسعار الفائدة الرسمية كسعر البنك المركزي للخصم والايداع، واسعار عقود اعادة الشراء. تتوقف فعالية استخدام هذه الادوات في تمكين السلطات النقدية من تحقيق سعر الفائدة الحقيقي المستهدف على درجة ديناميكية الاقتصاد، او بمعنى اخر المدى الزمني اللازم لانتقال اثار استخدام ادوات السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي، وهي تختلف من دولة لأخرى بحسب مرونة السياسات الاقتصادية ودرجة التقدم الاقتصادي، واستقلالية سياسات وقرارات البنك المركزي[2].

2-3- سعر الصرف

يمكن للبنك المركزي بالاعتماد على سعر الصرف ان يساهم في التوازن الاقتصادي العام، وذلك بالتدخل في سوق الصرف للمحافظة على سعر الصرف الذي يضمن القدرة الشرائية، فيمكن لكل دولة ان تخفض من قيمة عملتها لتشجيع الاستثمار وزيادة

[1] عبد المجيد قدي ، **مرجع سابق** ، ص23 . 27

[2] احمد شقيق الشاذلي، **قنوات انتقال اثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي**، صندوق النقد العربي، ابوظبي، العدد 39، 2017، ص ص 7- 8

الصادرات، بالمقابل ترتفع تكلفة الواردات بالعملة المحلية مما يقلص في الانفاق على الواردات كما يؤدي رفع قيمة العملة الى التقليص في وتيرة التضخم[1].

3- الاهداف النهائية

وتتمثل هذه الاهداف في النقاط التالية:

3-1- استقرار المستوى العام للأسعار

تعتبر المحافظة على استقرار الاسعار، من اهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وهذا الهدف ينحصر في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الاسعار، نظرا لكون اية تغيرات كبيرة في مستويات الاسعار تؤثر سلبا على قيمة النقود، وبالتالي اثارها تكون كبيرة على مستوى الدخل والثروة، وتخصص الموارد الاقتصادية بين الفروع الانتاجية وبالتالي الاداء الاقتصادي.

ان استقرار قيمة النقد عن طريق تحقيق التوازن بين الاصدار النقدي ومعدل الناتج، سوف يؤدي لاستقرار المستوى العام للأسعار، بينما يؤدي عدم التوازن بين النقد والناتج الى زيادة عرض النقد ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار، الذي يؤدي بدوره الى التضخم فيؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية، وعلى الاوضاع الاجتماعية ويقسم المجتمع الى طبقتين الاغنياء والفقراء، وتزول الطبقة الوسطى، بمعنى ان التضخم يؤدي الى اعادة توزيع الدخل لصالح الاغنياء ويزداد بالمقابل فقر الفقراء لانهم يحصلون على دخول محدودة فقط، بينما اصحاب الاملاك تزيد قيمة ثرواتهم عندما ترتفع اسعارها، ولقد اكدت جميع النظريات الاقتصادية على ضرورة استقرار المستوى العام للأسعار، وفي حال التقلبات يجب انصاف الفقراء لكي لا يحصل الظلم الاجتماعي؛

3-2- تحقيق العمالة الكاملة

تهدف معظم دول العالم الى تحقيق التشغيل الكامل، حيث هناك اجماع بين الاقتصاديين على ان يكون هناك ضمان للتوظيف الكامل، أو مستوى من التشغيل. من بين الأهداف التي تسعى اليها السياسة النقدية ويراد بذلك ان تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند اعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى هذا فان السلطات النقدية يجب ان تتخذ جميع الاجراءات الكفيلة، بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الانتاج والدخل، ومن هذه الاجراءات: رفع حجم الطلب الكلي الى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الانتاجية غير المستغلة.

وللسياسة النقدية دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة، عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي فتخفض اسعار الفائدة، فيزيد الاستثمار وتنخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ومنه زيادة في الدخل[2].

---

[1] فضيلة بطورة، **مرجع سابق**، ص 42

[2] حاجي سمية، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حالة الجزائر 1990 . 2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك واسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر . بسكرة .2016/2015، ص47 . 52

3-3- احداث توازن في ميزان المدفوعات

يمكن للسلطات النقدية ان تسهم بدور كبير في تحسين وضع ميزان المدفوعات بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على سعر صرف العملة المحلية وتخفيض قيمتها بالتدخل في سوق الصرف كمتعامل، وهوما ينعكس في تراجع اسعار الصادرات بالعملة الاجنبية بما يمنحها ميزة تنافسية اكبر في الاسواق العالمية، وان كان ذلك يتطلب انتهاج الدولة لسياسة سعر صرف مرنة. اما في حالة تثبيت سعر الصرف فان السياسة النقدية تبقى قاصرة عن استخدام هذه النافدة في تحقيق هدف توازن ميزان المدفوعات ويمكن في هذه الحالة استخدام السياسة المالية لإحداث هذا التوازن من خلال توجيه قدر اكبر من الاستثمارات لإحلال الواردات ودعم الصادرات وتخفيض العجز المالي[1].

3-4- المشاركة في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع: يرتبط هدف النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الاقتصادي هو وحده القادر على امتصاص الزيادة او الفائض في عنصر العمل، وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التاثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني في المعروض النقدي حتى يمكن الوصول الى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع؛

يراعى في كل الاحوال ازالة او علاج التعارض بين اهداف السياسة النقدية ، فالعلاقة بين استقرار الاسعار والتوظيف احدى الحالات التي توضح ذلك فزيادة التوظيف تؤدي الى رفع الاسعار، وكذلك هناك صعوبة بين تحقيق التوظيف الكامل وتوازن ميزان المدفوعات فزيادة حجم الصادرات تقتضي خفض مستوى الاسعار وبزيادة الصادرات تتحقق زيادة في الدخل والعمالة، الا ان زيادة الدخل والعمالة سيؤديان الى زيادة الميل للاستيراد، وهكذا يمكن ان يؤدي التوظيف الكامل الى رفع مستويات الاسعار وزيادة حجم الواردات ونقص الصادرات وبالتالي التأثير سلبا على ميزان المدفوعات. اما العلاقة بين النمو واستقرار الاسعار فهي واحدة من اكثر العلاقات جدلا، فهناك من يؤكد ان النمو في المدى الطويل لن يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الاسعار، في حين يرى فريق اخر ان التضخم ضروري لزيادة سرعة عجلة التنمية، في حين يرى اخرون ان التضخم لا يساعد على تحقيق معدل اسرع للنمو الا انه يكون ملازما له[2].

رابعا: ادوات السياسة النقدية

تعبر ادوات السياسة النقدية عن المعدلات والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول الى تحقيق الاهداف النهائية ؛

1- الادوات المباشرة للسياسة النقدية:

يعرف (william A.llen) الادوات المباشرة للسياسة النقدية: بانها قيام الحكومة بإعطاء تعليمات الى البنوك التجارية حول القروض التي يجب او لا يجب منحها، او حول اسعار الفائدة التي يجب تقاضيها من المقترضين او دفعها الى المودعين، او اية امور اخرى ذات صلة بعلاقتها بالزبائن؛

[1] احمد شقيق الشاذلي، **مرجع سابق**، ص 6

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مرجع سابق، ص ص 94- 95

تضم الادوات المباشرة مجموعة من الوسائل للتأثير على الائتمان الموجه لقطاع او قطاعات ما، وتعمل على الحد من ممارسة المؤسسات المالية لبعض الانشطة كما ونوعا، ومن اهم هذه الادوات[1]:

1-1- تاطير الائتمان: وهو اجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية ادارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كألا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الاخلال بهذا الاجراء يتعرض البنك الى عقوبات، تتباين من دولة الى اخرى، واتباع هذا الاسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية الى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة اكثر حيوية بالنسبة للتنمية، او التي تتطلب موارد مالية كبيرة ؛

1-2- النسب الدنيا للسيولة: في كثير من الدول تشترط السلطات النقدية على البنك الاحتفاظ بنسبة سيولة تتراوح بين 25% و40% من الودائع، مع اعتبار الودائع تحت الطلب هي العنصر الاساسي فيها، باختصار تلجأ السلطات النقدية الى هذه الاداة لما يكون لدى البنوك التجارية اصول مرتفعة السيولة وتتخوف السلطات من الافراط في القروض.

1-3- التأثير والاقناع الادبي: وهي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطرق ودية وغير رسمية مع البنوك التجارية لتنفيذ سياسة معينة في مجال فتح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الاسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

2- الادوات الغير مباشرة للسياسة النقدية

وتسمى ايضا بأدوات الرقابة الفنية الغير مباشرة لتأثيرها الغير مباشر على حجم الودائع المتوفرة في البنوك التجارية، وهي وسائل كمية كونها تهدف الى الرقابة على كميات النقد وحجم الائتمان بشكل عام، وتتألف من ثلاث وسائل وهي:

2-1- سعر اعادة الخصم: تعد هذه الاداة الاولى للسياسة النقدية التي استخدمت من قبل البنوك المركزية في التأثير على حجم الائتمان، ويعني بسعر اعادة الخصم او سعر البنك بانه سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يمنحه من قروض للبنوك التجارية بضمان الاوراق التجارية المقدمة من قبلها لغرض التأثير على حجم الائتمان لدى البنوك، ولغرض الحد من الاتجاهات التضخمية عادة ما يلجأ البنك المركزي الى اتباع سياسة نقدية انكماشية من شانها تقليص الكمية المعروضة للنقد وذلك من خلال رفع سعر اعادة الخصم، وهذا الاجراء يعمل على زيادة كلفة الاقتراض ومن ثم تقليص العائد المتوقع من استثمار الاموال المقترضة او تخفيض حجم الائتمان و بالعكس فقد يلجا الى اتباع سياسة نقدية توسعية من خلال تخفيض سعر اعادة الخصم التي من شانها زيادة عرض النقود.

واستنادا الى ذلك يتضح ان هناك علاقة طردية ما بين سعر اعادة الخصم وسعر الفائدة على القروض التي تقدمها البنوك للمقترضين منها والتي ينتج منها تحقيق ارباح معينة لتلك البنوك من خلال الهامش بين السعرين، وعلى صعيد اخر فعند الحاجة الى اتباع سياسة توسعية لانعاش الاقتصاد او معالجة الفجوة الركودية يقوم البنك المركزي عادة باتخاذ اجراءات عكسية للسياسة الانكماشية وبالتالي زيادة عرض النقد عبر الية المضاعف. وان فاعلية سعر اعادة الخصم تتعرض في الغالب الى محددات تساهم في تثبيط فعاليتها، اذ انها في ذلك تتناسب طرديا مع درجة تطور الاسواق المالية، فان ضيق التعامل بالأوراق التجارية المالية يقف حائلا دون نجاح تطبيق

[1] فضيل رايس، **مطبوعة في مادة الاقتصاد النقدي المعمق**، موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2018/2017، ص109- 110.

هذه السياسة، كما ان وفرة الاحتياطات النقدية لديها تؤهلها لتنفيذ سياسة ائتمانية مستقلة عن السياسة المرغوبة لدى البنك المركزي مما يجعل من البنوك قليلة الفاعلية في اداء مهامها وخصوصا في الظروف غير الطبيعية وان وجود مصادر سيولة اخرى والتي عادة ما تلجأ اليها تلك البنوك وقت الحاجة من شانها التقليل من حاجاتها الى القروض التي يمنحها البنك المركزي. وعليه فان هذه الاسباب مجتمعة تقف حائلا دون فاعلية سعر الخصم كأداة للسياسة النقدية على التأثير في السيولة وبالتالي في مستوى النشاط الاقتصادي[1].

2-2- عمليات السوق المفتوحة: عبارة عن العمليات التي يقوم بها البنك المركزي من بيع وشراء للسندات العامة والاوراق المالية في السوق النقدية بغية التأثير في حجم النقد المعروض في التداول، كما تؤثر عمليات بيع وشراء السندات والاوراق المالية في سعر الفائدة السوقية. ففي حالة شراء السندات لزيادة العرض النقدي فان اسعار السندات ترتفع، وينخفض سعر الفائدة، وبالتالي يزيد الطلب على الاصول الرأسمالية، اي يزداد الانفاق الاستثماري، ويحدث العكس في حالة بيع السندات لتقليص العرض النقدي، ويتوقف مدى نجاح عمليات هذه السوق على مستوى كفاءة وتطور البنيتين النقدية والمالية في الاقتصاد، بمعنى اخر مدى توفر مؤسسات نقدية ومالية بما فيها السوق المالية (البورصة)تعمل بكفاءة كبيرة في بيئة مؤسساتية تنافسية، وتعتبر عمليات السوق المفتوحة من اكثر ادوات السياسة النقدية فعالية في التأثير على حجم النقد المركزي، وفي دعم الادوات الاخرى حيث يكون زمام المبادرة بيد البنك المركزي من خلال دخوله السوق بائعا او مشتريا للأصول وبالتالي يمتص جزءا مهما من السيولة او يطرح مبالغ اضافية اخرى، ومن خلال التأثير في سعر الفائدة السائد في السوق المالية ايضا، الامر الذي يؤهل البنك المركزي للتحكم في قيمة الاصول المالية وحجمها، و كذلك التحكم في الكتلة النقدية مما يساعد في معالجة التضخم والانكماش؛

ويستخدم البنك المركزي اداة عمليات السوق المفتوحة لعلاج حدة المشكلات التي يواجها الاقتصاد او تخفيضها[2]:

- ففي حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بشراء الاوراق المالية الحكومية لزيادة كمية النقد المتداول، ومن ثم زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان، وكذلك بغرض زيادة حجم الاستثمار، ومن ثم زيادة معدل التوظيف وزيادة الدخل القومي؛
- اما في الاوقات التي يعاني فيها الاقتصاد من معدلات تضخم مرتفعة فان البنك المركزي يقوم بعملية بيع الاوراق الحكومية للمصارف التجارية وللجمهور مما يؤدي الى خفض كمية النقد المتداول، ومن ثم تخفيض قدرة المصارف على منح الائتمان، مما يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي وانخفاض مستويات الاسعار؛

2-3- نسبة الاحتياطي الالزامي: يشكل الاحتياطي الالزامي(القانوني) نسبة من اجمالي الودائع لدى البنوك التجارية تحتفظ بها في شكل رصيد سائل لدى البنك المركزي، يستهدف البنك المركزي عند تحديد هذه النسبة من جهة، تحقيق حماية للمودعين لدى تلك البنوك، ومن جهة اخرى تمثل احد ادواته للتأثير على حجم الائتمان الاجمالي الممنوح من القطاع المصرفي، حيث يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة في اوقات الكساد، بما يسهم في زيادة التسهيلات الائتمانية وتنشيط المعاملات. تؤثر هذه النسبة بصورة غير مباشرة على اسعار الفائدة حيث ينعكس تخفيضها في انخفاض اسعار الفائدة على القروض الممنوحة مع مراعاة المعايير الاخرى لمنح الائتمان، وهو ما يسهم في تخفيض تكلفة الاستثمار، بالتالي زيادة الدخل الحقيقي والاستهلاك والتشغيل، كذلك قد يلجأ البنك

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية (الاطار العام واثرها في السوق العالمي ومتغيرات الاقتصاد الكلي)**،دار اليازوري، عمان الاردن، 2013، ص10

[2] اكرم محمود الحوراني، عبد الرزاق حسن حساني، **النقود والمصارف**، منشورات كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2011/2010، ص ص 222-224

المركزي لرفع نسبة الاحتياطي الالزامي في حالة ارتفاع التضخم، على الرغم من اهمية اداة الاحتياطي الالزامي كأحد ادوات السياسة النقدية، الا انه لا يجب الاعتماد عليها كثيرا في التأثير على الائتمان الممنوح، حيث ان تغيير حجم الائتمان لا يرجع بالضرورة الى تغير النسبة المحتفظ بها من الودائع لدى البنك المركزي ، فقد يتاح للمصارف الحصول على موارد من مصادر اخرى لإعادة اقراضها وبالتالي فان قدرة البنوك على منح الائتمان تتأثر بالدرجة الاكبر بحجم النشاط الاقتصادي، خاصة اذا كانت هناك مؤسسات مالية غير مصرفية تتلقى الودائع وتعيد استثمارها كمؤسسات الرهن العقاري، كما ان ارتفاع معدلات الاحتياطي الالزامي تؤدي في بعض الاحيان الى زيادة تكلفة الاقراض، للحفاظ على مستوى مناسب من الربحية، كذلك عندما لا تتساوى قدرات المصارف في الحصول على موارد من مصادر اخرى.

كذلك فان نسبة الاحتياطي الالزامي قد تؤثر سلبا على استقرار اسواق الاوراق المالية(البورصات)، من خلال لجوء البنوك في حالة رفع نسبة الاحتياطي الالزامي الى التخلص من ملكية بعض الاوراق المالية لتعويض نقص السيولة اللازمة لمواجهة الطلب على القروض بما يخفض من اسعار هذه الاوراق، بدون اسباب تتعلق بأداء الشركات المصدرة لها[1] .

3- الادوات المستحدثة (الغير تقليدية) للسياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية غير التقليدية على انها مجموعة الاجراءات والبرامج النقدية الاستثنائية التي تطبقها السلطات النقدية لمعالجة واحتواء الازمات المالية الحديثة، وكذلك لضمان استمرارية السياسة النقدية في تحقيق الاهداف الاقتصادية المنوطة بها في ظل الازمات المالية التي اثبتت محدودية الادوات التقليدية وعجزها الوظيفي[2]، ومن اهم ادواتها:

3-1-التيسير الكمي (QE): وهي شراء البنك المركزي لأوراق مالية تعود للبنوك التجارية والمؤسسات المالية، وكذلك سندات الخزينة من اجل تعزيز احتياطيات البنوك وتوفير السيولة بالضافة الى انها تعمل على رفع قيمة تلك الاصول وزيادة عرض النقود حيث تستخدم البنوك المركزية هذه السياسة لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، ولقد طبقت اول مرة في اليابان سنة 2001 بعد انخفاض اسعار الفائدة الى 0.03% سنة 2000بهدف منع انخفاض المستوى العام للأسعار ودعم النمو الاقتصادي، وتم استخدامها من طرف الاحتياطي الفيدرالي بعد الازمة العالمية 2008، اما الجزائر فقد لجأت اليه مؤخرا منذ اكتوبر 2017 [3].

3-2- التسيير الائتماني: هي عملية يقوم بموجبها البنك المركزي بتغيير تركيبة الأصول في ميزانيته دون التغيير من حجمها، حيث يقوم البنك المركزي بشراء الأصول السامة في السوق المالي (كالسندات المغطاة بالرهون العقارية)، من أجل التأثير في الأسعار النسبية للسندات وتوجيهها نحو سعر محدد ومرغوب، ثم إعادة شراء السندات ذات أجال استحقاق طويلة الأجل مقابلا بيع سندات قصيرة الأجل في نفس الوقت وهنا لا يتم الشراء عن طريق خلق نقود من فراغ كما تم في حالة التيسير الكمي حتى يتم المحافظة على

---

[1] احمد شفيق الشاذلي، **مرجع سابق**، ص ص 14-15

[2] وليد العشي، **تقييم فعالية ادوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الازمة المالية 2008**، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة احمد دارية، ادرار- الجزائر، 2018، ص 111

[3] هدى هذباء يونسي، ماجدة مدوخ، **اثر سياسة التسيير الكمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر**، مجلة افاق علمية، المركز الجامعي، تمنراست، المجلد11، العدد 09، 2019، ص 338

حجم ميزانية البنك المركزي، كما أن الرفع من سعر السندات المسمومة يساهم في تخفيض العائد منها وبالتالي زيادة الطلب عليها وفي الأخير تنشيط القطاع، ومن جهة أخرى عند قيام البنك المركزي بشراء هذه السندات يقوم المستثمرون بالمقابل بشراء سندات أخرى بدلا من السندات التي باعوها للبنك المركزي، فترتفع أسعارها وتنخفض العوائد وزيادة الطلب عليها وبالتالي تنشيط القطاعات الأخرى، كما يساهم أيضا، أولا في تمكين البنوك التجارية من التخلص من الأصول السامة من موازنتها، ثانيا من أجل تسهيل عملية الحصول على الائتمان من طرف المستثمرين وذلك بإعطاء ضمانات بثبات معدلات الفائدة المتدنية جدا خلال الفترة الزمنية المقبلة والتي قد تكون طويلة، ثالثا التقليل من مخاطر التضخم كون هذه العملية لا تقوم بضخ سيولة مفرطة في الاقتصاد عكس عملية التسيير الكمي، واختيار أداة التسيير الكمي أو التسيير الائتماني من طرف البنك المركزي يتوقف حسب الهيكل التمويلي في كل اقتصاد. فالدول التي تعتمد على الوساطة المالية عن طريق البنوك التجارية تختار النوع الأول، بينما الاقتصاد الذي لا يعتمد على الوساطة المالية وتعتمد على السوق مباشرة في تمويل نشاط الأعوان الاقتصاديين يختار النوع الثاني. وقد كانت نسبة التطور في حجم الموازنة في البنك المركزي الياباني كانت ضعيفة تمثل فقط 4,36% والسبب يعود الى ان البنك المركزي في اليابان قد قام قبل بداية الأزمة المالية العالمية بزيادة حجم موازنته، وذلك خلال الفترة 2001-2006 حيث كان السباق في تطبيق أداة التيسير الكمي، كما أن السبب في عدم وجود موجات تضخمية جراء هذه الحزم الضخمة من عمليات التيسير الكمي، يرجع أساسا إلى وجود الاقتصاد في حالة مصيدة السيولة، أين يكون فيها التفضيل النقدي يحول دون زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد جراء عدم وجود تداول نقدي؛

3-3- التوجيه المسبق: هي إعلانات يقوم بها البنك المركزي عن حال السوق وعن مستويات المتغيرات الاقتصادية خلال فترة زمنية، وعن نواياه في الاحتفاظ بمعدلات التضخم و أسعار الفائدة المسجلة حاليا من أجل التأثير في سلوكيات المتعاملين الاقتصاديين، من أجل التحسين في قدرتهم على توقع أسعار الفائدة قصيرة الأجل، كما أنه يسبب انخفاض في معدل الفائدة الحقيقي نتيجة انخفاض في معدل الفائدة الاسمي مع التوقع بمعدلات تضخم مرتفعة، مثلما حدث أثناء الأزمة المالية، كما أنها سياسة إشارات تزداد فعاليتها عندما تكون مرافقة بسياسة تيسير كمي ذات مستويات مناسبة، خاصة في حالة انكماش اقتصادي كالإعلان عن مستويات تضخم مستهدفة مرتفعة (تقارب المعدل المثالي 2%) أكبر من المستوى العادي لتسوية حالة الانكماش، ويعتبر البنك الاحتياطي النيوزيلندي أول بنك في العالم تبنى هذا النوع من التوجيه المسبق عام 1997 في محاولة لاحتواء الأزمة الاسيوية في أواخر التسعينيات؛

3-4- معدل الفائدة الصفري (الحد الأدنى للفائدة): هي قيام البنك المركزي بتحديد معدلات فائدة صفرية على ودائع البنوك التجارية، وهذا من أجل إجبارها على الاقراض وتمويل المستثمرين والمستهلكين بدل إيداع الفائض لديها من السيولة لدى البنك المركزي. الهدف من ذلك هو تحفيز الطلب الكلي وتنشيط الاقتصاد، وقد طبقت هذه المعدلات من طرف البنك المركزي الياباني خلال الفترة من 2001 إلى 2006 وبعد الأزمة المالية العالمية طبق من طرف العديد من البنوك المركزية العالمية كالبنك المركزي الأوروبي والبنك البريطاني...الخ، كما أن معدل الفائدة الصفري يدل على حالة مصيدة السيولة حسب التحليل الكينزي، حيث تكون السياسة النقدية غير فعالة، وهذا ما يحتم على البنوك المركزية أن تطبق أدوات أخرى من أدوات السياسة النقدية غير التقليدية كالتسيير الكمي من أجل الاستفادة من المعدلات الصفرية الاسمية لسعر الفائدة، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي؛

3-5- معدل الفائدة السالب: هي عبارة عن ضريبة عقابية من الناحية النقدية يطبقها البنك المركزي على البنوك التجارية التي تفضل وضع فائض سيولتها على شكل ودائع لدى البنك المركزي بدل من ضخها في الاقتصاد، وتعتبر اليابان اول بلد عرف معدلات فائدة اسمية سالبة بداية من الالفية الثالثة. وبعد بداية ازمة 2008 قامت العديد من البنوك المركزية بتطبيقه بداية بالبنك المركزي السويدي في 2009 الذي سجل اعلى تخفيض في العالم بقدر 1.1% ثم تبعته سويسرا والدنمارك اين وصلت المعدلات فيها الى-0.75% وهي معدلات غير مسبوقة كان الهدف منها هو تخفيض عملاتها مقابل اليورو والدولار، والمحافظة على تنافسية صادراتها، على عكس البنك المركزي الاوروبي الذي طبق معدلات اسمية سالبة بداية من 2011 ومستمرة ففي ماي 2016 سجلت -0.24% والهدف(حسب المقاربة الكلاسيكية للنقود) هو الرفع من حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد حتى يتم الرفع من معدلات التضخم التي قاربت الصفر وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي[1]؛

الفرع الثالث: السياسة التجارية

السياسة التجارية هي فرع من فروع السياسة الاقتصادية تعنى بتنظيم التجارة الخارجية وفي هذا الاطار سيتم التطرق الى تعريف السياسة التجارية وعرض مختلف اهدافها وانواعها وادواتها.

اولا: تعريف السياسة التجارية

هي مجموعة الاجراءات والقيود والتنظيمات والوسائل التي تتخذها الدولة بقصد تحقيق عدد من الاهداف الاقتصادية وهي تنقسم الى قسمين سياسة حماية التجارة وسياسة حرية التجارة[2].

وتعرف ايضا على انها مجموعة من الاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بقصد تحقيق اهداف معينة، والهدف الرئيس الذي ترمي اليه عادة تنمية الاقتصاد القومي الى اقصى حد ممكن [3].

وبالاستناد الى ما سبق يمكن تعريف السياسة التجارية على انها مجموعة التشريعات التي تضعها الدولة والاجراءات التي تتخذها في نطاق علاقاتها التجارية الدولية بغرض تحقيق اهداف معينة.

ثانيا: اهداف السياسة التجارية

تسعى الدولة من خلال سياسة التجارة الخارجية الى تحقيق جملة من الاهداف اهمها [4]:

- تحقيق التوازن النقدي لميزان المدفوعات: ويطلق عليه التوازن النقدي الخارجي ويحدث هذا التوازن عندما يتساوى عرض الصرف الاجنبي مع الطلب عليه، وفي حالة وجود عجز تلجا الدولة الى التقليل من الطلب على الصرف الاجنبي وزيادة المعروض منه، وقد يكون ذلك من خلال تخفيض قيمة عملتها.

---

[1] وليد العشي، احمد صديقي، **تطور ادوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الازمة المالية العالمية 2008**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد08، ص ص:75-79

[2] نزار عساف، **مفاهيم ومصطلحات اقتصادية**، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية ، الاردن ، 2021، ص 98

[3] جاسم محمد ، **التجارة الدولية**، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر ، عمان ، 2008 ، ص 6

[4] عادل عبد العزيز السنى ، **سياسة التجارة الخارجية في اطار منظمة التجارة العالمية واثارها على الاقتصاد المصري**، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2002، ص ص 25- 27

– **تحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين:** يتم تحقيق النمو من خلال الزيادة المضطردة طويلة الاجل في نصيب الفرد من الدخل القومي، اما التنمية الاقتصادية فتعني اقتران هذه الزيادة في الدخل بتغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي،

– **التشغيل الكامل:** تسعى سياسة التجارة الخارجية مع غيرها من السياسات الاقتصادية الى تحقيق هدف التشغيل الكامل، وذلك من خلال زيادة الصادرات مما يسهم في ايجاد فرص عمل جديدة ، كما قد تلجا بعض الدول الى قيود على واردات السلع المنافسة لمنتجات بعض الانشطة الانتاجية للحفاظ على حالة التشغيل الكامل فيها.

– **استقرار الاسعار:** يمكن لسياسة التجارة الخارجية المساعدة في تحقيق استقرار الأسعار من خلال توفير السلع للاستهلاك المحلي، وذلك بفرض القيود التجارية على تصدير بعض السلع لزيادة المعروض المحلي منها حتى لا ترتفع اسعارها في الداخل، من ناحية اخرى تسعى سياسة التجارة الخارجية الى توفير السلع للاستهلاك المحلي من خلال الاستيراد من الخارج. وهكذا فان ازالة الحواجز وتقليل القيود المفروضة على التجارة بين الدول يشجع المنافسة الدولية مما يؤدي الى استقرار الاسعار.

– **الاهداف الاستراتيجية:** ويقصد بها كل ما يتعلق بأمن المجتمع سواء من الناحية الاقتصادية او الغذائية او العسكرية.

ثالثا: انواع السياسة التجارية

يمكن التمييز بين نوعين من انواع السياسة التجارية هما :

1– سياسة الحرية التجارية: وتتمثل هذه السياسة في ازالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة الى اخرى؛

1–1– ادوات سياسة الحرية التجارية

وتتمثل فيما يلي[1]:

– **التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية:** ان برامج الاصلاح الاقتصادي في الجانب الخاص بتحرير التجارة الخارجية اتجهت نحو تخفيض معدلات التعريفة الجمركية المرتفعة فيما يطلق عليه بتحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية ، بل ان النظرة الجديدة للرسوم الجمركية ستكون على انها اداة لتشجيع التجارة الخارجية وليس قيدا عليها، الا ما تعلق منها بمحاربة سياسة الاغراق.

– **حوافز التصدير:** تنطوي على مجموعة من الاعفاءات الضريبية المؤقتة، تحرير واستقرار سعر الصرف، تخفيض وازالة الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة لزيادة القدرة التنافسية لأسعار الصادرات، الغاء حصص الصادرات....الخ.

– **تحرير التعامل في الصرف الاجنبي:** ويقصد بذلك ترك قيمة العملة الوطنية تتحدد في السوق من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب، اي تقويم سعر الصرف بدل الرقابة على الصرف الاجنبي ومنه كسر احتكار الدولة لشراء وبيع النقد الاجنبي.

– **ازالة القيود الكمية المباشرة:** من خلال الغاء نظام الحصص وحظر الاستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة .

– **مناطق التجارة الحرة:** تتميز بانها تنظيم يحقق حرية المبادلات فيما يتعلق بتبادل المنتجات الوطنية بين الدول الاعضاء لكن مع احتفاظ كل عضو بإقليمه الجمركي المستقل في مواجهة الخارج .

[1] خالد احمد علي محمود، **التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة**، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية ، 2019 ، ص ص 24– 26

– **الاتحاد الجمركي:** ويتضمن ازالة كافة العقبات والقيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة بين دول الاتحاد، بالإضافة الى اقامة سياج جمركي موحد في شكل تعريفة جمركية مشتركة يتم صياغتها على اساس معادلة متفق عليها بين الدول الاعضاء والامتناع عن عقد اي اتفاقيات جمركية او تجارية بين دولة عضو والعالم الخارجي .

2– سياسة الحماية: تتمثل سياسة الحماية في قيام الحكومة بتقييد حركة التجارة باتباع بعض الاساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، او وضع حد اقصى لحصة الواردات خلال فترة معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية [1].

2–1– ادوات سياسة الحماية

تعتمد الدولة المنتهجة لسياسة الحماية على الادوات التالية[2] :

أ– ادوات سعرية: تتمثل في

– **الرسوم الجمركية:** تتمثل في انها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات او واردات، وتنقسم الرسوم الجمركية الى ثلاثة انواع منها الرسوم النوعية والتي تفرض كمبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة، الرسوم القيمية وهي ضريبة تفرض كنسبة معينة من الناتج المحلي قيمة السلعة المستوردة او المصدرة ، واخيرا الرسوم المركبة وهي تتكون من الرسوم النوعية بالإضافة الى الرسوم القيمية؛

–**الاعانات:** يعرف على انه كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تعطى للمنتج الوطني ، لكي يكون في وضع تنافس افضل في السوق الخارجية.

– **الاغراق:** يتمثل في بيع السلعة المنتجة محليا في الاسواق الخارجية بثمن يقل عن تكلفة انتاجها، او يقل عن الثمن الذي تباع به محليا.

– **نظام الرقابة على الصرف الاجنبي:** وتتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الاجنبية بما يحقق لها السيطرة على كمية الواردات ويمكنها من تحقيق عدة اهداف منها تحقيق توازن ميزان المدفوعات وحماية الصناعات المحلية والمحافظة على القيمة الخارجية للعملة من التدهور.

ب– الادوات الكمية: ينحصر اهمها في:

– **نظام الحصص:** ويتمثل نظام الحصص في قيام الحكومة بوضع حد اقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة.

– **تراخيص الاستيراد:** عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بنظام تراخيص الاستيراد، الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع الا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الادارية المختصة.

---

[1] مُحَّد احمد السريتي، **التجارة الخارجية** ، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009 ، ص ص 149 – 154

[2] جميل مُحَّد خالد، **اساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة الاولى، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، 2014، ص ص 225– 227

– **الحظر**: اي قيام الدولة بمنع التعامل مع الاسواق الدولية، من جانب الصادرات او الواردات او كليهما ويأخذ شكلين كلي وجزئي.

ج– الادوات التنظيمية

وتتمثل في:

– **المعاهدات التجارية**: اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال اجهزتها الدبلوماسية بعرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، مثل الرسوم الجمركية والمعاملات الضريبية على السلع المتبادلة، وتقوم المعاهدات على مبادئ عامة مثل المساواة والمعاملة بالمثل.

– **الاتفاقيات التجارية**: اتفاقيات قصيرة الاجل عن المعاهدة كما تتميز بانها تشمل قوائم السلع المتبادلة وكيفية تبادلها، والمزايا الممنوحة على نحو متبادل .

– **اتفاقيات الدفع**: تكون عادة مقترنة بالاتفاقيات التجارية وقد تكون منفصلة عنها، وتنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين.

المبحث الثاني: لمحة عامة عن ازمة كوفيد19

شهد العالم على مر التاريخ العديد من الامراض والاوبئة الفتاكة ، كانت بعضها اوبئة محصورة في نطاق جغرافي معين واخرى اوبئة عالمية خلفت العديد من الموتى وكان لها اثار صحية واقتصادية وسياسية واجتماعية، ويعتبر وباء كوفيد19 اخطر هذه الاوبئة بسبب سرعة انتشاره وعدم توفر علاج آمن دون ضرر جانبي له، وقصد التعرف اكثر على هذا الوباء تم ادراج المطالب التالية:

المطلب الاول: فيروس كوفيد19: التعريف والاعراض

سيتم التطرق في هذا المطلب الى مجموعة من التعريفات لفيروس كوفيد19 وكذا الاعراض المصاحبة له:

الفرع الاول: التعريف بفيروس كوفيد19:

- تعد فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب اعتلالات تتنوع بين الزكام وامراض اكثر وخامة، مثل متلازمة الشرق الاوسط التنفسية(**MERS_COV5**)، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس_**SARS**)، ويمثل فيروس كورونا المستجد(كوفيد19) سلالة جديدة لم يسبق تحديدها لدى البشر من قبل[1].
- ان فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي تتسب للحيوان والانسان بأمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة الى الامراض الاشد وخامة مثل متلازمة الشرق الاوسط التنفسية (ميرس) و المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة(سارس)، ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض كوفيد19 ؛
- كثيرا ما نسمع عن متلازمة الشرق الاوسط التنفسية، وهي مرض تنفسي فيروسي يتسبب فيه فيروس كورونا المستجد، اكتشف لأول مرة في المملكة العربية السعودية في عام2012. ففيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي يمكن ان تسبب في طائفة من الامراض التي تتراوح بين نزلة البرد الشائعة والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، نتجت هذه المتلازمة عن انتقال العدوى بين البشر وتعد الجمال هي المستودع الرئيسي الذي يستضيف فيه فيروس كورونا المتسبب لمتلازمة الشرق الاوسط التنفسية ولم يعرف بالضبط دور الجمال في انتقال الفيروس ولا طرق انتقاله[2].
- فيروس كورونا يعد من الفيروسات الشائعة التي تسبب عدوى الجهاز التنفسي العلوي، والجيوب الانفية فهو يصيب اولا الخلايا المبطنة للحلق، ثم يمتد للقصبة الهوائية ثم الرئة ثم يحول الخلايا التي يصيبها الى مصانع تعيد انتاج الفيروس و التي تصيب المزيد من الخلايا. وهو ما يتطلب من الجهاز المناعي للإنسان استجماع طاقته ومقاومة هجمات الفيروس لمنعه من الوصول للجزء الاسفل من الرئة ويتسبب في التهاب رئوي حاد؛
- اعلنت منظمة الصحة العالمية ان فيروس كورونا وصل الى مرحلة الجائحة، كونه ظهر في الصين اول مرة وواصل انتشاره الى العديد من دول العالم ان لم نقل الى كل دول العالم، فتعرف الجائحة على انها الانتشار العالمي لمرض جديد يشمل العديد من الدول، كما ان الجائحة تعني ايضا ان المرض خرج عن السيطرة وهذا ما يفسر انتشاره دوليا وعدم انحصاره في دولة واحدة،

---

[1] علي بن معمر، عمير جيلاني، **ادارة المخاطر في البنوك ومواجهة ازمة فيروس كورونا الجزائر نموذج** ، مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد 10،العدد3 ، اكتوبر 2020، ص174

[2] مروة كرامة، واخرون، **تأثير الازمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري نموذجا**، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، المجلد 02، العدد02، جوان 2020، ص314

كما تعرف بانها المرض الذي له تداعيات اقتصادية، سياسية و اجتماعية على نطاق عالمي، يمكن تصنيف الوباء من خلال ثلاث مراحل هي [1] :

- **تفشي الوباء:** يعبر عن الزيادة القليلة لعدد الاصابات بشكل غير عادي؛
- **الوباء:** تفشي الفيروس في منطقة جغرافية اكبر قد تكون في دولة واحدة، كما قد تمس مجموعة من الدول؛
- **الجائحة:** انتشار المرض الى عدد كبير من الدول.

- يشير كوفيد19 الى مرض كورونا 2019 وهو المرض الناجم عن فيروس من عائلة **Coronaviridae SARS-CoV-2**، هذا المرض المعدي هو مرض حيواني المنشأ، ولايزال اصله محل نقاش، ظهر في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي في الصين. انتشر بسرعة، اولا في جميع انحاء الصين ثم في الخارج مما تسبب في وباء عالمي[2]؛

الفرع الثاني: اعراض الاصابة بمرض كوفيد19

الاصابة بهذا الفيروس المستجد تتجسد في العديد من الاعراض نذكر منها [3]:

- تتمثل الاعراض الاكثر شيوعا لفيروس كوفيد19 في الحمى والارهاق والسعال الجاف، وقد يعاني المرضى من الآلام و الاوجاع او حتى احتقان الانف، او الرشح او الم الحلق والاسهال؛
- عادة ما تكون هذه الاعراض خفيفة وتبدأ تدريجيا، ويصاب بعض الناس بالعدوى دون ان تظهر عليهم اي اعراض ودون ان يشعروا بالمرض، وتعافى معظم الاشخاص من المرض دون الحاجة الى علاج خاص؛
- وتشتد حدة المرض لدى شخص واحد تقريبا من كل 06 يصابون بعدوى كوفيد19، حيث يعانون من صعوبة التنفس، وتزداد احتمالية اصابة المسنين و الاشخاص المصابين بمشكلات طبية اساسية مثل ارتفاع ضغط الدم او امراض القلب او داء السكري بأمراض وخيمة؛

وطبقا لتوصيات ادارة الصحة العامة(2020) و الخاصة بكوفيد19 فان اعراض الاصابة بفيروس كورونا المستجد تظهر عادة في الفترة ما بين يومين الى اربعة عشر يوما عقب الاصابة بالفيروس، وفي الحالات الاكثر وخامة قد تسبب العدوى الالتهاب الرئوي، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم و الفشل الكلوي، وحتى الوفاة[4] ، والجدول التالي يوضع أوجه الاختلاف والتشابه بين فيروس كوفيد19 وانفلونزا العادية:

---

[1] العونية بن زكورة، **تداعيات ازمة كورونا على قطاعات الاقتصاد العالمي _ قراءة في المؤشرات الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المركز الجامعي عبد الحميد بوالصوف، ميلة، المجلد 04، العدد03، سبتمبر2020، ص 180

[2] محمد خماد ، وردة العزيز، **الاثار التنفسية والاجتماعية الناتجة عن الحجر الصحي المطبق في الجزائر في ظل انتشار فيروس كوفيد19**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، المجلد12، العدد01 ص ص 431- 432

[3] هشام قاضي، **بحوث ودراسات في علم النفس– رؤية جديدة بعد الجائحة**، المؤتمر الافتراضي الدولي الأول العلوم الإنسانية والاجتماعية رؤية جديدة بعد الجائحة، دار الخيال للنشر والترجمة، برج بوعريريج– الجزائر، ديسمبر 2020، ص 63

[4] منظمة الصحة العالمية، على الموقع: https://www.emro.who/index.html ، تاريخ الاطلاع 2021/06/02 (بتصرف)

الجدول رقم (01): اوجه التشابه والاختلاف بين فيروس كوفيد19 وفيروس انفلونزا:

اوجه التشابه	اوجه الاختلاف
– يسبب كل من فيروس كوفيد19 وفيروس الانفلونزا اعراضا متشابهة فكلاهما يسبب مرضا تنفسيا يتجلى في اعتلالات واسعة النطاق تتراوح من انعدام الاعراض او الاعراض الخفيفة الى المرض الوخيم وحتى الوفاة – كلا المرضين ينتقل باللمس والقطيرات والادوات المعدية، وبالتالي فان تدابير الصحة العامة نفسها، كتنظيف اليدين وادأب النظافة التنفسية...	– فترة الفاصل التسلسلي لفيروس كوفيد19تقدر بين 5او6 ايام، في حين تبلغ 3 ايام بالنسبة لفيروس الانفلونزا، اي ان الانفلونزا تنتشر بوتيرة اسرع من كوفيد19. – معدل تكاثر فيروس كوفيد19 اعلى من معدل تكاثر فيروس انفلونزا – الافراد الاكثر عرضة لعدوى كوفيد19 هم المسنين والمصابين بأمراض اخرى متلازمة، في حين الافراد الاكثر عرضة لفيروس انفلونزا هم الاطفال والحوامل و اقل منهم المسنين واصحاب مشاكل طبية اخرى.. – معدل الوفيات الناجمة عن الاصابة بكوفيد19 اكثر بكثير من عدد الوفيات المرتبطة بأنفلونزا.

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على

– منظمة الصحة العالمية، على الموقع: http://www.emro.who/index.html ، تاريخ الاطلاع 2021/06/02 (بتصرف)

المطلب الثاني: مراحل انتشار فيروس كوفيد19 وعوامل تفشيه في العالم

عرف فيروس كوفيد19 انتشارا واسعا وسريعا فقد طال اكثر من مئتي دولة خلال مدة زمنية قياسية، الامر الذي دفع بمنظمة الصحة العالية الى الاعلان بان الوباء هو جائحة عالمية، وفي هذا السياق سيتم التعرف على مراحل انتشار الفيروس والعوامل المساعدة في تفشيه على المستوى العالمي :

الفرع الاول: انتشار فيروس كوفيد19 في العالم

انتشر فيروس كورونا المستجد كوفيد19 في البداية حسب منظمة الصحة العالمية 2020 كما يلي:

✓ في 13جانفي2020: اين ابلغت وزارة الصحة العامة في تايلاند عن اول حالة مؤكدة مختبريا للإصابة بفيروس كورونا المستجد كوفيد19 لشخص وافد من مدينة ووهان بإقليم هوباي في الصين، والحالة تخص امرأة صينية تبلغ من العمر 61 عاما و هي من سكان مدينة ووهان بإقليم هوباي الصيني؛

✓ في 05جانفي 2020: ظهرت على هاته المرأة أعراض تمثلت في الحمى مصحوبة بالرعشة و التهاب الحلق والصداع؛

✓ في 08جانفي 2020: سافرت المرأة عبر رحلة مباشرة من مدينة ووهان الى تايلاند برفقة خمسة من أفراد اسرتها في جولة سياحية ضمت 16 شخصا، وفي اليوم ذاته تعرف جهاز الرصد الحراري في مطار سوفارنابومي بتايلاند على أعراض الحمى لدى المسافرة، وبعد أخذ حرارتها وإجراء تقييم أولي لها، نقلت المريضة الى مستشفى لمزيد من التقصي والعلاج، مما أثبت تعرض المريضة للفيروس، وقد أفادت بزيارتها سوق الاغذية الطازجة المحلية في ووهان بشكل منتظم قبل ظهور اعراض المرض عليها في 05جانفي

2020 غير أنها نفت زيارتها لسوق المأكولات البحرية في هوانان جنوب الصين، وهو المكان الذي اكتشفت فيه معظم الحالات المؤكدة الاخرى؛

✓ في 12جانفي 2020: أظهر الفحص المختبري للعينات بواسطة المنتسخة العكسية للتفاعل التسلسلي للبوليميراز (**RT_PCR**) نتيجة إيجابية تؤكد الإصابة بفيروس كورونا، و أكد تحليل تسلسل الجينومي الذي أجراه مركز العلوم الصحية للأمراض المعدية الناشئة التابع لجمعية الصليب الاحمر التايلاندية ومعهد الصحة الوطني التايلاندي التابع لقسم العلوم الطبية أن المريضة مصابة فعلا بفيروس كورونا المستجد الذي تم عزله في مدينة ووهان الصينية [1].

✓ منذ تلك اللحظة تفشى الفيروس بسرعة في أرجاء العالم مسببا حالة من الهلع وعدم اليقين، بعد مرور ما يقارب 3 اشهر على ظهور هذا الفيروس و حتى نكون اكثر دقة لغاية 3أفريل 2020، انتشر الفيروس الى 207 دولة متسببا في إصابة أكثر من مليون شخص (1.039.269شخص) في حين كان عدد الموتى 55238 شخص، بينما تماثل للشفاء حوالي 220261 مصاب.

✓ ومع مرور الوقت عرف فيروس كورونا انتشارا واسعا على المستوى العالمي سواء من حيث ارتفاع عدد الاصابات او من حيث عدد الوفيات، و يبقى صراع الدول في بحثها عن لقاح لهذا الوباء مع بدئها في تقديم دواء الملاريا كحل مؤقت للعلاج[2]، وفي 16 من مارس 2020 عمل العلماء على اكتشاف لقاح يحسس الجهاز المناعي ضد اجزاء معينة من الفيروس بالإضافة الى اللقاحات المعتمدة على (الحمض النووي الريبوزي، والحمض النووي الريبوزي منقوص الاكسجين وهي تقنية جديدة لتركيب اللقاحات) يحتوي اللقاح على شيفرة وراثية غير مؤذية منسوخة من الفيروس الذي يسبب المرض، تمت بعد ذلك تجربة العديد من الادوية المضادة للفيروسات لعلاج كوفيد19 ومن ضمنها اوسيلتاميفير ولوبينافير/ ريتونافير وغانسيكلوفير وفافيبيرافير والانترفيرون الفا، لكن في ذلك الوقت لم تتوفر اي بيانات تدعم فائدة استخدامها، الا ان السلطات الصحية الكورية نصحت باستخدام الكلوروكين كحل مؤقت للمرض، في نفس الوقت عقد بعض العلماء املا على التبرع بالدم من الاشخاص الذين كانوا مصابين سابقا وتعافوا من كوفيد19مايسمى بتقنية العلاج السلبي بالأضداد وهي من اشكال التمنيع غير المعتمد على اللقاحات.

صرحت منظمة الصحة العالمية في 31 ديسمبر2020 بأول لقاح ضد كورونا(لقاح بيونتيك/ فايزر) تبلغ نسبة فعاليته حسب اخر التجارب 95% و هو اللقاح الاكثر انتشارا في العالم الغربي، غير انه تلقى انتقادات بسبب صعوبة تخزينه، اذ يحتاج الى 70 درجة مئوية تحت الصفر للإبقاء على فعاليته، وقد تم توزيع توزيع لقاحي pfizer/ biontech و Moderna في بعض البلدان بما في ذلك الولايات المتحدة الامريكية ، كندا و المملكة المتحدة[3]،

رغم المجهودات المبذولة الا ان عدد الاصابات بفيروس كورنا في العالم ارتفع الى 170,587,623مليون اصابة وفقا لاحدث الارقام التي رصدها مرصد جامعة جونز هوبكينز لإصابات كورونا، وبلغ عدد الوفيات 3.5 مليون واللقاحات 2مليار حول العالم و ذلك بتاريخ 01جوان 2021[4] .

---

[1] مروة كرامة، واخرون، **مرجع سابق**، ص: 315،316

[2] العونية بن زكورة ، **مرجع سابق**، ص181

[3] **منظمة الصحة العالمية**، على الموقع: https://www.who.int ، تاريخ الاطلاع:2021/06/02

[4] **كورونا الاصابات 170 مليونا والوفيات 3.5 واللقاحات 2 مليار**، 1 جوان 2021، على الموقع: https://www.skynewsarabia.com ، تاريخ الاطلاع: 2021/06/01

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في تفشي فيروس كوفيد19

توثر عدة عوامل ديمغرافية على درجة تأثر دولة ما بتفشي الامراض المعدية، وتسلط ادبيات ذات صلة الضوء على هذه العوامل على غرار الكثافة السكانية والنمو والحراك ودرجة التحضر؛ حيث سيتم التركيز على الجوانب الديمغرافية والرعاية والخدمات الصحية وهذا لا يمنع من اهمية الجوانب الاخرى[1] :

- **العوامل الديموغرافية:** يلعب التحضر والكثافة السكانية وحركة السكان ونموهم ودرجة وعيهم (التي يمكن ان يعبر عنها بالمستوى التعليمي) أدوار أساسية في تفشي المرض او احتوائه كأسباب. أما المتغيرات الديموغرافية الممثلة أساسا في السن والجنس فتستعمل لتتبع سلوكيات المرض وتحديد الفئات الأكثر تضررا في غياب بيانات سوسيو ديموغرافية لا تقل أهمية (الإصابة بالأمراض والمهنة والمستوى المعيشي...)، وهي بيانات غير متوفرة حاليا في جل المناطق التي اجتاحها الوباء.

وبأخذ بعض الدول التي عرفت انتشارا كبيرا للجائحة يتضح ان ما يميزها هو ارتفاع السكان في المناطق الحضرية، وارتفاع الكثافة السكانية، وعدد المسنين حيث تؤثر هذه العوامل في تفشي هذه الجائحة كالتالي :

التحضر والكثافة السكانية والامتداد الجغرافي: تعرف المناطق الحضرية زيادة مطردة، اذ ارتفعت نسبة السكان الحضر كثيرا وأصبح حوالي 60% من سكان العالم يعيشون في المناطق الحضرية، حيث ترتفع هذه النسبة في بعض مناطق العالم الى أكثر من 80 %. هذا الاكتظاظ سبب ارتفاع احتكاك عدد كبير جدا من الناس ببعضهم البعض، ولذا فرضت سياسة الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي كحلان وحيدان واجباريان للحد من انتشار المرض، فالدول التي سجلت أعلى الحالات ظهرت خاصة في المدن ذات الكثافة السكانية العالية، والاحياء التي تعرف ازدحاما وتجمعات متقاربة للسكان. إيطاليا اول وأكبر الدول الاوروبية المتضررة، سجلت بها أكبر نسبة من الحالات والوفيات على مستوى "إقليم لومبارديا، وهو مركز مالي وصناعي مهم، ومن أهم الأقاليم واكثرها كثافة سكانية اذ يقطنه 10 ملايين نسمة".

وفي الولايات المتحدة الامريكية التي تتصدر العالم في قائمة عدد المصابين يتواجد اكثر من ثلثهم في ولاية نيويورك المعروفة بكثافتها و اكتظاظها (تتمتع نيويورك بشبكة ميترو هائلة)، رغم ان اول حالة في هذه المدينة سجلت40يوما بعد تسجيل الحالة الاولى في ولاية واشنطن. في حين وفي كندا مثلا والتي تقل فيها الكثافة السكانية، لم يعرف الوباء انتشارا كبيرا كباقي الدول رغم انها كانت من بين أوائل الدول التي سجلت إصابات مبكرا (اول حالة كانت في 25جانفي2020).

اما من حيث حجم السكان لا توجد علاقة تربط حجم السكان بحجم الاصابات، فبالنسبة للدول العربية لوحظ وجود عدد كبير جدا من الإصابات في دول ذات حجم صغير من السكان، كالإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان والكويت، بحجم مدن في دول عربية اخرى كالجزائر والمغرب، اللتان سجلتا عددا اقل، ولعل ذلك راجع لتنقل العمالة الأجنبية في الامارات وقطر حيث تبين أن أكثر المصابين من جنسيات اجنبية، كما ان هاتين الدولتين تتمتعان بإمكانيات تقنية تعد الأفضل في العالم العربي، وهو ما ساعدها على القيام بفحوصات دورية وتكثيف إجراءات التقصي.

[1] خضرة راشدي ، امال هاشم ، **جائحة كوفيد19 في الجزائر: مقاربة ديمغرافية لواقع وافاق هذه الجائحة**، مجلة التدوين، جامعة محمد بن احمد، وهران 02، المجلد 07، العدد16، جويلية 2020، ص: 4- 12

- **التركيبة العمرية والجنسية للسكان:** يلعب عمر المصابين دورا هاما في مستويات الإصابة والوفاة بسبب المرض، فالمناطق التي تتمتع ببنية شابة عالية ستكون فيها نسبة الوفيات اقل. وعادة هي الفئة التي تتمتع بقدرة أعلى للتصدي للمرض، وبالتالي تقلل من الضغط المتواصل على الخدمات والرعاية الصحية، التي يتطلبها كبار السن، الذين يشكلون عبئا على الدول التي يرتفع فيها عددهم بسبب الضعف والعجز المرتبطان بالتقدم في السن والامراض المزمنة التي تنتشر اكثر عند هذه الفئة، وعموما لوحظ أنه في كل دول العالم لا تستثني الجائحة أي فئة عمرية، ولكن تتركز الإصابات والوفيات عند البالغين وبالأخص عند كبار السن. فبالنسبة للإصابات تشير احصائيات المنظمة العالمية للصحة إلى أن متوسط عمر المصابين اقل بكثير من متوسط عمر المتوفين ويمكن تفسير ذلك الى طبيعة مرحلة الشيخوخة، التي يفقد فيها الشخص الكثير من قدراته البدنية خاصة، فيصاب بالعجز و الضعف و يتعرض لمجموعة من الامراض تلازمه ما تبقى من حياته، فتضعف مناعته، وبالتالي قدرته على مجابهة الامراض.
- **أما بالنسبة للجنس:** يختلف توزيع المصابين حسب الدول، فنجد دولا يفوق فيها عدد المصابين الذكور عدد الاناث، ودول اخرى العكس، كما نجد دول يتناصف فيها الجنسين. لكن بالنسبة للوفيات، فقد لوحظ أن أكثر من نصف المتوفين من الذكور. ولان الجائحة لازالت قائمة وما زالت الدراسات الطبية تبحث في أسباب وفيات الذكور بنسب اكثر من الاناث، الا أن هناك بعض التفسيرات التي ترجع ذلك الى الاختلافات البيولوجية والطبائع الاجتماعية والسلوكيات الصحية بين الجنسين، كميل الرجال الى التدخين اكثر من النساء، وميل النساء أكثر من الرجال الى احترام القواعد الصحية (كالنظافة و الوقاية) واكثر احتراما للحجر الصحي.
- **حركة السكان:** اظهر تفشي الأوبئة في السنوات الماضية، (ايبولا وزيكا و سارس) الطبيعة العابرة للحدود لهذه الامراض وهو ما يعني الدور الكبير للتنقل، وحركة السكان في نقلها والمساهمة في زيادة انتشارها، فوباء كورونا ظهر جغرافيا في منطقة محددة وهي مقاطعة هوبي الصينية، ونتيجة استمرار الرحلات والسفر والتنقل انتقل الوباء من هذه النقطة الى مختلف مناطق العالم في زمن اختصرت فيه الطائرات المسافات الطويلة الى ساعات قليلة، وهكذا توالت أمواج من المصابين الى بلدانهم وعائلاتهم، وفي وقت قصير تمكن الوباء من الوصول الى الاف الأشخاص من مختلف البلدان.

فمثلا بالنسبة لأوروبا، تعتبر التدفقات الكبيرة بين الدول الأوروبية بسبب الحدود المفتوحة من العوامل التي ساعدت على سرعة انتشار الجائحة أكثر من القارات الأخرى. ولذا كان حظر السفر وتوقيف الرحلات بين المدن والدول من اولى التدابير الوقائية المتخذة لتجنب انتشار العدوى وارتفاع الإصابات.

– **الخدمات والرعاية الصحية:** يلعب أداء الأنظمة الصحية، والخدمات المقدمة دورا كبيرا في تحديد مدى قدرة الدول على التحكم في الوباء والحد من انتشاره، ويتمثل ذلك في مجموعة من المؤشرات، أهمها حجم العاملين على اختلاف ادوارهم في القطاع الصحي، وجودة الخدمات المقدمة والعتاد واللوازم الطبية الأساسية. ولكن الملاحظ أن وباء كورونا لم يتأثر بقوة الأنظمة الصحية في دول كإيطاليا واسبانيا وحتى الولايات المتحدة الامريكية، وهي كلها دول تسجل على قوائم أفضل الأنظمة الصحية في العالم واكثرها جودة وتطورا، ولعل السبب هو مباغتة الوباء وسرعة انتشاره وتهديده لفئة المسنين الأكثر هشاشة وتواجدا في هذه الدول، كما ان التراكم السريع لعدد المصابين خاصة عدد الحالات الحرجة، وطول مدة الرعاية والعلاج يزيد الضغط على المستشفيات والموارد الصحية،

ولكن لا يجب انكار الدور الذي تلعبه قوة الأنظمة المتمثلة أساسا في مدى امتلاك الوسائل التقنية لرصد المرض. ففي المانيا والتي تملك وسائل أفضل وأكثر من دول أوروبية متقدمة كبريطانيا وفرنسا، استطاعت تكثيف الفحوصات الدورية لكل مواطنيها، الامر الذي ادى الى اكتشافها للحالات مبكرا، وتتصدر قطر ريادة الدول في التصدي للجائحة، بفضل تتبعها لسلاسل العدوى واجراء أكبر عدد ممكن من الفحوصات اليومية لاكتشاف الحالات مبكرا، وهو ما ساعدها على تسجيل أدنى معدل للوفيات في العالم(0.07%).

- **العوامل الأخرى:** والمتمثلة خاصة في الاستراتيجيات والسياسات الدولية والوطنية. للوباء "سمة مجتمعية ... ينتقل بواسطة افراد المجتمع و ينتشر بجهل المجتمع، ويقضى عليه بوعي المجتمع". وعليه فان المستويات التي وصل اليها الوباء في مختلف المناطق والدول يعكس كثيرا السياسات التي انتهجتها سلطاتها. فهناك دول تعاملت بحزم منذ بداية ظهور الوباء لحماية مواطنيها، ومنع تفشيه عندما ادركت صعوبة التحكم فيه وخطورة انتشاره بالتقارب الاجتماعي كالصين، واخرى تعاملت معه باستهتار وتغليط الراي العام، بدواعي اقتصادية كإيطاليا او التهوين من خطر الجائحة وقدرة التحكم في الوضع، كما هو ملاحظ في خطابات الرئيس الأمريكي وكان "نتيجة لذلك أهدرت الإدارة الامريكية اهم عامل للتصدي لوباء كورونا الا وهو عامل الوقت".

واستغلت الكثير من الدول الوضع الكارثي لإيطاليا، والنتائج الأولية لسلوك انتشار الوباء في الصين وقامت بفرض الحجر الصحي على مواطنيها مبكرا، كما فعلت كوريا الجنوبية في اليوم السادس من ظهور اول حالة، وبالتالي سجلت استقرارا في عدد الوفيات خاصة، واتخذت تدابير كبيرة في كل دول العالم من اجل حماية مواطنيها عن طريق الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي وغيرها، بتوظيف وسائل الاعلام والاتصال لتوعية السكان وتعليمهم طرق الوقاية وتحسيسهم بمسؤولياتهم، وتكاتف مختلف القطاعات التجارية والأمنية، وتفعيل أدوار الأشخاص والهيئات التي يجب ان تتواجد في الصفوف الامامية، ناهيك عن تقديم التسهيلات الضرورية وإزالة العقبات التي تحول دون الوصول الى هذا الهدف.

المطلب الثالث: احصائيات حول انعكاسات الفيروس على الارواح البشرية في بعض دول العالم

تسببت ازمة كوفيد19 واصابة الملايين وسببت الوفاة لمئات الالاف خلال فترة وجيزة، ولتوضيح تداعيات الازمة الصحية على الارواح البشرية في العالم تم ادراج الجدول التالي:

الجدول رقم(02): عدد الاصابات المؤكدة والموتى وحالات الشفاء في بعض الدول

البلد	اجمالي الحالات المؤكدة	اجمالي الوفيات	اجمالي المتعافين
الوم ا	34.156. 112	611.067	27986869
فرانسا	5.694.076	109.857	5378370
روسيا	5.099.182	79320	3.409.316
ايطاليا	4.225.163	126342	3.893.259
ايران	2.945.100	80658	2.508.907
العراق	1.214.367	16462	1.129.221
الصين	91.170	4636	86170
اليابان	752191	13245	690623
لبنان	540844	7.740	520717
المغرب	520423	9165	508.210
السعودية	454.217	7408	436.884
تونس	348.911	12.793	306354
قطر	218.080	563	214.377

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على

- https://www.worldometers.info/coronavirus/, consulte le 03/06/2021

يتضح من خلال الجدول السابق ان اجمالي الحالات المؤكدة في بعض دول العالم الى غاية في03جوان2021 قدر كالتالي: حيث بلغ عدد الاصابات في كل من الو.م.ا (34156112) مصاب، فرانسا (5699182)، روسيا(5099182) مصاب ، وايطاليا (4225163) مصاب وهو معدل مرتفع رغم السياسة الصارمة للحد من الاصابات، فضلا عن توفره هذه الدول عن بنيات للفحص السريع وعلى منظومة رقمية وبنى تحتية صحية بالإضافة الى العمليات المكثفة المتعلقة بنشر لقاحات كوفيد19 ابتداء من دول اوروبا وامريكا، قيل في ذكر الاسباب من طرف المختصين ان هذا التزايد راجع الى ارتفاع الشيخوخة في هذه البلدان، بالإضافة الى عامل طبيعة السكن المشترك خصوصا عندما يعيش كبار السن في مكان واحد، وهذه الظاهرة منتشرة في الغرب، بالإضافة الى عامل النسخ المتحورة التي ظهرت في عدة بلدان وتبين انها اكثر سرعة على الانتشار وهو العامل الذي لم تستطيع حملات التطعيم وقفه فضلا عن اسباب اخرى منها الحدود المفتوحة بين عدد من الدول وسهولة التنقل بينها كما هو الحال مع الاتحاد الاوروبي .

اما في بعض بلدان الشرق المتوسط (ايران، العراق، لبنان، المغرب، السعودية، تونس، قطر) فكان اجمالي عدد الاصابات المؤكدة على التوالي كما يلي:(2945100، 124367، 540844، 520423، 454217، 348911، 218080). وقد اقر

اقليم الشرق المتوسط ان معدل الاصابات في الزيادة ، اذ ارتفع عدد الحالات المبلغ عنها بنسبة 19% في ظرف اسبوعين نتيجة لعدم الالتزام بالإجراءات الوقائية والحجر الصحي في اغلب هذه الدول[1].

فيما قدر اجمالي عدد الحالات المؤكدة في كل من الصين واليابان على التوالي ب(91170، 752191)، وهو معدل منخفض مقارنة بباقي دول العالم رغم انهم بسكان هم الاكبر سنا في العالم ومدن مكتظة للغاية، لكن كما يبدو ان الأرخبيل الاسيوي تجنب الأسوأ لحد الان حسب البيانات الرسمية لأسباب لاتزال غير واضحة، حيث قدمت فرضيات عدة لمحاولة تفسير هذه الظاهرة مثل ثقافة ارتداء الاقنعة الواقية وهي شائعة جدا في كل من اليابان والصين حتى قبل ظهور كوفيد19، ومعدل البدانة المنخفض وحتى طريقة القاء التحية عن بعد، بالإضافة الى العادات الغذائية مثل التركيز على السمك والساسو...

اما عن اجمالي الوفيات بسبب فيروس كوفيد19 في بعض دول العالم قدر حسب احصائيات يوم 03 جوان2021 اجمالي الوفيات في كل من (الو م ا، فرنسا، روسيا، ايطاليا) بالأعداد التالية على التوالي (611067، 109857، 79320، 126342) وهي عالية مقارنة بدول الشرق الاوسط ودول شمال افريقيا رغم الامكانيات والمجهودات المبذولة للحد من خطر هذا الفيروس وقد تم نسب هذا التزايد في عدد الوفيات الى ان هذه الدول تعاني الشيخوخة...

وقدر اجمالي الوفيات لبعض بلدان الشرق الاوسط(ايران، العراق، لبنان، المغرب، السعودية، تونس، قطر) بالقيم التالية على التوالي: (80658، 16462، 7740، 9165، 7408، 12793، 563) وهي قيم منخفضة مقارنة بالدول الاوربية، كما نلاحظ ان قطر والسعودية سجلا اقل عدد وفيات وذلك راجع الى اجراءات الاحتواء الموسعة والبنى الصحية عالية التطور ،كما ذكر بعض الخبراء انه في دول عربية متعددة ارقام الاصابات الحقيقية اكبر بكثير من الارقام المصرح بها، كما ذكرت ايضا عدة تقارير اعلامية ان بعض البلدان تحتسب فقط ما تم التأكد انهم توفوا بالفيروس، فيما تحتسب دول اخرى كذلك من تم الاشتباه بتعرضهم الى الفيروس من خلال سؤال اقاربهم عن الاعراض السابقة، وقدر اجمالي عدد الوفيات لكل من الصين ب4636 واليابان ب13245 وهي معدلات منخفضة مقارنة بباقي دول العالم نظر لإمكانيات هذه الدول والبنى الصحية المتطور ووعي العنصر البشري بالالتزام بقواعد احتواء الفيروس.

اما فيما يخص اجمالي المتعافين من الفيروس في العالم هناك ارتفاع ملحوظ في عدد حالات الشفاء في كل دول العالم دون استثناء خلال الاسابيع الاخيرة من شهر ماي وبداية شهر جوان 2021 نظرا للتطورات والدراسات المتواصلة لإيجاد علاج لهذا الوباء منها اللقاحات التي اعتمدتها منظمة الصحة العالمية مثل(BNT162b2)، بالإضافة الى انتشار الوعي باحتياجات التعافي في جل مناطق العالم...

[1] منظمة الصحة العالمية– المكتب الاقليمي لشرق المتوسط ،تقرير الحالة نصف الشهري رقم 4، على الموقع: https://www.who.int ، تاريخ الاطلاع:2021/06/03

خلاصة الفصل

لقد تم التطرق من خلال هذا الفصل الى مختلف الجوانب المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والتي تعرف بانها مجموعة من القواعد والاساليب والاجراءات التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق اهداف اقتصادية معينة كالاستقرار الاقتصادي والتوظيف الكامل والنمو والتوازن الخارجي وذلك خلال فترة زمنية محددة، ومن خلال تحليل هذه الاهداف لوحظ وجود ارتباط فيما بينها فمثلا زيادة التوظيف قد تؤدي الى زيادة النمو وارتفاع الاسعار، كما ان للسياسة الاقتصادية انواع مختلفة متمثلة في سياسة الضبط والانعاش وسياسة اعادة هيكلة الجهاز الصناعي بالإضافة الى سياستي الانكماش والتوقف عن الذهاب التي تم اعتمادها في بريطانيا، والملاحظ ايضا في هذا السياق هو بروز السياسة المالية والنقدية والتجارية كأحد اهم ادوات السياسة الاقتصادية المستعملة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

كما احتوى الفصل على الجوانب النظرية لفيروس كوفيد19 الذي تسبب انتشاره في خلق ازمة متعددة الاطراف، حيث انتقل من تهديد صحي الى ازمة اقتصادية عالمية، وفيروس كوفيد19 المستجد هو واحد من اخطر الفيروسات التابعة لعائلة كورونا وهي مجموعة من الفيروسات التي يمكن ان تصيب الحيوانات والبشر، وهي تستهدف الجهاز التنفسي فتسبب اعراض تنفسية حادة للمصاب كالالتهاب الرئوي، ومن اشهرها مرض المتلازمة التنفسية الحادة(سارس) ومتلازمة الشرق الاوسط التنفسية (ميرس)، كما تم تتبع مراحل انتشار الفيروس في العالم وتسليط الضوء على اهم العوامل المؤثرة في تفشي الفيروس والمتمثلة في الكثافة السكانية والامتداد الجغرافي حيث سجلت الدول ذات الكثافة السكانية العالية عدد كبير من المصابين، كما تلعب كل من التركيبة العمرية والجنسية ودرجة تطور الانظمة الصحية دورا هاما في التأثير على مستويات الاصابة والوفاة .

الفصل الثاني

تمهيد

يعيش الاقتصاد العالمي على وقع تداعيات الأزمة الاقتصادية التي سببها الانتشار الواسع لفيروس كوفيد19، حيث ومنذ إعلانه بمثابة جائحة من طرف منظمة الصحة العالمية، انتقلت أثاره من المجال الصحي إلى جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، وللتخفيف من تداعيات هذه الأزمة سارعت العديد من دول العالم إلى اتخاذ حزمة من التدابير والإجراءات لإنعاش اقتصادياتها.

والجزائر كواحدة من هذه الدول وجدت نفسها متأثرة بتداعيات الجائحة على اقتصادها، ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري كاقتصاد ريعي يعتمد بكثرة على مداخيل المحروقات، كان تأثير الأزمة عليه مزدوجا بسبب تراجع أسعار النفط العالمية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى استجابة سريعة للتخفيف من وطأة هذه الأزمة على اقتصادها ،وذلك عن طريق اتخاذ حزمة من التدابير الاستثنائية والظرفية عبر تفعيل أدوات سياستها الاقتصادية .

وبناء على ما تقدم تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد19 في الجزائر

المبحث الثاني: الإجراءات الاحترازية المتخذة لمجابهة ازمة كوفيد19 في الجزائر وسبل تفعيلها

المبحث الاول: التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد19 في الجزائر

تعيش البلاد وضعا استثنائيا في ظل انتشار فيروس كورونا، لما أحدثه من تأثيرات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق، فتسببت تدابير الاحتواء للحد من انتشار الفيروس في تراجع النشاط الاقتصادي مما احدث خسائر فادحة مست جميع القطاعات الاقتصادية، وقصد تسليط الضوء على اهم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا في الجزائر سيتم تقسيم المبحث الى المطالب التالية :

المطلب الاول: ظهور وانتشار فيروس كوفيد19 في الجزائر

ظهرت اول اصابة في الجزائر عند وصول رجل ايطالي الجنسية في 27 فيفري 2020 ، وقد قامت السلطات الجزائرية بمغادرته الى وطنه في 28 فيفري 2020، ثم ظهرت اصابتين جديدتين في 2 مارس 2020 ويتعلق الامر بأم وابنتها تقطنان بالبليدة انتقلت لهما العدوى من قريب لهما مقيم بفرنسا، حيث تبين اصابته بالفيروس عند عودته الى مقر اقامته ، وبدا عدد الاصابات يرتفع الى ان وصل في اواخر شهر مارس الى 716 اصابة، وسجلت 44 حالة وفاة، كما سجلت وزارة الصحة شفاء 37 مصاب، كما تزايد عدد الاصابات بفيروس كورونا في شهر افريل ليصل العدد الاجمالي الى 4006 حالة مؤكدة، فيما بلغ اجمالي الوفيات 450 حالة، وقد ارتفعت عدد الحالات التي تماثلت للشفاء الى 1702 حالة شفاء، وقد وصل عدد الحالات تحت العلاج 6805 وتشمل 2714 حالة مؤكدة حسب التحليل المخبري و4091 حالة محتملة حسب التحليل بالأشعة والسكانير، فيما يتواجد 23 مريض في العناية المركزة ، وفي شهر ماي وصل عدد الاصابات المؤكدة الى 9394 حالة، فيما بلغ اجمالي الوفيات 638 وفاة وعدد الحالات التي تماثلت للشفاء 5549 حالة، بلغ عدد الحالات التي استفادت من العلاج حسب البروتوكول المعمول به 17753 حالة ؛

وبقيت عدد الاصابات في ارتفاع في شهر جوان حيت وصلت الى 13907 اصابة، وارتفع اجمالي الوفيات الى 912 وفاة، وتماثل 9897 مريضا للشفاء من الفيروس، كما بلغت في اواخر شهر جويلية عدد الاصابات بفيروس كورونا 30394 اصابة وارتفع عدد الوفيات الى1210، وقد ارتفعت عدد الحالات التي تماثلت للشفاء الى 20537 حالة شفاء [1].

اعلن معهد باستور بتاريخ 2021/02/25 عن تسجيل حالتي اصابة بفيروس كورونا المتحورة (السلالة البريطانية)، اثر تحاليل على مصابين بالوباء ليرتفع العدد بتاريخ 2021/05/21 الى 96 حالة اصابة جديدة بالسلالة البريطانية، منها 57 حالة اغلبها بالجزائر العاصمة لتصنف على انها بؤرة لهذه السلالة ، كما تم الاعلان عن 15 حالة جديدة من السلالة الهندية خلال الاسبوعين الماضيين، 14 حالة منها رصدت بولاية قالمة والحالة الاخرى بولاية تزي وزو، واستمر عدد الاصابات بالسلالات المتحورة في الارتفاع لتصل الى 563 اصابة بتاريخ 2021/05/23[2].

وحسب اخر الاحصائيات ليوم 01 جوان 2021 فقد بلغ عدد الحالات المؤكدة 129318 حالة من بينها 305حالة اصابة جديدة، بينما بلغ العدد الاجمالي للمصابين الذين تماثلوا للشفاء 90075 شخص والعدد الاجمالي للوفيات 3480حالة، والشكل الموالي يوضح تطور حالات الاصابة والشفاء خلال الفترة من مارس2020- جوان 2021

---

[1] سماح سهايلية، **الاجراءات الوقاية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر**، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، جامعة العربي التبسي، تبسة، المجلد05، العدد03، اكتوبر 2020 ، ص 28

[2] **مدير باستور: ارتفاع عدد اصابات كورونا المتحورة الى 563 حالة**، الشروق، 2021/05/23، على الموقع: https://www.echoroukonline.com ، تاريخ الاطلاع 2021/06/06

الشكل رقم (01): تطور حالات الاصابة والشفاء بفيروس كوفيد19 في الجزائر

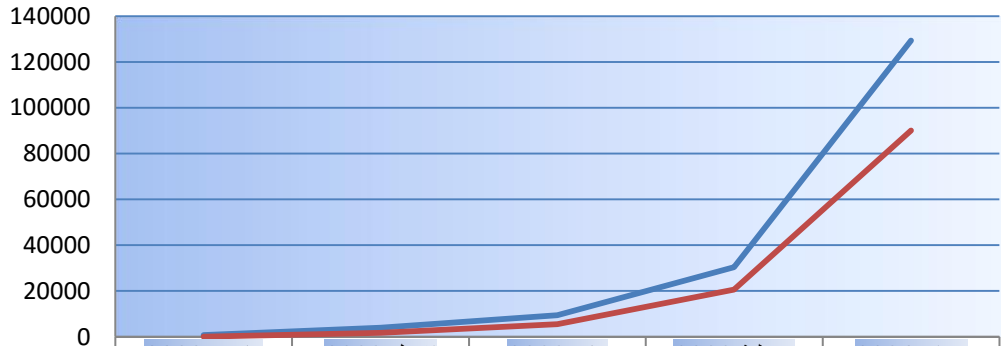

	مارس 2020	افريل 2020	ماي 2020	جويلية 2020	جوان 2021
اجمالي الاصابات	716	4006	9394	30394	129318
اجمالي حالات الشفاء	37	1702	5549	20537	90075

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على

– وزارة الصحة الجزائرية ، على الموقع: https://covid19.sante.gov.dz ، تاريخ الاطلاع 2021/06/01

يتضح من خلال المنحنى البياني السابق الذي يمثل تطور عدد الاصابات وحالات الشفاء المؤكدة بفيروس كوفيد19 في الجزائر خلال الفترة من مارس 2020 الى غاية جوان 2021، ان هناك تزايد وارتفاع كبير في عدد الاصابات اين سجلت بداية الفترة 716 اصابة ليستمر هذا العدد في الارتفاع ليصل الى 129318 اصابة في جوان 2021، رغم الاجراءات الصحية والامنية التي فرضتها الهيئات الصحية، وهذا راجع الى عدم الالتزام بشروط الحجر الصحي والتدابير الوقائية، كما شهدت نفس الفترة ارتفاعا في حالات الشفاء ليصل اجمالي العدد الى90075 حالة.

اما لتوضيح التطور في عدد حالات الوفاة تم ادراج الشكل التالي:

الشكل رقم(02): تطور حالات الوفاة بفيروس كوفيد19 في الجزائر

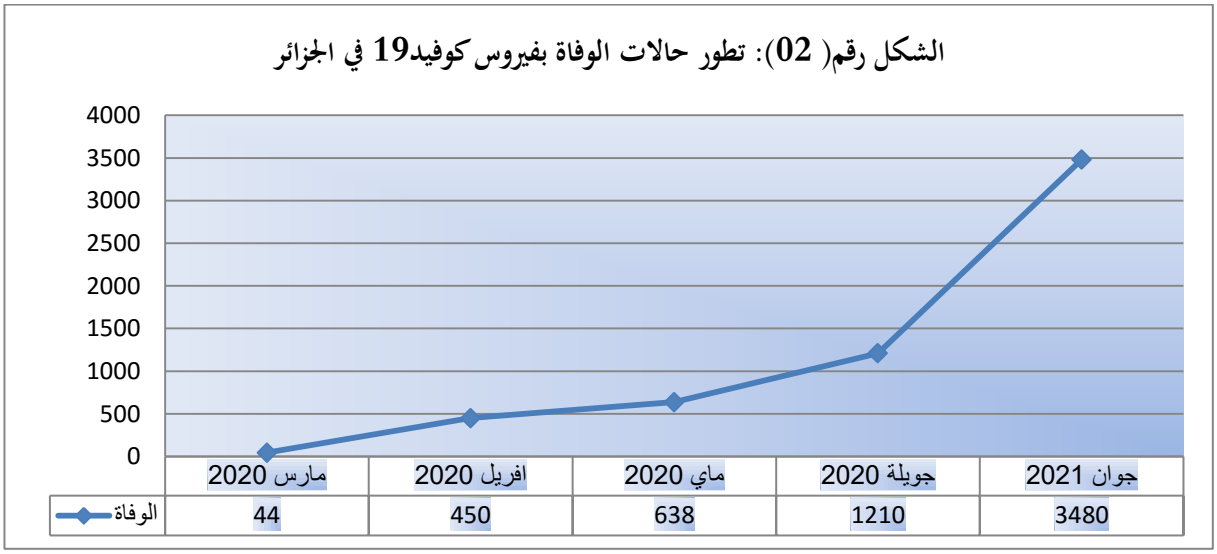

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على

– وزارة الصحة الجزائرية، على الموقع: https://covid19.sante.gov.dz ، تاريخ الاطلاع 2021/06/01

يتضح من خلال الشكل اعلاه الذي يمثل تطور حالات الوفاة بفيروس كوفيد19 في الجزائر، ان عدد الوافيات عرف ارتفاعا مستمرا ليصل اجمالي العدد في جوان 2021 الى 3480 حالة وفاة منذ بداية تفشي الوباء، ويرجع هذا الارتفاع الى ان بعض المصابين لا تظهر عليهم اعراض الوباء وهو ما يشكل خطرا على حياتهم، كما ان اغلبية الوفيات فتك بهم المرض قبل وصولهم الى المستشفى.

ومن بين الاسباب التي ادت الى انتشار الفيروس بشكل واسع في الجزائر ما يلي[1]:

– عدم غلق المطارات والموانئ ومداخل البلاد من الوافدين من خارج الجزائر بالرغم من ان الحالات الاولى المسجلة كانت من الوافدين من ايطاليا وفرنسا ومع ذلك لم تعلق الحكومة النشاط ؛

– التأخر في اتخاذ التدابير الصارمة والاجراءات الاحترازية للوقاية من انتشار فيروس كوفيد19؛

– نقص الوعي واستهتار فئة كبيرة من شرائح المجتمع الجزائري بخطورة الفيروس ؛

[1] سماح سهايلية، **مرجع سابق**، ص 28

المطلب الثاني: تداعيات جائحة كوفيد19 على بعض المؤشرات والقطاعات الاقتصادية في الجزائر

عرفت القطاعات الاقتصادية في الجزائر تضررا كبيرا جراء الأزمة الصحية العالمية مما ادى الى تراجع اغلب المؤشرات الاقتصادية وهذا ما سيتم توضيحة في العناصر التالية :

الفرع الأول: تداعيات جائحة كوفيد19 على النمو في الجزائر

لم يلبث اقتصاد الجزائر أن بدا في التعافي بعد ركود طويل امتد لفترة 2019، بسبب الحراك الشعبي الذي هز الشوارع وغير السلطة حتى تعرض لانهيار اعنف من ذي قبل بسبب تفشي فيروس كورونا في العالم وهبوط سعر برميل النفط الذي وصل إلى مادون 25 دولار في 18مارس، والذي قلب الموازين في الجزائر سنة 2020 [1]، والشكل الموالي يوضح حجم التدهور في بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة من 2019- 2021

الشكل رقم(03): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2019-2021)

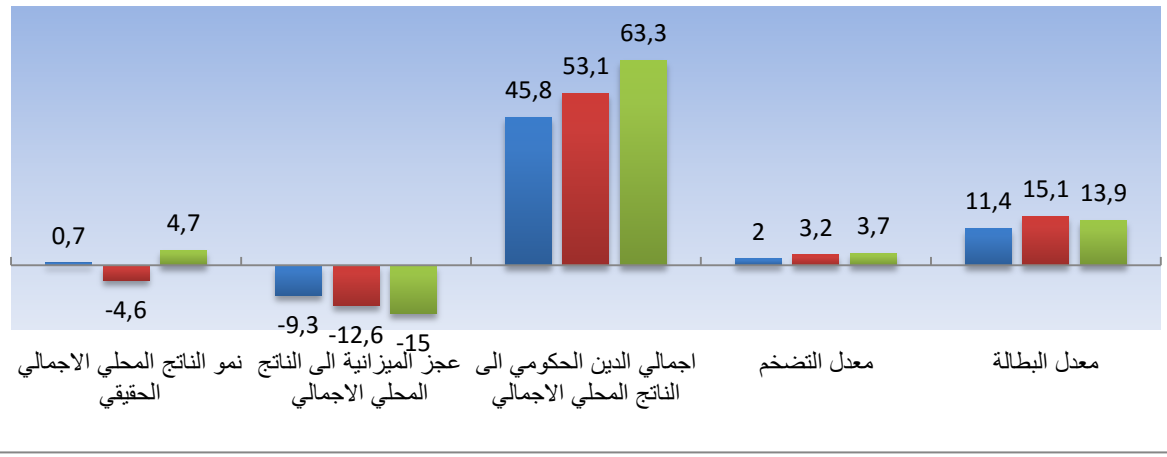

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (الملحق رقم 01)

يتبين من خلال الشكل السابق أن معدلات النمو الاقتصادي قد عرفت انخفاضا ملحوظا منتقلة من 0.7% سنة 2019 إلى-4.6 % سنة 2020، ليعاود النمو من جديد سنة2021 ب4.7 % حسب توقعات صندوق النقد الدولي مستفيدا من حالة التعافي الاقتصادي والتحسن في أسعار النفط، كما شهد عجز الميزانية ارتفاعا من سنة إلى أخرى ليصل إلى -12.6 %من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020، مقابل -9.3% خلال سنة 2019 ومن المتوقع أن يصل هذا العجز إلى -15 %سنة 2021، في حين بلغت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي 53.1 % سنة 2020 مقابل 45.8 % سنة 2019 ، ومن المتوقع أن يصل هذا العجز إلى 63.3 % سنة 2021 .

[1] زهرة سيدا عمر، اسماء بللمعا، **قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر: الاثار والاجراءات**، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، جامعة احمد دراية، ادرار، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 143

*2021 توقعات صندوق النقد الدولي

وامتد تأثير الازمة ليشمل قطاع الشغل ايضا، حيث وصل معدل البطالة إلى 15.10% سنة 2020 مقابل 11.40%سنة 2019 ، ومن المتوقع أن يصل المعدل إلى 13.9% سنة 2021، كما أن تدابير احتواء الجائحة مثل تقييد الحركة والتجمعات ستثبط الاستهلاك الخاص والاستثمار، وينخفض الطلب على الخدمات والسلع الاستهلاكية غير الأساسية والاستثمارات الخاصة، ليرتفع معدل التضخم إلى 3.2 % سنة 2020 مقابل 2 % سنة 2019، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 3.7% سنة 2021.

الفرع الثاني: تداعيات جائحة كوفيد19 على القطاعات الاقتصادية في الجزائر

القت الازمة الصحية بتداعياتها على اغلب القطاعات الاقتصادية الرسمية والقطاع الموازي ما ادى الى تسجيل تدهور في جل هذه القطاعات، ولتوضيح ذلك تم ادراج النقاط التالية:

اولا: تداعيات جائحة كوفيد19 على قطاع الصناعة في الجزائر

يعتمد كل من القطاع الصناعي والاستهلاكي في الجزائر بدرجة رئيسية على الخارج، وتعتبر الصين من أهم موردي الاقتصاد الجزائري بالمواد الأولية كالحديد والألمنيوم ، إضافة إلى بعض المعدات الطبية والصيدلانية ، كما تعتبر المصانع الصينية المورد الرئيسي لبعض القطاعات التحويلية، وإذا نظرنا إلى حظيرة السيارات في الجزائر، خاصة وسائل النقل والشاحنات فان مجمل قطاع غيار السيارات مصدره الصين، وفي ظل غلق المصانع الصينية فان قطاع غيار السيارات في الجزائر سيعرف بدوره عجزا بشكل ملحوظ، كما توفر قطع غيار الصناعات الكهربائية والكهرومنزلية بالإضافة إلى الهواتف ولوازم الإعلام الآلي[1]، والشكل الموالي يوضح نسبة النمو للقيمة المضافة لبعض الصناعات خلال الفترة 2018-2020 :

الشكل رقم (04): التطور السنوي للقيمة المضافة لبعض الصناعات خلال الفترة 2018-2020

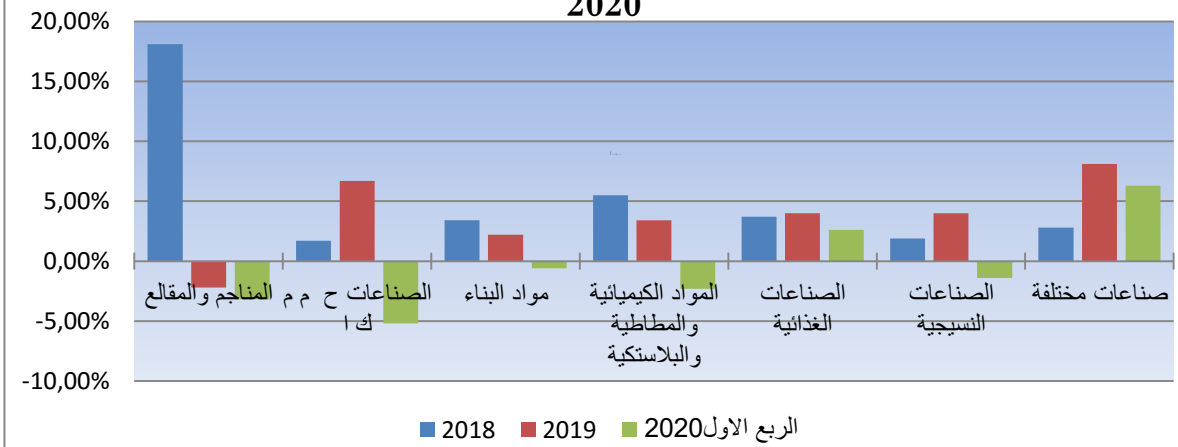

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على (الملحق رقم02)

[1] خالد تلعيش، **جائحة كورونا واثرها على مخرجات السياسة العامة بالجزائر: التداعيات والاليات** ،مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكر، المجلد15، العدد03، 2020، ص 100

* **ص ح م م ك ا** = الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والكهربائية والالكترونية

من خلال الشكل السابق رقم (04) والذي يوضح التطور السنوي للقيمة المضافة لأهم الصناعات التي عرفت تأثرا جراء الأزمة الصحية، حيث عرفت الفترة من 2018-2019 تذبذبا في معدلات النمو على مستوى كل صناعة، لكنها سجلت نسب موجبة في اغلبها باستثناء صناعة المناجم والمقالع التي سجلت قيمة سالبة ب-2.2% من سنة 2019.

أما فيما يتعلق بالفصل الأول من سنة 2020 فقد سجل تراجع عام في معدلات النمو الخاصة بكل صناعة، حيث سجلت كل من صناعة المناجم والمقالع والصناعات ح م م ك أ ومواد البناء والصناعات النسيجية تغيرا سلبيا ،حيث انخفضت إلى -3.2% ، -5.2 %، -0.6 %،-2.3 %،-1.4% على التوالي، من جانبها عرفت الصناعات الغذائية والصناعات المختلفة تراجعا موجبا عند القيم 2.6% و6.3% على التوالي .ويعود هذا التراجع في الإنتاج الصناعي إلى تراجع صادرات الصين بنسبة 11.4% ، كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة 6.4%، وبتأثر الصناعة الصينية نتيجة جائحة كورونا تتأثر الصناعة الجزائرية بشكل أوتوماتيكي ، نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة الشحن وطول فترة الأزمة[1] .

ثانيا: تداعيات جائحة كوفيد19 على قطاع التجارة في الجزائر

ادى تدهور أسعار النفط إلى ما دون 40 دولار للبرميل بسبب جائحة كورونا إلى انخفاض في عائدات التصدير، مما نجم عنه زيادة العجز في الميزان التجاري، مع العلم ان الجزائر تعتمد في مداخيلها من العملة الصعبة على صادراتها من البترول والغاز بنسبة 98%، كما ان مداخيل البلاد الجبائية تعتمد ايضا على 50% من الجباية البترولية، وتدفع 70% من الرواتب على اساس هذه المداخيل[2]، والجدول التالي يوضح تطور الميزان التجاري خلال الفترة 2019-2020

الجدول رقم (03) : تطور الميزان التجاري خلال الفترة من 2019 - 2020

الوحدة: مليون دولار

	السنوات		التطور %
	الربع الاول2019	الربع الأول 2020	
الواردات	11333.78	9121.76	-19.52
الصادرات	10141.55	7617.09	-24.89
الميزان التجاري	-1192.23	-1504.67	26.21

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على

- statistiques du commerce extérieur de l'algerie ،direction générale de douanes ،2020 ،p 4,sur le site: https://www.douane.gov.dz, consulte le 31/03/2021

[1] جميلة السعيدي ، **تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها**، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، ألمانيا- برلين ، فبراير 2021، ص 227

[2] مُحَمَّد سالم، **محللون يقرؤون اثر كورونا على اقتصاد الجزائر**، 2020/03/20، على الموقع https://m.arabia.com/story/1254322 ، تاريخ الاطلاع 2021/5/15

يتضح من خلال الجدول السابق ان الميزان التجاري قد سجل عجزا بقيمة 1.5مليار دولار خلال الربع الاول من 2020، مقابل 1.19مليار دولار خلال نفس الفترة من 2019 اي بارتفاع قدر ب26.89%.

اما فيما يخص الصادرات فقد عرفت تراجعا بنسبة 24.89% ،حيث بلغت 7.62 مليار دولار خلال الربع الأول من سنة 2020 مقابل 10.14 مليار دولار أمريكي في نفس الفترة من سنة 2019 .وشكلت المحروقات أهم المبيعات الوطنية نحو الخارج اذ تمثل 92.40% من الصادرات الوطنية، حيث بلغت قيمتها 7.04 مليار دولار مقابل 9.48 مليار دولار سنة 2019 مسجلة تراجعا بنسبة 25.78% ويعود ذلك الى تراجع الطلب العالمي على النفط بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي نتيجة التدابير المتخذة لاحتواء الفيروس ، في حين بقيت قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات ضئيلة، لم تتجاوز 578.7 مليون دولار مقابل 658.04 مليون دولار خلال نفس الفترة من 2019 ، أي بانخفاض قدر ب 12.06% [1].

بالمقابل يتوقع ارتفاع صادرات المحروقات في سنة 2021 بنسبة 9.9% مقارنة بقانون المالية التكميلي لسنة 2020 نتيجة للانتعاش المتوقع في الطلب لسوق النفط بغية تعويض خسائر الانتاج التي تكبدتها نتيجة تداعيات وباء كوفيد19 على الاقتصاد العالمي، ويتوقع ايضا ان تصل عائدات المحروقات خلال الفترة 2021-2023 الى 23.21 مليار دولار امريكي عام 2021، و28.68مليار دولار امريكي عام 2022، و26.45مليار دولار امريكي عام 2023، على اساس 45دولار للبرميل خلال فترة التوقعات[2].

أما فيما يتعلق بالواردات عرفت هي الأخرى انخفاضا وصل إلى 9.12 مليار دولار سنة 2020، مقابل 11.33 مليار دولار من سنة 2019، أي بانخفاض قدر ب 19.52% ، والشكل التالي يوضح حجم التراجع في مجموعة المنتجات التي تتضمنها شعبة الاستيراد :

الشكل رقم (05): تطور نسبة المنتجات التي تتضمنها شعبة الاستيراد بين سنتي 2020 -2019

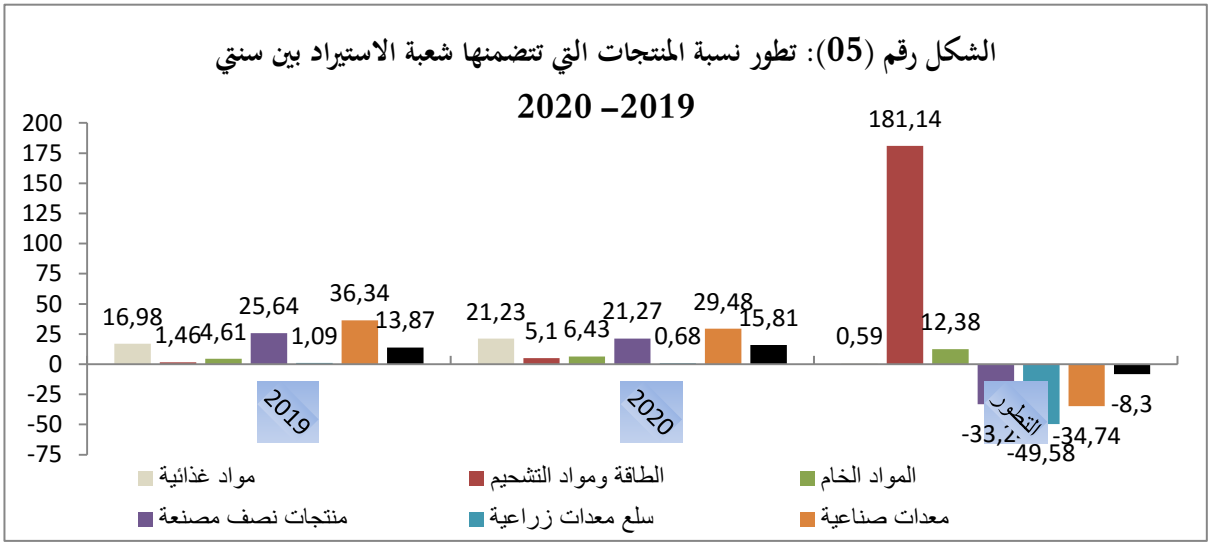

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (03)

[1] فيصل شيباني، **عجز الميزان التجاري ب 1.5مليار دولار**، 2020/06/7، على الموقع https://www.awras.com ، تاريخ الاطلاع 2021/04/1

[2] **تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2021وتقديرات 2022-2023**، ص 13، وزارة المالية، على الموقع ،https://www.dgpp-mf.gov.dz ، تارخ الاطلاع 2021/05/16

يتضح من خلال الشكل السابق أن شعبة الاستيراد عرفت تراجع أربعة منتجات من أصل سبعة منتجات، فقد انخفضت فاتورة العتاد الصناعي والتي تمثل 29.48% من مجموعة المنتجات المستوردة مقابل 36.34% سنة 2019، مسجلة انخفاض بواقع – 34.74 % ، كما انخفضت تكاليف المواد نصف المصنعة ب–33.24 % ومس هذا التراجع كل من سلع المعدات الزراعية بانخفاض قدرة–49.58 % والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بانخفاض قدره–8.30 % .

بالمقابل عرفت ثلاثة مجموعات من شعبة الاستيراد ارتفاعا خلال نفس الفترة ، حيث ارتفعت كل من فاتورة المواد الغذائية والمواد الخام والطاقة ومواد التشحيم ب 0.59%، 12.38% ،14،181% على التوالي .

– أما فيما يتعلق بالشركاء التجاريين فالجدول الموالي يوضح ترتيب الموردين والعملاء الرئيسيين للجزائر خلال الربع الأول من 2020 :

الجدول رقم (04) : ترتيب الموردين والعملاء الرئيسيين للجزائر خلال الربع الأول من 2020

الموردون	قيمة الصادرات نحو الجزائر %	التطور %	العملاء الرئيسيون	قيمة صادرات الجزائر نحو البلدان %	التطور %
الصين	16.99	-32.33	ايطاليا	15.44	-33.04
فرنسا	10.44	-10.62	فرنسا	13.20	-31.22
ايطاليا	8.13	-11.04	تركيا	9.26	20.52
اسبانيا	6.25	-28.38	اسبانيا	8.24	-52.83
المانيا	6.13	-36.11	الصين	6.19	21.14

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على

- statistiques du commerce extérieur de l'algerie ,**op.cit**, pp 19-20

يتضح من خلال الجدول السابق تصدر الصين لقائمة الممونين الرئيسين للجزائر بنسبة 16.99 % من الواردات الجزائرية محافظة بذلك على مركزها كأول واهم ممون للجزائر على الرغم من الانكماش الذي اصاب اقتصادها جراء الازمة الصحية والتي كانت السبب الرئيسي في انخفاض صادرات الصين نحو الجزائر ب32.33%، تليها فرنسا التي تحوز على 10.44% من واردات الجزائر والتي انخفضت في ظل الجائحة بوقع –10.62%، واستمر هذا الانخفاض ليشمل صادرات كل من ايطاليا واسبانيا وألمانيا نحو الجزائر والتي انخفضت بوقع –11.04 %و–28.38 %و–36.11% على التوالي.

بالمقابل حاز الزبائن الخمسة الأوائل خلال الربع الأول من 2020 على 52.32% من الصادرات الجزائرية، وتصدرت ايطاليا القائمة بقيمة 15.44% من اجمالي الصادرات الجزائرية بالرغم من تراجع بلغ 33.04–% ،وقد كانت ايطاليا التي تعد الى جانب اسبانيا الزبونين الرئيسيين للجزائر في اوروبا من اكثر الدول تضررا من ازمة فيروس كورونا وهذا ما يفسر حجم التراجع في الطلب، كما تراجعت صادرات الجزائر ايضا نحو كل من فرنسا واسبانيا بوقع –31.22%و–52.83% على التوالي، بالمقابل ارتفعت صادراتها نحو كل تركيا ب20.52 %والصين ب21.14% .

ثالثا: تداعيات جائحة كوفيد19 على قطاع الخدمات المالية

يوفر قطاع الخدمات في الجزائر 60% من فرص العمل، و44% من الناتج الداخلي الخام، و 2.2% من القيمة المضافة، يتوقع مراقبون تضرر قطاع الخدمات من تداعيات فيروس كورونا، والذي يعتبر ثالث قطاع رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي، يشمل قطاع الخدمات المصرفية، التأمينات والترفيه والاتصالات وخدمات الانترنت والمعلومات والسياحة والنقل وغيرها [1].

فمن ناحية الخدمات المالية دخلت المصارف نفق أزمة نقص السيولة، رغم تدخلات البنك المركزي لإنقاضها ، فقد دفع شح الموارد غالبية المصارف للجوء إلى الاحتياطات الإجبارية ، حيث تهاوت سيولة المصارف من 8 مليار دولار إلى 4.8 مليار دولار نهاية ديسمبر 2020، أزمة السيولة الحادة باتت تهدد النظام المصرفي في وقت تحتاج البلاد إلى موارد مالية لدعم الاقتصاد المتعثر بسبب تراجع عائدات النفط، كما تعود الوضعية الصعبة التي تواجهها المصارف إلى ارتفاع عدد القروض المتعثرة وتهاوي قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية متأثرة بالجائحة ، لتقفز نسبة العجز في السيولة من 55% نهاية ماي 2020 إلى 80% نهاية 2020 ، علما أنها كانت 20% مطلع 2019 ، ويعود ارتفاع العجز في السيولة إلى سحب الودائع المالية من طرف المدخرين والمتعاملين الاقتصاديين لمواجهة تداعيات كورونا، بالإضافة إلى لجوء الحكومة في النصف الثاني من سنة2020 إلى منح قروض للشركات العمومية والخاصة المتعثرة بسبب الجائحة ؛

وشرح الخبير المصرفي نبيل جمعة أن "أزمة السيولة التي تمر بها البنوك هي نتيجة تراكم عدة مشاكل، منها تراجع عائدات البلاد من النفط المصدر الأول والاهم للعملة الأجنبية ، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب على الأموال منذ بداية الجائحة وارتفاع نسبة القروض البنكية المتعثرة" [2].

رابعا: تداعيات جائحة كوفيد19 غلى قطاعي النقل والسياحة

كشفت وزارة المالية الجزائرية أن خسائر شركات القطاع الحكومي في الطاقة والنقل والسياحة بسبب فيروس كورونا ،بلغت نحو 620 مليار دولار[3]، وفيما يلي أهم الأرقام المتعلقة بخسائر قطاع النقل والسياحة :

1- قطاع النقل

1-1- النقل البحري: لقد تأثر قطاع النقل البحري من جانبين هما[4]:

- النقل البحري للمسافرين: بعد قرار تعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد19، تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدرت ب 50%

---

[1] خالد تلعيش، **مرجع سابق** ، ص 101

[2] حمزة كمال، **الجزائر أمام أزمة نقدية غير مسبوقة هبوط تاريخي لسيولة المصارف** ،2021/1/5، على الموقع: https://www.alarabiya.co.uk/economy ، تاريخ الاطلاع 2021/3/17

[3] حسان جبريل ، **الجزائر...620 مليون دولار خسائر شركات النقل والطاقة والسياحة** ، 2020 /7/18 ، https://www.aa.com.tr ، تاريخ الاطلاع 2021/4/2

[4] **الأزمة الصحية العالمية أدت إلى خسائر ب50% من رقم أعمال المجمع الجزائري للنقل البري**، وكالة الأنباء الجزائرية ،16 /2020/4 ، على الموقع: https://www.aps.dz، تاريخ الاطلاع 2021/3/17

من رقم أعماله، ونظرا لان قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين، والذي ينطلق شهر مارس ومن المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسة الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين .

– **النقل البحري للبضائع:** سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرار الأسواق وتموين شبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فان تبادل البضائع على مستوى النقل البحري لم يتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار، فضلا على أن نقل مواد أخرى مثل الحبوب والمواد الصيدلانية قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة.

1-2- النقل الجوي: لقد اثر تفشي وباء كوفيد19 على شركات الطيران العالمية بشكل كبير، حيث أعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي "ايباتا " أن أزمة فيروس كورونا قد كبدت شركات الطيران في العالم خسائر في الإيرادات وصلت إلى 328 مليار دولار في 2020، بانخفاض 60% مقارنة بعام2019 [1]، وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت ب 1.3مليار دينار، وذلك منذ تعليق الرحلات الدولية بداية من 22 مارس الماضي، والرحلات الداخلية يوم 19 مارس، عدا رحلات نقل السلع الضرورية، وهو ما اثر سلبا على مداخيل مؤسسة تسيير المطارات حيث تراجعت بنحو 96% مقارنة بالمداخيل المسجلة خلال نفس الفترة من 2019 [2].

1-3- النقل بالسكة الحديدية

بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا وحتى نهاية افريل من سنة2020 ،قرابة 1 مليار دينار أي ما يقدر ب 50% من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من 2019، ويمكن توضيح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي [3] :

– **نقل المسافرين:** كانت الشركة تنقل ما يزيد عن 34.5 مليون مسافر يوميا في السنة بمعدل 240 قطارا في اليوم ، ونظرا لقرار تعليق الرحلات تم وقف حركة المسافرين بالسكة الحديدية بنسبة 100 %

– **نقل البضائع:** لم يتأثر نقل البضائع بسبب الإبقاء على نشاط نقل البضائع والمنتجات الاستراتيجية كالحبوب والحديد.

2- قطاع السياحة

يعد القطاع السياحي من اكثر القطاعات الاقتصادية واسرعها تأثرا بتفشي الجائحة، ومن المرجح ان يكون ابطئها في التعافي ويرجع ذلك الى عزوف الكثرين عن السفر خوفا من العدوى، كما ان الاستجابات التي تقوم بها الدول للحد من تفشي الجائحة تمس انشطة هذا القطاع مباشرة، وفي طليعتها تقييد حركة الطيران واغلاق الحدود امام الحركة واغلاق المنشآت والمرافق السياحية[1] .

---

[1] **الكشف عن خسائر شريكات الطيران عالميا**، المغرب الاوسط، 2020/11/24، على الموقع: https://elmaghrebelawsat.dz ،تاريخ الاطلاع 2021/05/18

[2] **مؤسسة مطار الجزائر سجلت خسائر ب 1.3 مليار دينار منذ منتصف مارس** ،لإذاعة الجزائرية ،2020/5/4،على الموقع https://www.radioalgeria.dz/news/ar/article ، تاريخ الاطلاع2021/3/17

[3] **الشركة الوطنية للنقل بالسكة الحديدية تسجل خسارة تقارب 1 مليار دينار** ، وكالة الأنباء الجزائرية ،2020/5/5، على الموقع https://www.aps.dz/ar/economie/86852-19-1 ، تاريخ الاطلاع2021/3/17

في الجزائر تأثرت وكالات السياحة بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد19 منذ تعليق الرحلات، ولان جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وهو ما جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط ، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي علقت نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى يشكل كبير[2]، وقدرت وزارة السياحة خسائر القطاع كالتالي[3] :

- **الفنادق الخاصة ووكالات السياحة والسفر:** تسبب توقف النشاط في نقص رقم الأعمال ب 27.3مليار دينار شهريا ؛
- **مجمع الفندقة والسياحة والمعالجة بالمياه** : نقص في رقم الأعمال ب 2.7 مليار دينار شهريا ؛
- **الديوان الوطني الجزائري للسياحة** : نقص في رقم الأعمال ب 87.6 مليون دينار جزائري شهريا ؛
- **الوكالة الوطنية لتنمية السياحة:** نقص في رقم الأعمال ب 31.56 مليون دينار شهريا ؛

خامسا: تداعيات جائحة كوفيد19 على قطاع الطاقة في الجزائر

اظهرت النتائج الأولية لإنجازات قطاع الطاقة خلال عام 2020، منحنى تنازلي لمعظم المؤشرات ويرجع ذلك أساسا إلى تداعيات انتشار وباء فيروس كورونا، الذي كان له تأثير قوي على أنشطة القطاع والاقتصاد الوطني بشكل عام، حيث بلغ الإنتاج الأولي المسوق للمحروقات 142مليون طن نفط مكافئ نهاية 2020، مقابل 157 مليون طن نفط مكافئ سنة 2019، أي بانخفاض قدره-10 % ، أما فيما يتعلق بقطاع التكرير، أدى انخفاض حجم النفط المكرر على مستوى المصافي خلال سنة 2020 إلى نقص في إنتاج المنتجات البترولية ليصل إلى 28 مليون طن، أي بانخفاض طفيف قدر ب-1.6 % مقارنة بعام 2019 ؛

كما شهدت السوق الداخلية انخفاضا كبيرا في الطلب على الطاقة بجميع أنواعها، إذ انخفض الاستهلاك الوطني (الغاز والمنتجات البترولية) إلى 59 مليون طن نفط مكافئ في عام 2020 مقابل 67 مليون طن نفط مكافئ سنة2019 ، أي بمعدل - 13 % ، كما عرف الاستهلاك الوطني للغاز الطبيعي انخفاضا محسوسا بنسبة -7% نهاية سنة 2020، مع تقلص احتياجات محطات توليد الكهرباء وكذا استهلاك الزبائن (القطاع المنزلي)، ليصل إلى 44 مليار متر مكعب سنة 2020، مقابل 47 مليار متر مكعب سنة 2019 ، فيما بلغت مبيعات الكهرباء 63 تيراواط ساعة خلال 2020، أي بانخفاض-4 % مقارنة بمبيعات 2019، ونفس الشيء بالنسبة لمبيعات الغاز التي عرفت تراجعا أيضا بنسبة 1.3 % نهاية عام 2020، وبالنسبة لصادرات المحروقات فقد بلغ حجمها 82 مليون طن نفط معادل سنة 2020، بقيمة 20 مليار دولار، أي بانخفاض 11% و40% على

---

[1] **جائحة كورونا المستجد (كوفيد19) وتداعيات على الاقتصاديات العربية**، قطر، جوان 2020، ص 11،على الموقع https://www.dohainstitue.org/ar/politicalstudies/pages/covid-19-implications-arab-econmies.aspx، تاريخ الطلاع2021/05/09

[2] صلاح الدين بولعراس ،**الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الانية والمواكبة البعدية** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف01، المجلد 20 ، العدد الخاص حول الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا، سبتمبر 2020، ص170

[3] **خسائر أهم القطاعات الاقتصادية المتضررة من وباء كورونا** ، الإذاعة الجزائرية ، 2020/7/18، على الموقع https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200718/196409.html ،تاريخ الاطلاع 2021/3/17

التوالي مقارنة بعام 2019 ، وقد تراوح متوسط سعر النفط 42 دولار للبرميل خلال عام 2020، مقابل 64 دولار للبرميل خلال العام الماضي بتراجع قارب 23 دولار للبرميل[1]، في حين قدرت خسائر شركات الطاقة الوطنية كما يلي[2]:

- **سوناطراك**: قدر الاثر المالي لتداعيات الجائحة ب 247 مليون دج خلال الفترة 15مارس الى 31 ماي ؛
- **سونلغاز**: نقص في رقم الاعمال ب6.5 مليار دج
- **نفطال**: قدر اجمالي الخسائر من 1 مارس الى غاية اوت قدر ب20مليار دج
- **شركة طيران طاسيلي فرع مجمع سوناطراك**: سجلت الشركة تراجع في رقم الاعمال ب 27% في مارس اي خسارة ب221 مليون دج وتراجع ب72% في افريل اي خسارة ب 595 مليون دج؛

سادسا: تداعيات جائحة كوفيد19 على احتياطي الصرف من العملات الأجنبية

لقد عرف احتياطي الصرف في الجزائر تآكلا متسارعا فاق توقعات الحكومة، حيث يتضح من خلال الأرقام أن تآكل احتياطي البلاد الذي يعد الممول الوحيد للتجارة الخارجية قد خرج عن سيطرة السلطات بسبب تواصل تهاوي عائدات النفط ودخول جائحة كورونا على خط الازمة والتي أثرت على الاقتصاد ودفعت بالحكومة للجوء إلى احتياطي الصرف لمواجهة ارتفاع الإنفاق العام[3] ، والشكل التالي يوضح اجمالي الاحتياطات الرسمية خلال الفترة 2018 – 2021:

الشكل رقم (06): اجمالي الاحتياطات الرسمية خلال الفترة(2018-2021)

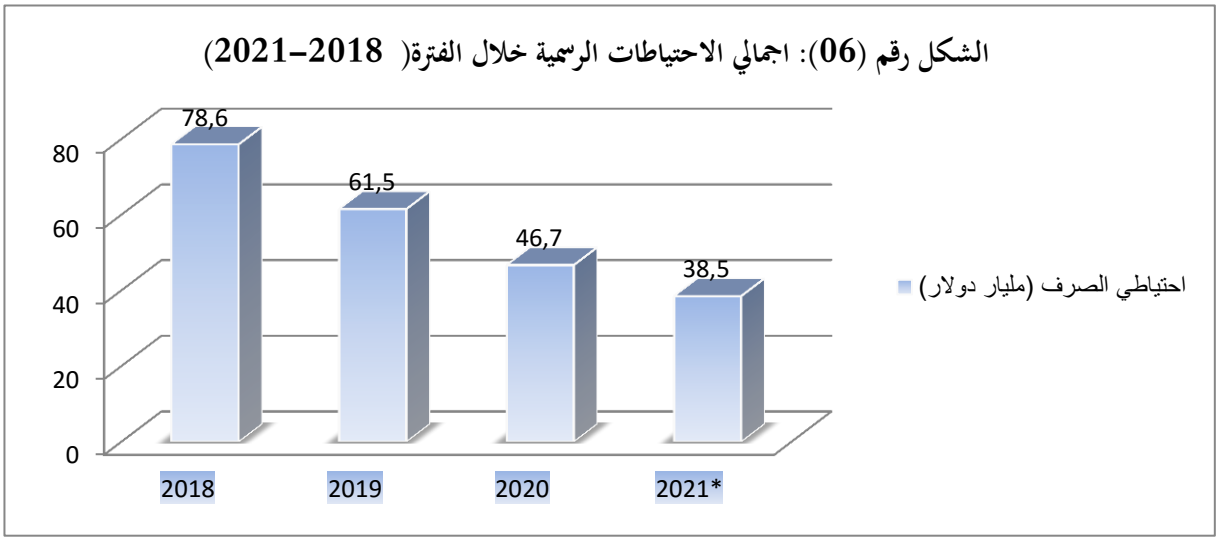

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (04)

من خلال الشكل السابق والذي يوضح إجمالي الاحتياطات الرسمية خلال الفترة 2018- 2021، يتضح أن احتياطات الصرف في الجزائر قد تراجعت الى 61.5مليار دولار خلال سنة 2019 مقابل 78.6مليار دولار خلال سنة 2018 اي بانخفاض قدره -21.75%، كما سجلت سنة 2020 هي الاخرى انخفاضا قدر ب-24.07 % ليصل احتياطي الصرف عندها الى

[1] **ملخص انجازات قطاع الطاقة لعام 2020 نتائج أولية**، جانفي 2021 ،ص ص 6- 7، وزارة الطاقة ، على الموقع https://www.energy.gov.dz، تاريخ الاطلاع 2021/03/30

[2] اسما بللعما، زهرة سيدا عمر، **مرجع سابق**، ص148

[3] حمزة كحال ،**أزمة الجزائر المالية تآكل سريع للاحتياطي النقدي** ، 2020/11/8، على الموقع https://www.alaraby.co.uk/economy، تاريخ الاطلاع 18/ 03/ 2021

46.7 مليار دولار، اما فيما يخص سنة 2021 يتوقع صندوق النقد الدولي ان يصل احتياطي الصرف في الجزائر الى 38.5 مليار دولار اي بانخفاض قدره -17.55% .

سابعا: تداعيات جائحة كوفيد19 على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بالرجوع إلى الإجراءات والتدابير الوقائية من انتشار وباء كورونا المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية، حيث أدى قرار وضع 50 % على الأقل من مستخدمي كل مؤسسة وإدارة عمومية في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر إلى وقف نشاط الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كدور الحضانة والمدارس الخاصة، كما عانت مؤسسات أخرى من ارتفاع تكاليف العطل المدفوعة الأجر مما أرغمها على تحمل نفقات تشغيلية دون الحصول على إيرادات تغطيتها، كما أدى هذا القرار إلى تقلص حجم الإنتاج بهذه المؤسسات مما أدى إلى انخفاض المردودية الاقتصادية لهذا القطاع ، وبما ان هذا الاجراء مس قطاعات أخرى كالبنوك فان هذه الأخيرة أصبحت تعمل في ظل الجائحة بعدد محدود من العمال مما انعكس سلبا على عمليات دراسة ملفات القروض الخاصة بالاستثمار والاستغلال، وتوقفت كنتيجة لذلك العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن النشاط، وتأخرت أخرى عن الإنشاء. إضافة إلى ما سبق فان إجراء توقيف النقل البري الحضري وغير الحضري أسهم هو الاخر في إعاقة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبح إلزاما على المؤسسات توفير ترخيص لعمالها الذين لديهم سيارات خاصة للتنقل خارج فترة الحجر مع توفير النقل لباقي العمال، وهو ما يعتبر تكلفة إضافية على المؤسسة لا تستطيع في اغلب الأحيان تحملها نظرا لقلة رأسمالها؛

في ظل انتشار الوباء فقدت الجزائر نصف مداخيلها من العملة الصعبة بسبب تهاوي أسعار النفط، مما اثر سلبيا على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تواجه صعوبات مضاعفة فيما يتعلق بسياسة الإقراض من البنوك سواء تعلق الأمر بقروض الاستغلال أو الاستثمار، كما أن قرار تخفيض فاتورة الاستيراد سيؤثر في المدى الطويل على الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ستعاني من نقص المواد الأولية المستوردة ، وهو ما سيؤدي إلى تخفيض إنتاجها وبالتالي تسريح جزء من اليد العاملة ، كما تغير سلوك المستهلك خلال فترة الجائحة، إذ أصبح هذا الأخير أكثر تركيزا على المواد الغذائية والمعقمات والمواد الطبية، حيث ادى تراجع المداخيل بشكل محسوس الى التخلي عن السلع الكمالية وهو ما اثر سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في قطاعات غير استهلاكية كالملابس ومستحضرات التجميل؛

بالمقابل استطاعت العديد من المؤسسات الصمود والاستمرار في السوق وذلك باستغلالها فرصة ندرة المواد الطبية، حيث لجأت مؤسسات صنع الألبسة إلى خياطة الكمامات الطبية والملابس الخاصة بالطاقم الطبي، وغيرت مؤسسات أخرى مختصة في الصناعات الثقيلة من نشاطها لتتخصص في صناعة العتاد الطبي كأجهزة التنفس الصناعي، وأجهزة قياس الحرارة، كما استطاعت العديد من هذه المؤسسات خلال الجائحة الرفع من حجم إنتاجها تماشيا مع ارتفاع الطلب في السوق على السلع الاستهلاكية، عن طريق زيادة معدل استخدام الطاقة الإنتاجية للآلات، وهذا ما يثبت أن الأزمة فرضت على المؤسسات البحث عن استراتيجية للصمود والبقاء في السوق وفي الوقت نفسه تحقيق المردودية المرجوة [1].

[1] هشام قاضي، **العلوم الاقتصادية رؤية جديدة بعد الجائحة**، المؤتمر الافتراضي الدولي الأول العلوم الإنسانية والاجتماعية رؤية جديدة بعد الجائحة، دار الخيال للنشر والترجمة، برج بوعريريج- الجزائر، ديسمبر 2020، ص ص 151-156

ثامنا: تداعيات جائحة كوفيد19 على الاقتصاد الموازي في الجزائر

يعتبر الاقتصاد الموازي ظاهرة تعاني منها كل دول العالم بلا استثناء ، فلا يكاد يخلو أي قطاع اقتصادي من وجود أنشطة موازية غير مسجلة فيه تنشط وتكبر دون الالتزام بقيود الأنشطة الاقتصادية الرسمية ، والقطاع الموازي كغيره من القطاعات تأثر هو الآخر بهذه الجائحة العالمية ، وسيتم توضيح ذلك من خلال العنصرين الآتيين:

1- حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر

يحاول العديد من الباحثين تجميع البيانات عن أنشطة الاقتصاد الموازي ومعرفة المشتركين في هذه الأنشطة، من اجل الوصول إلى حجم تقديري لهذا الاقتصاد ومعرفة أبعاده المختلفة ، نظرا لان الوصول إلى صورة تقديرية لحجم ومكونات أنشطة الاقتصاد الموازي يؤثر ايجابيا على وضع الإطار الملائم للسياسات الاقتصادية الواجب إتباعها ، لكن من الصعب جدا الوصول إلى تقدير دقيق لحجم الاقتصاد الموازي لان الذين يشتغلون فيه يبذلون قصار جهدهم للتستر على أنشطتهم وإخفائها من اجل تجنب الملاحقة والرقابة، والجدول الموالي يوضح تقدير لحجم الاقتصاد الموازي خلال الفترة من2007- 2017 [1]:

الجدول رقم (05): تطور حجم الدخل الخفي في الجزائر 2007- 2017

الوحدة: مليار دينار (بالأسعار الثابتة)

السنة	حجم الدخل الموازي	الناتج الداخلي الخام	نسبة الاقتصاد الموازي الى PIB%
2007	1101.55	4550	24.21
2008	1121.66	4660	24.07
2009	1227.66	4740	25.9
2010	1271.19	4910	25.89
2011	1382.18	5050	27.37
2012	1406.28	5220	26.94
2013	1395.12	5370	25.98
2014	1433.71	5570	25.74
2015	1386.04	5780	23.98
2016	1476.88	5960	24.78

[1] محمد رضا تهامي ، **انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الموازي في الجزائر2020**، مجلة الميادين الاقتصادية ، جامعة الجزائر03، المجلد 03، العدد01، 2020، ص ص 104- 105

2017	1542.01	6040	25.53
المتوسط	1340.39	5259	25.48

المصدر :محمد رضا تهامي، **انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الموازي في الجزائر2020**، مجلة الميادين الاقتصادية ، جامعة الجزائر3، المجلد 03، العدد01، 2020، ص ص 104

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن حجم الاقتصاد الموازي بين سنتي 2007- 2017 بلغ 25.48 % من إجمالي الناتج الداخلي الخام ، أي أكثر من 1340 مليار دينار يتم تداولها كل سنة خارج الإطار الرسمي للدولة، وقد بلغ حجم الدخل الموازي سنة 2017 أكثر من 1542 مليار دينار، وهي نسبة مرتفعة تؤكد تجذر الأنشطة الموازية في الاقتصاد الجزائري، وقد قدر عدد العاملين في القطاع الموازي في الجزائر بأكثر من 1.249 مليون شخص سنة 2003، وأكثر من 2 مليون عامل غير رسمي سنة 2015 ، كما قدرت الأموال المتداولة في السوق الموازية سنة 2018 حسب محافظ بنك الجزائر ب2500 مليار دينار إلى 3000 مليار دينار، وهي قيم كبيرة تعكس واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر.

2- اثر جائحة كوفيد19 على الاقتصاد الموازي في الجزائر

تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الموازي في الجزائر اخذ جانبين السلبي والايجابي معا، ويمكن حصر هذه الاثار في النقاط التالية[1]:

2-1- الآثار الايجابية

يمكن عرض الآثار الايجابية لجائحة كورونا على الاقتصاد الموازي في النقاط التالية :

- **التأثير على الاستهلاك في الاقتصاد الموازي:** وذلك ان زيادة الطلب الناتج عن زيادة الاستهلاك بسبب تخوف المستهلكين من ندرة السلع، حيث ارتفع مستوي الاستهلاك بنسبة 4.4% ، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج في الاقتصاد الموازي، خاصة السلع التي لها علاقة مباشرة بالأزمة مثل الكمامات والمعقمات ومواد التطهير الصحية .
- **التأثير على المنافسة:** تسبب الإغلاق الاقتصادي بسبب جائحة كورونا إلى زوال المنافس الرسمي وتوسع الأنشطة غير الرسمية، حيث أن العديد من الأنشطة الاقتصادية تقلص حجمها ونشاطها وذلك لصعوبة العمل في ظروف الحجر والإغلاق الاقتصادي الذي عطل حركية النقل وعمليات التوريد والتموين، وهو ما ترك المجال واسعا أمام الأنشطة غير الرسمية.
- **زيادة إيرادات الاقتصاد الموازي:** إن زيادة الطلب يؤدي إلى زيادة الإنتاج وفي الوقت نفسه إلى زيادة الأسعار، وهو ما يحقق للاقتصاد الموازي مداخيل وأرباح لم تكن لتتحقق في ظل الظروف العادية .
- **التأثير على العمالة في الاقتصاد الموازي:** القوة العاملة في الاقتصاد الموازي على شكلين، منها جزئي ويخص الذين هم في قوة العمل الرسمية ويعملون جزئيا في الاقتصاد الموازي في أنشطة جانبية إضافة إلى وظائفهم في الاقتصاد الرسمي، ومنها كلي وهم الذين يعملون فيه بشكل كامل وبصفة أساسية، حيث مثل الاقتصاد الموازي ملجأ للقوة العاملة في زمن الجائحة .

[1] محمد رضا تهامي، **نفس المرجع السابق** ، ص ص 112- 114

– **التكيف والتطور في الإنتاج:** ندرة السلع وعدم توفرها أدى بالاقتصاد الموازي إلى تطوير هيكله الإنتاجي لمواكبة التغيرات وتلبية الطلب الاستهلاكي الجديد، وذلك بإنتاج سلع لم يكن ينتجها من قبل مثل أجهزة التنفس الاصطناعي ومواد التعقيم.

– فتح أفاق أسواق جديدة والتوجه نحو التجارة الالكترونية ؛

– تطوير أساليب التسويق والإشهار والتوزيع والبيع الالكتروني ؛

– تحول بعض الأنشطة الرسمية إلى العمل في شكل غير رسمي بسبب فرض الإغلاق خاصة الأنشطة التجارية، وقد تستمر في هذا الإطار إذا وجدت الظروف أفضل حتى بعد رفع الحجر ؛

– اعتراف الحكومة به كقطاع منتج ومهم خاصة أثناء الأزمات، وهو ما يجعل الاهتمام به مستقبلا أمرا ممكنا ؛

2-2- الآثار السلبية

ويمكن إبراز أهم هذه الآثار في النقاط التالية:

– يعتمد الاقتصاد الموازي في العديد من مدخلاته في العملية الإنتاجية على الاقتصاد الرسمي، وعلى هذا الأساس فان عملية الإغلاق على الاقتصاد الرسمي تجعله يفقد هذه المدخلات وبالتالي يتعطل العمل الإنتاجي، ونفس الشيء بالنسبة لمخرجات الاقتصاد الموازي الموجهة للاقتصاد الرسمي تتعثر بسبب الإغلاق على هذا الأخير ؛

– عملية الإغلاق الاقتصادي ستطال هي الأخرى أنشطة الاقتصاد الموازي، من عرقلة وتقييد حركة النقل وتقييد وقت النشاط، والتضييق الذي تمارسه مصالح التجارة في ظل هذه الأزمة لمحاربة الاحتكار؛

– كما انه هناك العديد من الأنشطة في الاقتصاد الموازي مرتبط بالاقتصاد الرسمي وهذا يعني أن أي تراجع في الاقتصاد الرسمي سيؤثر على هذه الأنشطة وبالتالي على القوة العاملة بها، ومن ابرز هذه الأنشطة تلك المرتبطة بقطاع السياحة خاصة مع حلول فصل الصيف، حيث تستغل فئة كبيرة من الشباب موسم الاصطياف لمزاولة أنشطة خدمية، وإذا استمرت هذه الأزمة فان هذه الفئة ستخسر مناصب شغل كانت تدر عليها دخل معتبر ؛

– عدم الحصول على تراخيص النقل لان النشاط غير مسجل عند الجهات الحكومية الرسمية ؛

– عدم الاستفادة من الدعم الذي يحصل عليه القطاع الرسمي في ظل هذا الظرف لان النشاط غير مسجل ؛

– الكثير من أنشطة الاقتصاد الموازي تختبئ وراء أنشطة الاقتصاد الرسمي حتى لا يتم كشفها ولكن نتيجة الإغلاق فقدت الغطاء الذي كانت تختبئ وراءه ؛

– تشديد الخناق على الأنشطة غير الرسمية والتي لا تمتلك فواتير والتصريح في الطرقات؛

المطلب الثالث: التداعيات الاجتماعية والسياسية لجائحة كوفيد19

أحدثت الأزمة الصحية غير المسبوقة تغييرات لا حصر لها وتعقيدات جديدة في حياتنا اليومية، امتد تأثيرها ليشمل الجانب الاجتماعي وحتى السياسي في البلاد.

الفرع الاول: أثرها على الجانب الاجتماعي

كان للضائقة المالية التي تسببت في إحداثها إجراءات مواجهة الفيروس المستجد الذي اجتاح العالم بسرعة هائلة الكثير من المؤثرات الاجتماعية ، فقد أصبحت الحياة الاجتماعية في الجزائر تسودها الضغوطات من كل جانب، حيث يشير تقرير أعدته الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر قفز إلى 15 مليون أي نحو 38% من الجزائريين تدهورت أوضاعهم الاجتماعية وأصبحوا غير قادرين على اقتناء أساسيات الحياة، وهو ما يعني أن بين كل 3 جزائريين يوجد جزائري يعيش في فقر مدقع[1].

كما أن العزلة الاجتماعية والحجر المنزلي قد أدى إلى اثار سلبية كثيرة ، يمكن تلخيصها فيما يلي[2] :

– **التعرض للأمراض والاضطرابات النفسية المختلفة:** إن أكثر الأمراض النفسية شيوعا والناتجة عن الحجر المنزلي وضعف العلاقات الاجتماعية القلق، وهو شعور الفرد بالتوتر الدائم عن الأحداث حوله ناتج عن الخوف من المستقبل، خاصة مع ارتفاع وتيرة المصابين والوفيات، وهو ما يؤدي ليس فقط لأمراض واضطرابات نفسية بل لأمراض جسدية أيضا .

– **تعطل المناقشات العلمية والمؤتمرات:** ترتب على إغلاق المؤسسات العلمية تعطل أو تأخر المناقشات العلمية لرسائل الماجستير والدكتوراه، وهو الأمر الذي نجمت عنه أضرار بالغة للباحثين سواء من الناحية النفسية او من الناحية العلمية وتعطل مسيرتهم، علاوة على توقف المؤتمرات العلمية التي نجم عنه تأخر الأطروحات والنتائج التي كانت ستثري الحركة العلمية في شتى المجالات.

– **تعطل البث في المنازعات والفصل في الحقوق والحريات:** نجم عن التباعد الاجتماعي وفرض الحجر توقف مرفق القضاء عن العمل، ما أدى إلى تأخر العدالة مما ألزم أصحاب الحقوق الانتظار الذي غالبا يضر مصالحهم، وربما لا يستفيدون شيئا ولو حكم لهم بعد التأخير.

– **تعطل احتفالات الزفاف والخطوبة:** تأثرت أيضا بالحظر مراسم الزواج والخطبة، وربما أدى ذلك إلى أضرار بالغة بطرفي العقد أو بأسرهم نتيجة هذا التعطل أو التأخير، وهو الأمر الذي يزيد من سوء الحالة الاجتماعية لاسيما في ظل وباء أوقف الحياة.

– ارتفاع حالات العنف المنزلي ضد النساء وسوء معاملة الأطفال في ظل إجراءات الحجر وحظر التجوال للوقاية من كورونا، مما أدى إلى توتر العلاقات العائلية الخاضعة للحجر الصحي؛

---

[1] خالد المنشاوي ، **كورونا يزيد الفقر في الجزائر فكم تراجع دخل الفرد في 2020**، 2020/7/5 ،على الموقع https://www.independentarabia.com ، تاريخ الاطلاع 2021/3/19

[2] أيمن احمد علي العوامري، **سبل وإجراءات مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا**، مركز نور للبحث والاستشارات العلمية، مصر، 2020، ص ص 275- 276

– خلال فترة الحجر الصحي قد يعاني كبار السن من العزلة الاجتماعية وصعوبات في التعامل مع الاحتياجات اليومية، والتعرض لمخاطر متزايدة في مشاكل القلب والأوعية الدموية والأمراض المزمنة والصحة الإدراكية والعقلية [1]؛

– انخفاض في أنشطة الرعاية الصحية، والذي شمل العديد من البرامج الصحية مثل مراقبة الأمراض المزمنة والتطعيم عند الأطفال وتوقيف بعض العمليات الجراحية المجدولة، حيث سيؤدي انخفاض أنشطة الرعاية الصحية الى زيادة الوفيات التي كان من الممكن الوقاية منها[2] ؛

الفرع الثاني: أثرها على الجانب السياسي

وصل فيروس كورونا إلى الجزائر في وقت يشهد فيه النظام السياسي في البلاد عدم استقرار وضعفا، بعدما أن اثبت عدم قدرته على إيقاف الحركة الاحتجاجية ، وعند اكتشاف أول حالة في فبراير احتدم النقاش حول قدرة القطاع الصحي على مجابهة مثل هذا الداء، وذهبت الآراء إلى أن القطاع الصحي سينهار تحت وطأة العدد الكبير من المصابين، على غرار ما حدث في ايطاليا واسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، غير أن وتيرة الوباء لم تكن بتلك الحدة المتوقعة ؛

ويتخوف الكثير من الناشطين في الحراك وحتى بعض الباحثين من أن السلطات تحاول إسكات الأصوات المعارضة وإنهاء الحراك، وتقوم بذلك مع الإصرار أيضا على أن حرية التعبير والمناخ الديمقراطي متاحان في الجزائر، كما تذهب بعض الآراء الأكثر نقدا إلى أن السلطات تستغل تفشي الوباء لضرب المجتمع الأهلي والشخصيات المعارضة في إطار جهود مستميتة لخنق المعارضة ووضع حد للاحتجاجات، وفي هذا الصدد تسلط الاعتقالات والمذكرات الصادرة بحق المحتجين لاستدعائهم إلى مراكز الشرطة الضوء على التهديد المحدق بحقوق الإنسان في الجزائر، وفي خضم هذا كله أعلن عن مسودة تعديل الدستور التي طرحت للنقاش في أوج أزمة فيروس كورونا[3]والتي تم المصادقة عليها بتاريخ 2020/11/1 ، حيث قامت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات بإعداد بروتكول للوقاية من اخطار انتشار هذا الوباء محددة بذلك المراحل المسيرة لتنظيم الاستفتاء صادقت عليه اللجنة العلمية لمتابعة تطور كوفيد19، وفي تعليق لرئيس السلطة الوطنية للانتخابات حول النسبة الضعيفة للمشاركة في الاستفتاء في الخارج ارجع الامر الى القيود المفروضة من البلدان على التنقل بسبب انتشار فيروس كورونا[4].

---

[1] **Analyse rapide de l'impact socio-économique du covid19 sur l'algerie** , Nations unies algerie ,juin 2020, pp24,31

[2] Abdelbaki benziane **, rapport final de la CRUO relatif a la réflexion sur le post covid19**, conférence régionale de universités de l'ouest , université Oran 1 Ahmed ben Bella ,p 13

[3] خالد منه، **التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد في الجزائر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، جوان 2020 ، ص ص 9- 10

[4] **المصادقة على الدستور: نجاح مسار طويل يدخل الجزائر في عهد جديد**، وكالة الانباء الجزائرية، 2020/11/2،على الموقع https://www.aps.dz ، تاريخ الاطلاع 2021/05/11

المبحث الثاني: الاجراءات الاحترازية المتخذة لمجابهة جائحة كوفيد19 وسبل تفعيلها

اتخذت الجزائر سلسلة من الاجراءات للحد من اثار جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، بداية بتخصيص مبالغ مالية معتبرة لتوفير الاجهزة الضرورية للوقاية من هذا الوباء مثل الاقنعة والكمامات واجهزة التنفس، و بالموازاة مع ذلك اتخذت اجراءات مالية ونقدية واقتصادية لمواجهة الاثار الاجتماعية والاقتصادية، سيتم توضيحها ضمن مطالب هذا المبحث:

المطلب الأول: الأهداف المسطرة للإنعاش الاقتصادي والحد من اثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري.

قبل التطرق الى اجراءات السياسة الاقتصادية المعتمدة في مواجهة الجائحة، سيتم سرد الاطار العام للأهداف التي سطرتها الحكومة لانعاش الاقتصاد الوطني والمتمثلة في[1]:

الفرع الاول: الإصلاح المالي

تطمح الحكومة الجزائرية من خلال مخطط عملها الى الاصلاح العميق للمنظومة المالية الوطنية في ظل ظروف خاصة سببتها الازمة الصحية وتتمثل هذه الاصلاحات في:

1- مراجعة النظام الجبائي: ستعد الحكومة إستراتيجية جبائية جديدة على المدى القصير والمتوسط والبعيد ترمي إلى ضمان تنافسية الاقتصاد الوطني والتمويل الملائم للنشاط العمومي والعدالة الاجتماعية، وستسهر من جهة أخرى على ضمان انسجام وتقدير امثل للمنظومة الجبائية، من اجل زيادة الإيرادات الجبائية لاسيما من خلال توسيع النشاط الاقتصادي، وليس من خلال رفع مستوى الضرائب، وستقوم الحكومة على الخصوص بمراجعة مستويات الضريبة على الدخل للأجراء بتكييفها حسب مختلف شرائح الدخل حسب مسعى يهدف الى بلوغ العدالة الاجتماعية.

2- اعتماد قواعد جديدة لحوكمة الميزانية: إن الديناميكية الاقتصادية الجديدة التي تعزم الحكومة ادراجها، سيتم ارفاقها بسياسة مالية مجددة، تعتمد على ترشيد الانفاق العام وتهدف الى جعله دعامة لتحفيز النشاط الاقتصادي. ومن بين الاعمال ذات الاولوية التي يتعين القيام بها في هذا الاطار استعادة الانضباط وصرامة الميزانية، والتي سوف تنعكس في نهاية المطاف بتكريس اداء النفقات ومولاءمتها مع الموارد المالية المتوفرة، كما سيتم ضمان فعالية الإنفاق العام من خلال تنفيذ إصلاح تدريجي وشامل لعمليات الدعم، والتي سيبلغ مستواها 25% من الناتج الداخلي الخام، من خلال وضع نظام جديد لاستهداف فئات السكان الأكثر هشاشة.

3- عصرنة النظام البنكي والمالي: سيشهد القطاع البنكي والمالي اصلاحا هاما، من اجل عصرنة وتنويع المنتجات المالية، حيث سيتم التركيز أساسا على تعميم وسائل الدفع الالكترونية على عملاء البنوك، بهدف التقليل من المعاملات النقدية، هذا بالإضافة إلى عدة إصلاحات أخرى في هذا السياق.

[1] مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الوزارة الاولى، 2020/02/16، على الموقع http://www.cg.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heur.html ، تاريخ الاطلاع 2021/03/30

4- تطوير المعلومات الإحصائية ووظيفة الاستشراف: تعتمد فعالية العمل الاقتصادي للدولة على قدراتها على التنبؤ والتي يتعين أن تعتمد بحد ذاتها على أداة إحصائية قوية وموثوقة ستستفيد من تعزيز معتبر من حيث الموارد البشرية والمادية، وفي هذا السياق ستشكل عملية الإحصاء العام للسكان والإسكان المقبلة، عنصرا هاما للحصول على رؤية أوضح، تدعيما للأعمال حول أفاق تطور الاقتصاد الجزائري وتحقيق رؤية "الجزائر2035".

الفرع الثاني: التجديد الاقتصادي

إن الأعمال التي شرع فيها فيما يخص المجالات الاقتصادية وكذلك في مجالات ترقية الاستثمار في بلادنا سواء من قبل الدولة أو من طرف المؤسسات، لم يكن لها الآثار المرجوة على نجاعة الاقتصاد بمجمله، كما أن الأداء الضعيف المسجل لاسيما فيما يخص القطاعين الصناعي والمنجمي والنمط المتعثر للنمو الاقتصادي في بلادنا، ابعد بكثير من ان يعكس الحاجة الملحة للتنمية الاقتصادية والإقليمية والتكنولوجية، ومن ان يدمج الرهانات الجديدة للتنافسية والتحول الاقتصادي، ولاسيما تلك المرتبطة بالتطور المذهل للاقتصاد الرقمي.

ومن ثمة، فان الاقتصاد الوطني يتطلب بلا شك تدابير تقويم فعالة حول نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يرتكز على تنمية الموارد الوطنية والإمكانات البشرية.

1- **تعزيز إطار تطوير المؤسسة:** تشكل المؤسسات موردا اقتصاديا هاما للبلاد وتتوفر على قدرات إنتاجية هامة وبالتالي، فان الحكومة تعتزم مواصلة وتنشيط برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع قطاعات النشاط، حيث ستعمل الحكومة على تبني تفكير اقتصادي لتطوير المؤسسة الجزائرية دون تمييز بين المؤسسات العمومية والخاصة.

2- **التحسين الجوهري لمناخ الأعمال:** بهذا الصدد ستسهر الحكومة على تجديد واستقرار الإطار القانوني من اجل تشجيع النشاطات الاستثمارية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل اكبر، كما ستسعى إلى إزالة العراقيل والأعباء البيروقراطية، وتبسيط وتضييق مجال التراخيص المتعلقة بالاستثمار، تقييم مختلف المزايا التي ينص عليها قانون الاستثمارات من اجل التحقق أن الأعباء التي تتحملها الدولة تجد انعكاسها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ...الخ؛

3- **التطوير الاستراتيجي للشعب الصناعية والمنجمية:** ويتعلق الأمر بوضع إطار قانوني متناسق لتشجيع الاستثمار المنتج ، وبذل المزيد من الجهود لتطوير صناعات تحويل المواد الأولية ، كما ستحرص الحكومة على وضع الشروط المطلوبة لتثمين المورد الاقتصادي المنجمي الهام الذي تتوفر عليه البلاد .

4- تثمين الإنتاج الوطني: تعتمد ترقية الإنتاج الوطني على مطلب حيوي يتمثل في استعادة توازن ميزان المدفوعات، على أسس ثابتة من خلال تقليص الواردات غير المنتجة وترقية الصادرات خارج المحروقات، حيث ستواصل الحكومة مسعاها لضبط وتقليص الواردات من خلال حماية المنتجات التي يمكن تلبية الطلب عليها عن طريق الإنتاج المحلي.

5- تطهير المجال التجاري: من خلال تنظيم وتأطير التجارة الداخلية، وعصرنة أداة الرقابة وتعزيزها.

6- الانتقال الطاقوي: يحتل الانتقال الطاقوي مكانة هامة في عمل الحكومة الذي يرمي، فضلا عن مضاعفة جهود التنقيب وإنتاج المحروقات، إلى تنويع الموارد الطاقوية من خلال تطوير الطاقات المتجددة وترقية الفعالية الطاقوية، والذي من شانه أن يمكن

البلاد من التحرر بشكل تدريجي من التبعية للموارد التقليدية وإطلاق ديناميكية لبروز طاقة خضراء ومستدامة تعتمد على تثمين موارد لا تنضب.

7- تعزيز القدرة الشرائية للمواطن مع ضمان تموين السوق الوطنية بشكل منتظم بالمنتجات الأساسية والمواد الأولية ؛

والجدير بالذكر ان الحكومة الجزائرية قد خصصت سنة2021 للعمل على استقرار مقومات اقتصادها وذلك من خلال[1]:

- العودة التدريجية الى النشاط الاقتصادي بمستوى يسمح بتعويض الخسائر التي تميزت بها سنة 2020 ؛
- تخفيف الاختلالات الداخلية والخارجية في الحسابات الحكومية من خلال الاستخدام الفعال للموارد المالية المتاحة ؛
- استمرار دعم الدولة للفئات السكانية ضعيفة الدخل بهدف الحفاظ على المكاسب الاجتماعية للموطنين؛

ان تحقيق هذه الاهداف ذات الاهمية القصوى للاقتصاد على المدى القصير والمتوسط سيتوقف على المستويين الوطني والدولي، وعلى مدى انتشار الوباء ومدته وتطور الطلب العالمي على منتجات قطاع المحروقات(النفط الخام والغاز الطبيعي)، حيث سيعتمد الانتعاش الاقتصادي على اطلاق المشارع الاستثمارية المهيكلة والمساهمة في خلق الثروة وفرص العمل، من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص والتي يتوقع لها عائد استثماري على المدى المتوسط، وعليه ستكون نوعية وحجم التدابير التي سيتم تنفيذها سنة 2021 لوقف الاثار الناتجة عن الانكماش في الناتج الداخلي، والتي تفاقمت بسبب تراجع النشاط الاقتصادي والاجتماعي المرتبط بالآثار السلبية لوباء كوفيد19، ستحدد اتجاه ومدى الانتعاش خلال فترة الثلاث سنوات القادمة.

المطلب الثاني: أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية على مستوى السياسة الاقتصادية لمجابهة تداعيات ازمة كوفيد19

قامت الحكومة الجزائرية على اثر تداعيات الأزمة الصحية باتخاذ حزمة من الإجراءات بغرض التخفيف من حدة الأزمة على اقتصادها الهش في الأساس، وقد مست هذه الإجراءات جوانب ومستويات مختلفة منها المالية والنقدية والتجارية وغيرها من الاجراءات يمكن التفصيل فيها في النقاط التالية:

الفرع الأول: أهم الإجراءات المتخذة على مستوى السياسة المالية

تمتلك السياسة المالية قدرة كبيرة على التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستعمل أدواتها المتعددة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولهذا لجات الحكومة الجزائرية منذ تفشي وباء كوفيد19 وبداية ظهور تداعياته على الحياة الاقتصادية على اتخاذ حزمة من الإجراءات والتدابير على مستوى سياستها المالية للتخفيف من الاثار الاقتصادية للازمة الصحية، وقد تمثلت جل هذه الاجراءات في:

أولا: إجراءات جبائيه

يمكن حصر هذه الإجراءات في النقاط التالية:

- تقديم تسهيلات ضريبية حيث أعلنت المديرية العامة للضرائب في 17مارس2020 عن تأجيل تقديم الإقرارات ودفع الرسوم والضرائب كإجراء استثنائي لا تترتب عنه اية عقوبة تأخير[1]؛

[1] تقرير عرض مشروع قانون المالية 2021 وتقديرات 2022- 2023، **مرجع سابق**، ص 3

- الغاء نظام التصريح المراقب على المهن الحرة، كإجراء من شانه تخفيف العبء الضريبي ؛
- إعفاء الأجور التي تقل أو تساوي 30 ألف دج من الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من الفاتح جوان 2020؛
- مصادقة مجلس الوزراء على إجراءات لتحسين المردود الجبائي كمراجعة الضريبة الجزافية الوحيدة؛
- مراجعة رسوم السيارات الجديدة كإجراء يهدف الى الرفع من الموارد الجبائية للدولة؛
- رفع معدل الاقتطاع من المصدر للشركات الأجنبية العاملة بعقود تأدية خدمات في الجزائر من 24% الى30% [2] ؛
- تعديل أحكام المادة 69 من قانون المالية لسنة 2020 بغرض منح الشركات الناشئة إعفاء مؤقت لمدة 3 سنوات من تاريخ بدء النشاط، من الضريبة الجزافية الوحيدة بالنسبة لتلك التي تكون خاضعة لهذا النظام، ومن الرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات وكذلك الرسم على القيمة المضافة على التجهيزات المقتناة، بعنوان انجاز مشاريعها الاستثمارية؛
- إعادة إدراج نسبة التخفيض ب50% على الضريبة على الدخل الإجمالي، وعلى الضريبة على الربح، لصالح الدخل المحقق في المناطق الجنوبية[3] ؛

ثانيا: الإجراءات المتخذة على مستوى النفقات العامة

ويمكن عرضها في النقاط التالية:

- تم تخصيص أكثر من 65,53 مليار دج لمكافحة جائحة كورونا في الجزائر[4]، كما هو مبين في الشكل الاتي:

الشكل رقم 07: الميزانة المخصصة لمواجهة جائحة كوفيد 19 لسنة 2020

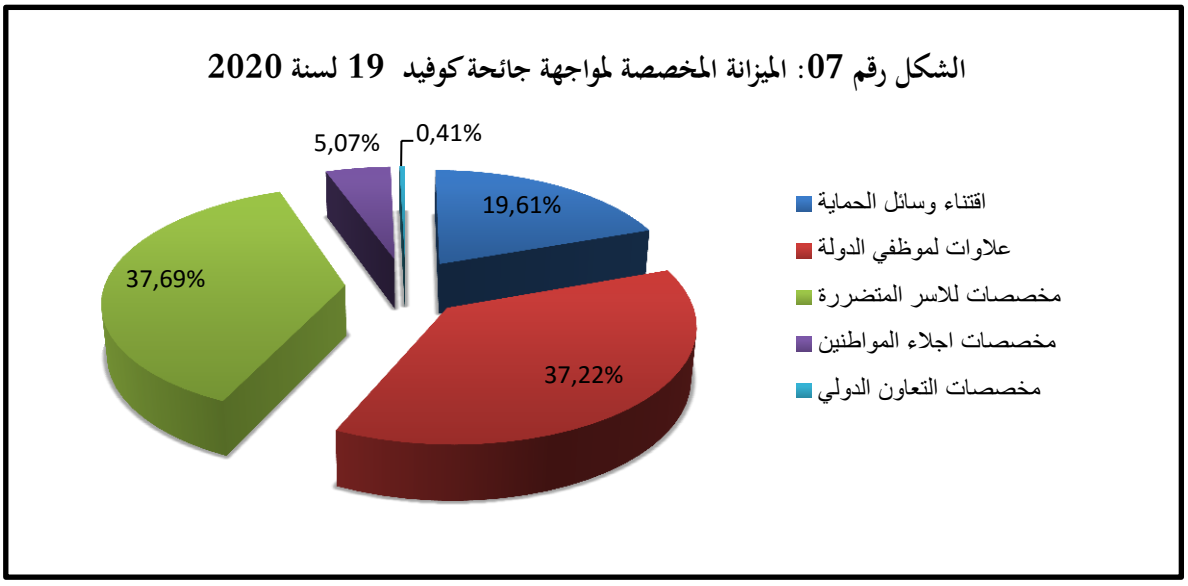

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

---

[1] زهرة سيدا عمر، أسماء بللعما، **مرجع سابق**، ص151.

[2] صلاح الدين بولعراس، **مرجع سابق**، ص 172؛

[3] **تقرير عرض مشروع قانون المالية التكميلي 2020**،ص ص 9،7 وزارة المالية، على الموقع http://www.dgpp-mf.gov.dz ، تاريخ الاطلاع 2021/02/25

[4] كاتية بوروبة، **الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا : الإجراءات المتخذة و التدابير المقترحة حالة الجزائر**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ،جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، المجلد12، العدد01، جانفي2021، ص211.

– كاتية بوروبة، **الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا : الإجراءات المتخذة و التدابير المقترحة حالة الجزائر**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ،جامعة محمد دباغين، سطيف02، المجلد12، العدد01، جانفي2021، ص211:

حيث تم تقسيم المبلغ كالتالي:

- 12,85 مليار دج مخصص لاقتناء وسائل الحماية، منها 12,64 مليار دج مخصصة لوزارة الصحة؛
- 24,39 مليار دج مخصص علاوات استثنائية لموظفي الدولة الذين تم تعبئتهم لمكافحة الوباء، منها 16,5مليار دج مخصصة لموظفي قطاع الصحة، و7,75مليار دج لوزارة الداخلية، المالية والدفاع؛
- 24,7 مليار دج مخصصات لصالح الأسر المتضررة من الوباء بما في ذلك عمليات التضامن "رمضان 2020" ب اكثر من 22 مليار دج ؛
- 3,32 مليار دج المبالغ الموجهة لمساعدة وإجلاء المواطنين الى ارض الوطن ؛
- 271 مليون دج مخصص للتعاون الدولي منها258 مليون دج مساهمة في صندوق التدخل كوفيد19 لإفريقيا؛

– تخفيض نفقات التسيير خارج الأجور والتحويلات الاجتماعية ب141 مليار دج، ونفقات التجهيز ب 309 مليار دج بهدف ترشيد النفقات خلال هذه الفترة، كما جاء هذا التخفيض نتيجة للازمة المالية التي تهدد اقتصاد البلاد بسبب تراجع أسعار النفط ؛

– تخفيض واردات السلع بنسبة13,1% بالدولار الجاري، مقارنة بقانون المالية لسنة 2020 حيث ستبلغ قيمتها 33,5 مليار دولار أمريكي [1]؛كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور واردات السلع من 2018 – 2020

السنوات	2018	2019	ق م 2020	ق م ت2020
واردات السلع (مليار دولار)	46330.2	41934.1	38560.8	33523.1

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على

– **تقرير عرض مشروع قانون المالية التكميلي 2020**، وزارة المالية، على الموقع ، http://www.dgpp-mf.gov.dz ، تاريخ الاطلاع 2021/02/25، ص 5

- رفع سقف الأجر الوطني المضمون إلى 20 ألف دج ابتداء من الفاتح جوان 2020 ؛
- التوقف عن إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية مما سيوفر للجزائر 7 مليارات دولار سنويا؛
- تأجيل إطلاق المشاريع المسجلة او قيد التشغيل التي لم يشرع في انجازها ما عدا في مناطق الظل وكذلك المشروع المتعلق بدراسة مستشفى مكافحة السرطان في الجلفة؛
- تسخير 100 مليون دولار للتعجيل باستيراد كل المواد الصيدلانية والألبسة الواقية وأجهزة التحليل الكيماوي ؛
- الإبقاء دون مساس على النفقات المرتبطة بقطاع الصحة وتدعيم وسائل محاربة تفشي وباء كورونا والأمراض الوبائية بصفة عامة؛

[1] تقرير عرض مشروع قانون المالية التكميلي2020 ، **مرجع سابق**، ص 5

- الإبقاء دون مساس على مستوى النفقات المرتبطة بقطاع التربية؛
- تكليف الشركة الوطنية سوناطراك بالتخفيف من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14الى7 مليار دولار قصد الحفاظ على احتياطي الصرف[1]؛
- تحويل من 10 الى12 مليار دولار من احتياطات الصرف لفائدة تمويل الاستثمار، واحداث تغييرات على قانون الاستثمار لجلب رؤوس الأموال الأجنبية في عدة قطاعات، بعضها تقرر فتحها لأول مرة أمام الخواص مثل النقل الجوي و البحري[2] ؛
- منح مساعدات مالية لفائدة أصحاب المهن المتضررة تقدر ب 30000 دج في الشهر تدفع لمدة ثلاثة أشهر تعويضا عن الخسائر المرتبطة بفترة الحجر الصحي.[3]

الفرع الثاني: أهم الإجراءات المتخذة على مستوى السياسة النقدية

تؤدي السياسة النقدية دورا فعالا في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكييف الكتلة النقدية باستمرار مع حاجيات الاقتصاد، ويضطلع بهذا الدور البنوك المركزية وفقا للتفويض الممنوح لها من قبل السلطات، وفي هذا الإطار عمل بنك الجزائر على اتخاذ سلسة من التدابير الاستثنائية للتخفيف من الآثار الاقتصادية لهذا الوباء، والتي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

أولا: إدارة المخاطر الائتمانية

عقدت لجنة السياسة النقدية عدة تدابير ببنك الجزائر وهذا وفقا للتطورات الاقتصادية الحاصلة في البلاد من جراء تداعيات ازمة كوفيد19، ولتحريك عجلة الاقتصاد وتوفير السيولة المالية عمدت لجنة السياسة النقدية على اتخاذ عدة إجراءات من خلال أدوات السياسة النقدية حيث كانت لها تعليمتين الأولى بتاريخ 10 مارس 2020، وتم تعزيزها بتعليمة ثانية بتاريخ 29 افريل2020 حسب الظروف التي تمر بها البلاد وذلك من اجل تحرير هوامش سيولة اضافية للنظام المصرفي، وبالتالي توفير للبنوك والمؤسسات المالية موارد دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكاليف معقولة، ومن شان هذه التدابير الاضافية التي قررها بنك الجزائر، دعم النشاط الاقتصادي. وتمثلت أهم التغيرات في أدوات السياسة النقدية في [4]:

1- معدلات الاحتياطيات النقدية: للوقوف على تطور معدل الاحتياطي الاجباري خلال الفترة من جوان 2019-فيفري 2021 تم ادراج الشكل الاتي:

---

[1] **بيان اجتماع مجلس الوزراء**، الوزارة الاولى، 22-03-2020، على الموقع: http://www.premier-minister.gov.dz ، تاريخ الاطلاع 2021/04/6

[2] يونس بورنان، **رحلة اقتصاد الجزائر في 2020 تقشف و تحصينات ومفاجآت**، العين الاخبارية - الجزائر، 2020/12/10، على الموقع:-https://al ain.com/article/algeria-economic-harvest-2020، تاريخ الاطلاع 2021/03/28

[3] كاتية بوروبة، **مرجع سابق**، ص212

[4] **بنك الجزائر**، بيان صحفي، على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الاطلاع 2021/03/05

الشكل رقم (08): تطور معدل الاحتياطي الاجباري خلال الفترة (جوان 2019– فيفري 2021)

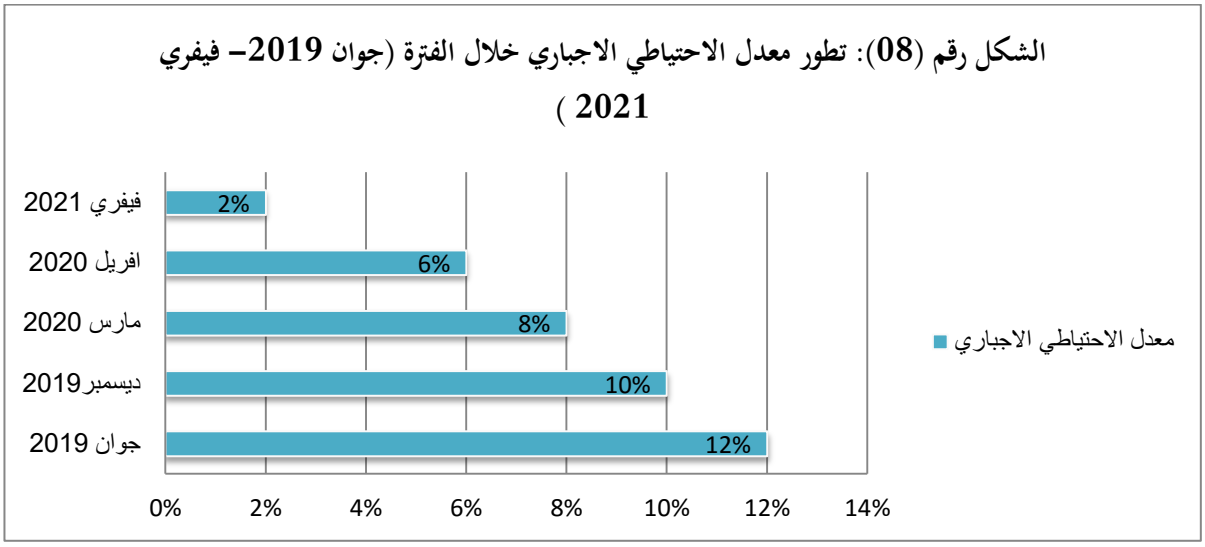

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم01 من (الملحق رقم05)

من خلال الشكل السابق يتضح ان معدلات الاحتياطي الاجباري اخذت منحى تنازلي خلال الفترة 2019-2021، حيث عمدت لجنة عمليات السياسة النقدية من خلال التعليمة الصادرة بتاريخ 2020/03/10 الى تخفيض معدل الاحتياطي الاجباري من 10% في ديسمبر 2019 الى8% مارس 2020 ، مع العلم ان قيمة هذا المعدل كانت 12% في جوان 2019، ليتم تخفيضه مجددا بتعليمة اخرى صدرت بتاريخ 29افريل 2020 الى 6% ، كما قررت لجنة عمليات السياسة النقدية برئاسة محافظ بنك الجزائر على اثر اجتماع عقد في 2021/02/04 الى خفض معدل الاحتياطي الاجباري عند 2% وذلك ابتداء من 15فيفري 2020 ،حيث سيسمح هذا التخفيض بتحرير هوامش سيولة إضافية لصالح النظام المصرفي وتعزيز القدرات التمويلية للبنوك وفقا للسياسة الوطنية لإنعاش الاقتصاد وتنويعه والتي تتطلب دعما من القطاع المصرفي لضمان عمليات تمويل مشاريعه.

2– المعدل التوجيهي للبنك: لقد تم تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (09): تطور المعدل التوجيهي خلال الفترة (2018–2020)

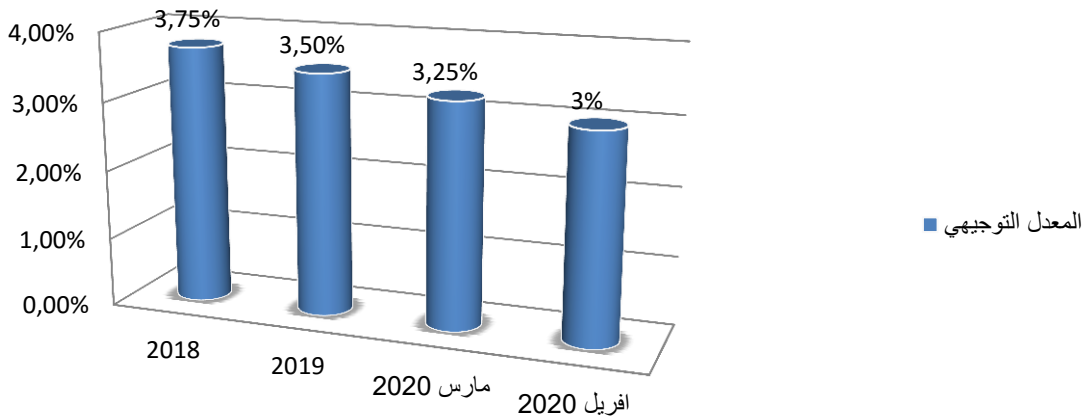

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 02 من (الملحق رقم 05)

يظهر جليا من خلال الشكل السابق أن معدلات إعادة الخصم أخذت منحى تنازلي خلال الفترة 2018-2020، حيث انخفض المعدل إلى 3.50 % سنة 2019 مقابل 3.75 من سنة 2018 ، ليقوم بنك الجزائر بتخفيض هذا المعدل مرتين سنة 2020، حيث تم تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل بتعليمة صادرة بتاريخ 10مارس2020 ب 25 نقطة أساس(0.25%) لتثبيته عند 3.25%بدلا من 3.50%، ثم تعزز بتعليمة صدرت بتاريخ 29افريل2020 ليتم تخفيضه مرة أخرى ب25 نقطة أساس(0.25%) لتثبيته عند 3% بدلا من 3.25%، ويأتي ذلك ضمن الإجراءات التي اتخذها بنك الجزائر من اجل التخفيف من أضرار الجائحة على الاقتصاد، وتعزيز السيولة البنكية، حيث يؤدي التخفيض في سعر إعادة الخصم إلى توفير الأرصدة النقدية للبنوك بتكلفة منخفضة ،وهو ما يمنح البنوك التجارية القدرة على التوسع في منح الائتمان بأسعار فائدة منخفضة، فينتقل الاقتصاد إلى حالة الانتعاش .

3- رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض: من خلال التعليمة الصادرة بتاريخ 19افريل2020 تم رفعها على النحو التالي:

- مدة الاستحقاقات المتبقية اقل من سنة: من 90%إلى 95%؛
- مدة الاستحقاقات المتبقية من سنة الى اقل من خمسة سنوات: من80%الى90%؛
- مدة الاستحقاقات المتبقية اكبر من او تساوي خمسة سنوات: من 70%الى85%؛

حيث أكد بنك الجزائر أن الرفع في عتبات إعادة التمويل للأوراق العمومية القابلة للتفاوض، التي يقبلها كجهة مقابلة في عمليات السياسة النقدية "ستسمح للبنوك بزيادة قدرتها على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر".

ثانيا: إدارة المخاطر التشغيلية

سعت جل البنوك الجزائرية في ظل وباء كوفيد19 وتطبيقا لتعليمات الحكومة في اتخاذ العديد من الإجراءات والاحترازات ضمانا منها لتوفير الحد الأدنى من الخدمات، وسعيا منها لحماية زبائنها وموظفيها في إطار ما يعرف بأصحاب المصالح، وتجنبا لمخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن كفاية أو إخفاق العمليات الداخلة أو الأشخاص أو الأنظمة، ومن أهم الإجراءات التي قامت بها البنوك في ظل الوضع الراهن وفي أزمة كورونا ما يلي[1] :

1- مخاطر الموظفين: ضمانا لممارسات العمل والأمان في مكان العمل عمدت البنوك على تسريح 50% من أفراد البنوك تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 26 رجب 1441 الموافق ل21مارس2020 والذي يهدف إلى تحديد تدابير التباعد الاجتماعي الموجهة للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا ومكافحته، وحماية البنوك لأفرادها العاملين بها وحماية زبائنها دائمين التواصل بهم، وكذا لتجنب العراقيل الخاصة بتنقل الأفراد لانعدام وسائل النقل، كما ترمي هذه التدابير إلى الحد بصفة استثنائية من الاحتكاك بين الموظفين في الفضاءات العمومية وأماكن العمل.

2- مخاطر العمليات ونظم المعلومات: تجنبا لخطر عدم الامتثال إلى الإجراءات وسعيا من البنوك تم اتخاذ العديد من الإجراءات والتسهيلات وتوفير العمليات والتسويات والتأكيدات للزبائن وتجنبا للوقوع في الخطأ مما يولد خطرا على البنوك، تم

[1] علي بن معمر، عمير حلالي، **مرجع سابق**، ص182.

التنسيق مع وزارة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية كوسيط ثابت لإدارة عمليات البنية التحتية التكنولوجية فيما يخص هذه العمليات، من خلال استحداث تطبيق يمكن الزبائن من اجراء عملياتهم الحسابية عن بعد ومن خلال الصراف الآلي لحماية الزبائن، وركز بنك الجزائر على اتخاذ البنوك التجارية جميع الإجراءات اللازمة لتشجيع زبائنها على استخدام وسائل الدفع غير النقدية، خاصة الشيكات والتحولات والبطاقات المصرفية، كما أوصى بنك الجزائر على توعية الموظفين والزبائن بخطورة الأزمة التي تمر بها البلاد.

3- مخاطر الأحداث الخارجية :عمدت الحكومة وبنك الجزائر على اتخاذ العديد من الإجراءات لصالح البنوك التجارية نظرا للأزمة الحالية التي تعيشها البلاد والعالم ككل والتعثر الاقتصادي الناتج عنها، من تأجيل في الأقساط، وعدم سن قوانين قد تعيق عمل البنوك حيث ان جل النشاطات الاقتصادية متوقفة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وحتى المشاريع التي تعتمد في تمويلها على البنوك وهذا لضمان قدرة البنوك على مواصلة العمل في هذه الظروف.

ثالثا: ادرة مخاطر السيولة

بتاريخ 06 افريل 2020 اصدر بنك الجزائر التعليمة رقم 05-2020 متعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية لتجنب المخاطر التي قد تسببها السيولة، الأموال الخاصة وتصنيف القروض، جراء تبعات انتشار فيروس كوفيد19 على الاقتصاد العالمي وتأثيره على سائر القطاعات على المستوى المحلي، حيث تطبق هذه التعليمة بداية من تاريخ 1مارس2020الى غاية 30سبتمبر2020، ومن أهم النقاط التي تطرق إليها بنك الجزائر في هذه التعليمة:[1]

- تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة المحدد بأحكام المادة03 في النظام رقم04-2011 المؤرخ في 24ماي2011 والمتضمن تعريف، قياس تسيير ورقابة خطر السيولة إلى نسبة 60%؛
- إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المحددة بأحكام المادة رقم 04 من النظام رقم01-2014 المؤرخ في 26 فيفري2014 المتعلقة بمعاملات الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية؛
- وفقا لتقدير البنوك والمؤسسات المالية يمكنها أن تؤجل أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي هذا الوباء؛
- يمكن للبنوك والمؤسسات المالية ان تمنح قروض جديدة للزبائن المستفيدين من إجراءات التأجيل وإعادة الجدولة.

رابعا: تكفل الخزينة العمومية بتخفيض سعر الفائدة:

يصاحب اعادة الجدولة تخفيض معدل سعر الفائدة المتفق عليه في القرض والذي أصبح لا يتناسب مع قدرة العميل الحالية وتطبيق سعر فائدة جديد يتماشى مع العائد الذي يحققه النشاط في الفترة الحالية. تمت المصادقة على نص تنظيمي يؤطر وضعية استثنائية ذات طابع مالي، يتيح للبنوك السماح بتأجيل أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولتها للزبائن المتأثرين بالظروف الصحية الناجمة عن جائحة كورونا وذلك من اجل التخفيف من تداعياتها على المواطنين[2]، بهذا الخصوص صدر المرسوم التنفيذي 20-239 يحدد كيفيات استمرار الخزينة العمومية في التكفل بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة عن القروض الممنوحة من طرف البنوك

[1] علي بن معمر، عمير حلالي، **مرجع سابق**، ص183

[2] هشام قاضي، العلوم الاقتصادية رؤية جديدة بعد الجائحة، **مرجع سابق**، ص-ص:117-119

والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب وباء كورونا، وقد جاء هذا المرسوم بجملة من التدابير الاستثنائية الظرفية للتخفيف من تداعيات جائحة كورونا على المواطنين، والتخفيف من حدة أثارها، يمكن اجمالها فما يلي[1]:

- استمرار الخزينة العمومية في التكفل بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة على القروض الاستثمارية وقروض الاستغلال وقروض السكن الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية التي تمت إعادة جدولتها أو تأجيل تسديد أقساطها لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسب وباء كورونا (المادة الاولى من المرسوم التنفيذي 20-239).
- حدد هذا المرسوم تكفل الخزينة العمومية-بصفة استثنائية- بتخفيض نسبة الفائدة على: (المادة الثانية من المرسوم التنفيذي 20-239)

✓ الاقساط المستحقة ابتداء من الفاتح مارس2020 بما في ذلك الأقساط المرتبطة بالقروض التي تتجاوز أجالها التعاقدية نتيجة إعادة الجدولة أو تأجيل الأقساط ؛

✓ القروض التي سبق إعادة جدولتها والتي لم يتم الوفاء بأقساطها المستحقة ابتداء من اول مارس2020 وما بعدها؛

- ضبط المرسوم التنفيذي أنواع القروض التي يمكنها الاستفادة من تخفيض نسبة الفائدة-بصفة استثنائية وتتمثل في: (المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي20-239 المؤرخ في 31اوت2020)

✓ قروض المؤسسات لتمويل المشاريع الاستثمارية؛

✓ المرقيين العقاريين المساهمين في انجاز برامج عمومية للسكن؛

✓ الخواص لاقتناء سكن جماعي وبناء سكن ريفي او كذلك سكن فردي ينجز في شكل مجمع في مناطق محددة بولايات الجنوب والهضاب العليا؛

✓ قروض مشاريع الشباب؛

✓ الأشخاص المستفيدين من القرض المصغر؛

✓ البطالين أصحاب المشاريع الذين تتراوح أعمارهم مابين30 و50 سنة؛

✓ الفلاحين ومربي المواشي وصغار المستثمرين؛

✓ المستفيدين من القروض الفلاحية والصناعة الغذائية القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل بما فيه القروض الموجهة للعتاد الفلاحي الذي تم اقتناءه في إطار عقد القرض الايجاري؛

✓ المستفيدين من قروض الحملة وقروض الاستغلال والاستثمار الواجب منحها لأنشطة الصيد البحري وتربية المائيات؛

[1] المواد1، 2، 3، من الامر 20-239، **المتعلق بتحديد كيفيات استمرار الخزينة العمومية في التكفل بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، المؤرخ في 2020/08/31، الجريدة الرسمية، العدد82، الصادرة بتاريخ 2020/10/02، ص ص 7-8

خامسا: تخفض قيمة العملة

تواصل قيمة الدينار الجزائري تراجعها الحاد أمام العملات الأجنبية الرئيسية في التعاملات البنكية الرسمية نتيجة الركود الاقتصادي الناجم عن جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط وصادرات الغاز، كما هو موضح في الشكل التالي[1] :

الشكل رقم (10): اسعار صرف العملات الرئيسية خلال الفترة (2016-2020)

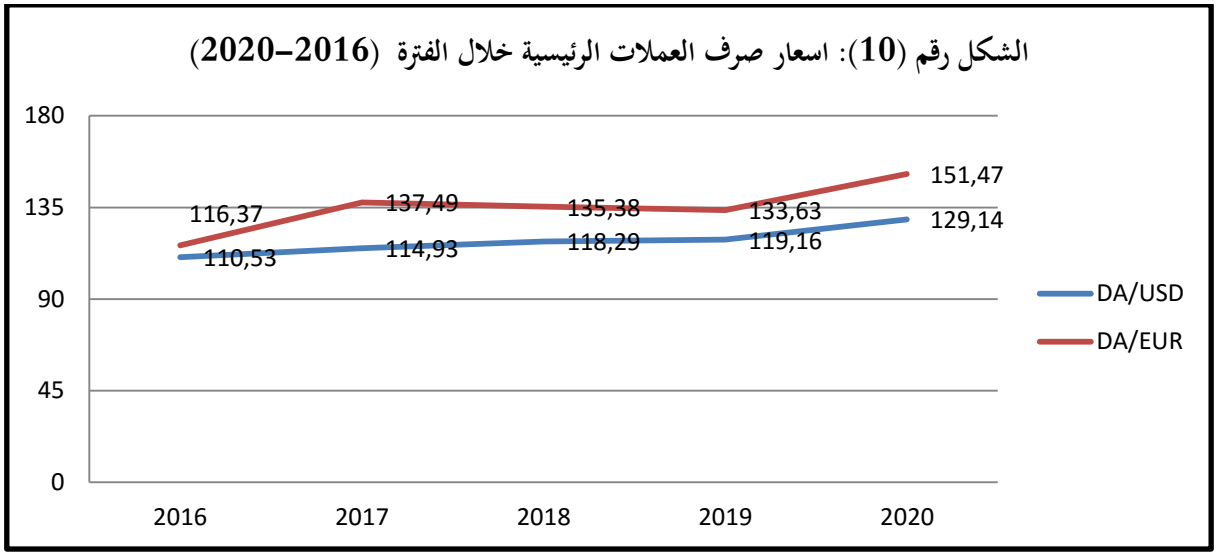

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على(الملحق رقم 06)

شهدت الفترة من 2016-2020 ارتفاعا مستمرا في سعر صرف الدينار مقابل العملات الرئيسية، باستثناء سنتي 2018 و2019 اين عرف سعر صرف الدينار مقابل الاورو انخفاضا طفيفا لكنه سرعان ما عاد للارتفاع مجددا، وقد كان ارتفاع سعر الصرف مقابل العملات الرئيسية واضح وجليا بين سنتي 2019 و2020 اين عرف قفزة نوعية منتقلا من 119,16 دينار إلى 129,14 دينار مقابل الدولار، ومن 133,63 دينار الى151,47 دينار مقابل الاورو، ويرجع هذا الانهيار في قيمة العملة إلى التدهور في المتغيرات التي ينظر إليها بنك الجزائر في تحديد سعر الصرف جراء أزمة كورونا منها: الميزان التجاري وميزان المدفوعات، أسعار ومداخيل البترول واحتياطي الصرف، وحجم النفقات العمومية، كما يؤخذ بعين الاعتبار تغيرات أسعار سلة العملات أهمها الدولار واليورو باعتبارها أهم العملات في تجارتها الخارجية.

كما جاء هذا التخفيض لدعم عجز الموازنة، وحتى لا يتم اللجوء إلى حلول أخرى كالاستدانة، بالمقابل سوف يؤدي هذا الانهيار في قيمة العملة إلى إلحاق ضرر كبير بالقدرة الشرائية للمواطن اما بشكل مباشر من خلال زيادة أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة كمنتجات تامة، او بشكل غير مباشر من خلال زيادة اسعار المواد الأولية التي تدخل في صناعة كثير من المنتجات المحلية مما يؤدي في النهاية إلى زيادة تكلفتها وبالتالي زيادة أسعارها.

[1] يونس بورنان، **كورونا يعصف بالدينار الجزائري وإجراءات إنقاذ عاجلة**، العين الإخبارية، 24/08/ 2020على الموقع-https://al-ain.com/article/algeria-economic-harvest، تاريخ الاطلاع 2021/03/02

الفرع الثالث: أهم الإجراءات المتخذة ضمن السياسة التجارية

و تمثلت هذه الاجراءات في:

– **تقديم التسهيلات الجمركية:** تسهيل إجراءات جمركة المواد الغذائية المستوردة، مع التسريع في الإجراءات المصرفية المرتبطة بها تماشيا مع الحالة الاستثنائية التي يعيشها الوطن[1]؛

– الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة لمدة سنتين قابلة لتجديد للمكونات المقتناة محليا من طرف الشركات المحلية، لتركيب السيارات مع دفع هذه الشركات الى رفع نسبة الإدماج والبيع بسعر تنافسي؛

– وقف عمليات استيراد الوقود والمواد المكررة خلال الربع الأول من2021 لتعزيز الإنتاج المحلي وخفض فاتورة الواردات بشكل قد يوفر نحو3 مليار دولار؛

– إلغاء النظام التفضيلي لاستيراد مجموعات CKD/SKD لتركيب السيارات، والترخيص لوكلاء السيارات باستيراد المركبات السياحية الحديثة[2] ؛

– تعلم المديرية العامة للجمارك دخول حيز التنفيذ إجراءات استثنائية، تهدف الى تسهيل وتسريع عمليات استيراد البضائع ورفعها فورا حين وصولها بمجرد تقديم تعهد بإتمام الإجراءات الجمركية لاحقا، وتخص هذه الاجراءات المنتجات الصحية والمعدات الطبية وكل البضائع ذات صلة مباشرة مع السياسة الوطنية لمكافحة انتشار فيروس كورونا ؛

– انشاء المديرية العامة للجمارك لجنة وطنية دائمة للوقاية ومتابعة ومكافحة انتشار الوباء 24سا/24سا على مستوى الجمارك؛

– تقديم تسهيلات للإجراءات الجمركية المتعلقة بالخروج المستعجل من التراب الوطني للرعايا الأجانب والأشخاص الغير مقيمين دون اصطحاب مركباتهم[3] ؛

– منع تصدير قائمة من المواد إلى غاية انتهاء الأزمة التي انجرت عن جائحة كوفيد19 ؛

– يعفى المتعاملون المرخص لهم باستيراد المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية، من الأحكام المتعلقة بالشروط التقنية لاستيراد المواد الصيدلانية والمواد الطبية الموجهة للطب البشري المنصوص عليها في التنظيم المعمول به[4] ؛

– تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد من 41 الى 31 مليار دولار[5]؛

– قرار الجزائر التوجه نحو السوق الإفريقية بعد مصادقتها على اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية اوائل2020، وسطرت هدف رفع صادراتها خارج قطاع المحروقات إلى 5 مليار دولار؛

---

[1] اسماء باللعما، **مرجع سابق**، ص ص: 152- 153

[2] صلاح الدين بالعراس، **مرجع سابق**، ص172

[3] **المديرية العامة للجمارك**، بيان،2021/03/05، على الموقع https://www.douane.gov.dz ، تاريخ الاطلاع 15 /2021/03

[4] المادة رقم 09 ، من الامر 20-109، **المتعلق بالتدابير الاستثنائية الموجهة لتموين تسهيل السوق الوطني بالمواد الصيدلانية و المستلزمات الطبية وتجهيزات الكشف لمواجهة وباء فيروس كورونا** ،المؤرخ في 5ماي 2020، الجريدة الرسمية العدد27، الصادرة بتاريخ 2020/05/06، ص 8

[5] بيان اجتماع مجلس الوزراء ، **مرجع سابق**

– إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية خصوصا مع الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة العربية الحرة، ومراجعة الميزان التجاري للجزائر مع عدة دول، للحد من خسائر العجز في الميزان التجاري الذي يقارب 30 مليار دولار[1]؛

– إعفاء من الرسوم والضرائب على البضائع المستوردة كتبرعات من قبل الجمعيات الإنسانية؛

– جدولة حملات التطهير في أماكن العمل الجمركية؛

– الشروع في حملات توعوية واسعة النطاق تستهدف مسؤولي الجمارك عبر وسائل الاتصال المختلفة لإدارة الجمارك.[2]

الفرع الرابع: إجراءات أخرى

وتمثلت فيما يلي[3] :

– **إجلاء المواطنين وتطبيق الحجر الصحي المنزلي:** بتاريخ 2 فيفري أجلت الجزائر48 شخص من الصين منهم تونسيين وليبيين وموريتانيين عبر طائرة خاصة، وضعوا في الحجر الصحي لمدة 14 يوما، وفي 14 مارس 2020 قررت السلطات الجزائرية إجلاء الرعايا العالقين في المغرب بعد وقف الرحلات الجوية بين البلدين، في 23 مارس 2020 صدر قرار بتطبيق حجر صحي كامل على ولاية البليدة (عشرة أيام) وجزئيا على العاصمة، ثم توسيع إجراءات الحجر الصحي إلى تسعة ولايات أخرى، بعد ذلك تم تمديد إجراء الحجر الجزئي لمدة 15 يوم ابتداء من30 أفريل 2020 عبر كامل التراب الوطني؛

– **تقييد ممارسة انشطة تجارية وتعليق ممارسة أنشطة أخرى:** ابتداء من 22مارس2020 تم تقييد ممارسة النشاطات التجارية عبر كافة التراب الوطني، إضافة إلى تقييد حركة العمال والتجار حيث تم :

- ✓ غلق محلات بيع المشروبات والمطاعم بشتى أنواعها ؛
- ✓ غلق فضائيات الترفيه والتسلية والعرض كدور السينما والمسارح ؛
- ✓ تعليق ممارسة الأنشطة التجارية بالتجزئة باستثناء الأنشطة التي تمون السكان بالمواد الأساسية من مواد غذائية ، الصيانة والتنظيف والمواد الصيدلانية وشبه الصيدلانية...الخ؛

ولقد ساهم هذا القرار في انخفاض حالة عدم اليقين بشان المنتجات الغذائية وتعديل الطلب على هذه المنتجات اعتبارا من الأسبوع الأخير من شهر افريل، بعد ذلك أعلنت وزارة التجارة رسميا انه سيكون هناك تدخل مباشر من قبل السلطات لتحديد هوامش الربح بهدف السيطرة الفعلية على ممارسات المضاربة، كما أنشئت السلطات آلية استماع مباشر متاحة للمواطنين تمكنهم من الإبلاغ مباشرة عن اي تجاوزات لوحظت في السوق إلى السلطات المعنية ؛

– **توسيع قطاعات النشاط وفتح محلات تجارية:** في 25افريل2020 صدرت تعليمة تفيد بتوسيع قطاعات النشاط وفتح محلات تجارية، حيث تتعلق بالنشاطات التالية: سيارات الأجرة الحضارية، قاعات الحلاقة، المرطبات والحلويات، تجارة الأجهزة الكهرومنزلية، تجارة أدوات وأواني الطبخ، تجارة الأقمشة والخياطة والمنسوجات، تجارة المجوهرات والساعات...الخ؛

---

[1] يونس بورنان، رحلة اقتصاد الجزائر في 2020 تقشف وتحصينات ومفاجاة، **مرجع سابق**

[2] **Mesures mises en place par la douane algérienne pour la gestion de ka pandémie covid-19** , Direction générale des douanes-Algérie, sue le site: https://www.douane.gov.dz, consulte le 30Avril2020,

[3] اسماء باللعما، **مرجع سابق**، ص، ص: 151،152، 154

– **تأجيل عطل جميع مستخدمي الصحة بالمستشفيات والحد من التجمعات:** في 12 مارس 2020 صدر أمر بتقديم العطلة الربيعية وإغلاق جميع المدارس بما في ذلك التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي وكذا الجامعات، مراكز التكوين الزوايا والمدارس القرآنية، وأقسام محو الأمية، وبتاريخ 14مارس 2020 قررت عدة جامعات تأجيل الامتحانات الاستدراكية ومختلف النشاطات البيداغوجية إلى 05 أفريل 2020، أما في 17مارس 2020 قررت لجنة الفتوى تعليق صلاة الجمعة والجماعة، وغلق المساجد في جميع أنحاء العالم؛

– **تسريح نصف العمال:** جاء في المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21مارس2020 تعليمات بوضع ما لا يقل عن 50% من موظفي المؤسسات والإدارات العامة في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر من الذين لا يعتبر وجودهم في مكان العمل ضروريا لاستمرارية الخدمة ؛

– **تعليق الرحلات الجوية:** عمدت الجزائر إلى تعليق الرحلات الجوية الدولية، وعلقت أولى الرحلات الجوية إلى الصين منذ 03 فبراير2020 وقد تم تمديد هذا التعليق للرحلات إلى ميلان (09مارس) وجميع مدن ايطاليا (11مارس)، وفي 12مارس علقت الجزائر والمغرب الرحلات الجوية واستمرت عمليات الإلغاء لتشمل اسبانيا (13مارس) وفرنسا(15مارس)، وأوروبا (16مارس) و5 دول عربية و6 دول افريقية، وأيضا تم تعليق الروابط الجوية والبحرية مع أوروبا، وفي 22مارس تم تنفيذ الرقابة الصحية في المراكز الحدودية البرية والبحرية والجوية؛

– استرجاع احتياطات الذهب المحلية التي باتت أموالا مجمدة على مستوى الجمارك منذ أكثر من 4 عقود في الموانئ والمطارات، وإدراجها كاحتياطات وطنية محلية ؛

المطلب الثالث: الحلول المقترحة لتفعيل تدابير الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ظل جائحة كوفيد19

في ظل التنامي المستمر لتأثيرات انتشار فيروس كورونا على اقتصاديات دول العالم، اتجهت الحكومات إلى تقديم حلول تكاد تكون متطابقة، تمحورت أساسا حول التخفيف الكلي أو الجزئي لحالات الإغلاق للأنشطة، الإعفاءات الضريبية المؤقتة، التحويلات الاجتماعية، منح قروض استثنائية وإنشاء صناديق، وفي هذا الاطار سيتم عرض جملة من الحلول التي من شأنها مساعدة الاقتصاد الوطني على تجاوز آثار جائحة كوفيد19:

الفرع الاول: الحلول المقترحة على المستوى الكلي والجزئي

تم تقسيم هذه الحلول كالتالي[1] :

اولا: على المستوى الكلي:

– ضرورة تبني الحكومة سياسة ظرفية لدعم النشاط الاقتصادي، بتنفيذ سياسة مالية توسيعية وهذا عن طريق زيادة مستويات الإنفاق العام؛

– استيراد المنتجات الأساسية فقط مثل مدخلات الإنتاج والسلع ذات الأولوية، فلا يعقل أن دولة مصدرة للنفط تستورد مواد طاقوية؛

[1] كاتية بوروبة، **مرجع سابق**، ص ص: 212-213

– تخفيض سعر العملة لإعادة التوازن الى الميزان التجاري وجعل أسعار السلع المستوردة أغلى وبالتالي خفض الواردات وتشجيع الطلب على السلع المحلية؛

– زيادة التعريفة الجمركية لتقليل العجز في ميزان المدفوعات مما يؤدي الى تكاليف إضافية على الاستيراد ؛

– توسيع المدة المخصصة للتحويلات الاجتماعية إلى 6 أشهر، لأن فترة ثلاثة أشهر غير كافية بالنظر لمدة الحجر الصحي مع مراقبة تنفيذ إجراء التحويل بدقة من أي سلوك مشتبه فيه؛

– توسيع فئة المستفيدين من التحويلات الاجتماعية ليشمل العاملين في القطاع غير الرسمي، وهي فرصة لتقدير عدد العاملين فيه والنظر في إعادة ادماجهم في القطاع الرسمي ؛

ثانيا: على المستوى الجزئي

هناك اقتراحات تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واخرى تخص الأسر:

– تخصيص ميزانية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تقديم قروض ميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم هذه الفترة من الأزمة؛

– إلغاء جميع الضرائب والرسوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتأثرة بالأزمة الصحية؛

– تقديم إعانات للأسر الفقيرة والهشة، تحقيقا للعدالة الاجتماعية وتجنبا لأي توترات؛

– الإسراع في تنفيذ هذه الإجراءات للسماح للمؤسسات بالتعافي قبل إعلان الإفلاس؛

الفرع الثاني: الحلول المقترحة على مستوى كل قطاع

من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة وبعدها، يتوجب بناء قاعدة قوية لدعمه وتطويره، من خلال تكثيف البرامج التنموية ورقمنة القطاعات وتطوير الصناعات وإعادة الاعتبار للفلاحة والسياحة، وهذا ما أوجب الاهتمام أكثر بالقطاعات التالية[1]:

أولا: القطاع التجاري

يجب تعزيز الاستفادة من الموقع الاستراتيجي الذي تشغله الجزائر في القارة الإفريقية، من خلال دورها الديناميكي كسوق نشط في القارة، عن طريق توسيع مساحة نشاطها ضمن المنطقة الإفريقية للتبادل الحر كدولة فاعلة في التجارة القارية، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات وتنشيط البحث عن الأسواق، من خلال إعادة بعث الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي، بالإضافة إلى ضرورة العمل على ترقية تصدير الخضر والفواكه باعتبارها مجالا مغمورا في تنمية الاقتصاد الوطني.

ثانيا: القطاع الفلاحي

ينبغي إعادة الاعتبار للفلاحة واسترجاع الدور الحيوي للزراعة والإنتاج الغذائي، من خلال إحداث ثورة زراعية وفق آليات أكثر تطورا وحداثة تضمن تحقيق الزراعات التحويلية والغذائية بأكثر فعالية وفق نهج أكثر استدامة وشمولية لجميع أقسام سلسلة التوريد

[1] صلاح الدين بولعراس، **مرجع سابق**، ص ص: 176- 177

والاستهلاك، كما يمكن لفت الانتباه أيضا إلى ضرورة دعم وتطوير قدرات التخزين في غرف التبريد وزيادة عددها وفق توزيع إقليمي مدروس، بغرض الاستغلال الأمثل للمحصول الزراعي المحلي الذي يتلف جزء كبير منه سنويا.

ثالثا: القطاع السياحي

يجب العمل على تنمية السياحة الداخلية باعتبارها موردا هاما للثروة يعاني التهميش، ويجب تنميتها من خلال تنظيمها عبر كل الفضاءات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر مثل الشواطئ، الجبال، المناطق الصحراوية، بالإضافة إلى الحمامات المعدنية الطبيعية التي تعد موردا ممتازا باعتبارها مزيج بين السياحة الطبية والسياحة الاستجمامية، يجب إعادة الاعتبار لكل هذه الكنوز السياحية لتمكينها من خلق الثروة، ذلك من خلال توفير المرافق الضرورية وعصرنتها عبر نطاق واسع، بالإضافة إلى تعزيز الأمن أكثر عبر هذه المناطق بغرض تحفيز السياحة المحلية، كما يمكن إنعاش هذا القطاع من خلال سن القوانين الردعية في مجال الأمن السياحي وحماية السائح، مع تقديم تسهيلات بخصوص التراخيص مع تعزيز الامتيازات الجبائية اللازمة لتشجيع الاستثمار السياحي بما يعزز النشاط السياحي.

رابعا: القطاع الصناعي

ينبغي خلق توليفات متعددة لتطوير النسيج الصناعي وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، باعتبار هذه الأخيرة مورد هاما لخلق الثروة وتحقيق التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق يتوجب العمل على تطوير إنتاج الطاقات المتجددة، وتوفير كل الآليات والتكنولوجيات لذلك ، كما يتعين إنجاح مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتحقيق الفعالية الطاقوية بالجزائر خاصة في ظل كفاءة الخبرة الألمانية في المجال.

خامسا: قطاع الشغل

ضرورة تحفيز التخصصات التقنية في الجامعات والمعاهد بغرض توفير المخرجات اللازمة لتحقيق التنشيط المرتقب في قطاع الصناعات التحويلية والطاقات المتجددة، كما يتعين على الحكومة تعزيز تطبيقات الفكر المقاولاتي في الجامعة عن طريق إنشاء ورشات في كل الكليات تعمل في إطار شراكة مع المؤسسات العمومية الرائدة والشركات الخاصة الفعالة، مع ضرورة خلق التوأمة المقاولاتية مع جامعات أجنبية بما يسمح بالابتكار ويشجع عن التطوير، ويسهل من ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي.

سادسا: قطاع التعليم العالي

إن سبب التخلف الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى لغياب الاهتمام بالبحث العلمي، وإهمال دوره كمحرك أول لعجلة التنمية والتطوير، حيث أن ضعف الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي، حال دون نجاح البحث العلمي كما عطله عن أداء دوره في التنمية، لذلك ينبغي على الحكومة إعادة النظر بشدة في ظروف كل الفاعلين في حقل البحث العلمي، ومدهم بأسباب الاستقرار والتحفيز بما يساعدهم على التفرغ التام للبحث والابتكار بعيدا عن مشوشات التفكير المستمر فيما يتعلق بالضعف المادي ومعضلة تلبية الحاجات الأساسية فضلا عن ضعف التمويل اللازم للنشاط البحثي في حد ذاته.

الفرع الثالث: الحلول المقترحة في إطار تفعيل السياسة المالية والنقدية وترشيد النفقات

تلعب السياسة النقدية والمالية دورا أساسيا في التصدي للازمات الاقتصادية ومن هذا المنطلق تم اقتراح الحلول التالية:

أولا: المرافقة المالية للمؤسسات

يمكن استعمال السياسة النقدية في خلق كيان تمويلي خاص لدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت إشراف البنك المركزي، باعتبار هذا النوع من المؤسسات حلقة مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، سواء من حيث القيمة المضافة التي يمكن تقديمها أو من حيث قدرتها على خلق فرص عمل، كما يجب الالتفات إلى المؤسسات متناهية الصغر من خلال منحها تسهيلات للحصول على القروض وفقا ما تتيحه القواعد التنظيمية القائمة، وذلك باعتبارها تأوي شريحة معتبرة من أصحاب الدخل الضعيف دون أن يكون لها مجال مضمون لرفع رأس مالها العامل عن طريق التمويل البنكي [1].

ثانيا: توصيات للمصارف والجهات الرقابية لمواجهة تداعيات الأزمة الصحية

لمواجهة تداعيات الأزمة الصحية والتحديات الكبيرة التي تواجهها المصارف والجهات الرقابية، يجب أن يتم التحرك سريعا لمواجهة العواقب الناجمة عن الأزمة ، ولابد أن تسخر البنوك المركزية والجهات الرقابية ما لديها من اليات وأدوات مخصصة للازمات وعليه تم اقتراح ما يلي[2] :

1- عدم تغيير القواعد المتبعة حاليا

وذلك لان تغيير الآليات والقواعد في فترات الأزمة قد يتسبب في زيادة الضغوط والاضطرابات وعليه ينبغي على المصارف أن تركز على استمرارية العمليات المصرفية الجارية، وحتى في ظل صعوبة إجراء العمليات عن بعد، وكذلك عمليات التدقيق والامتثال والإيفاء بمتطلبات العناية الواجبة وغيرها.

2- استخدام الهوامش الوقائية

على جهات التنظيم المصرفي توخي الوضوح في التواصل بشان ضرورة استخدام احتياطات رأس المال والسيولة الوقائية لدعم مواصلة تقديم القروض المصرفية، دون أن يترتب على ذلك أي تبعات سلبية على إدارة البنوك .

3- تعديل استحقاقات القروض

أدت التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا إلى إضعاف قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم للمصارف، ما قد يؤدي إلى إضعاف سلامة المصارف واستقرارها، لذلك ينبغي تشجيع المصارف على اعتماد المرونة التي تتيحها القواعد الرقابية المطبقة وإعادة هيكلة وجدولة وتعديل شروط القروض الممنوحة للمقترضين خاصة المتأثرين بالجائحة بشكل كبير، واعتماد مرونة في اليات تصنيف القروض وتحديد مخصصاتها، بالإضافة إلى تطبيق اعلى مستوى ممكن من الدقة لقياس القروض المتعثرة والخسائر المحتملة، كما ينبغي

---

[1] صلاح الدين بولعراس، **نفس المرجع السابق**، ص ص 177- 178

[2] **إضاءة على الإجراءات الدولية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا وتوصيات للمصارف العربية ومقترحات للجهات الرقابية**، اتحاد المصارف العربية، الأمانة العامة- إدارة الأبحاث والدراسات، افريل2020، ص ص 5-7

على الجهات الرقابية اعتماد الوضوح بالنسبة للطلب من المصارف اعتماد إجراءات إعادة جدولة استحقاقات قروضها، خاصة بالنسبة للعملاء من القطاعات الأكثر تضررا.

4- عدم إخفاء خسائر العمليات

بما انه من المتوقع أن تطال الخسائر المصارف، فسوف تساعد الشفافية في تهيئة الظروف لإعادة الانطلاق فور انتهاء تداعيات الأزمة الحالية، ويجب ان تستهدف الجهات التنظيمية والرقابية الحفاظ على الاستقرار المالي وسلامة النظام المصرفي مع الحفاظ في الوقت نفسه على استمرارية النشاط الاقتصادي.

5- إيضاح المعالجة التنظيمية لتدابير الدعم

بهدف زيادة الشفافية يتوجب تقديم الإيضاحات اللازمة حول كيفية قيام المصارف والجهات الرقابية بالتعامل مع إجراءات المالية العامة، ومن ضمنها التدابير الموجهة بشكل مباشر إلى المقترضين، وضمانات الائتمان، وإعفاء أو تأجيل الاستحقاقات كما انه من المهم مراعاة قواعد الشفافية في الإفصاح عن المخاطر المتوقعة واعتماد الوضوح في إفصاح الأجهزة الرقابية حول توقعاتها عن تطور الأزمة والتعامل مع تداعياتها، وهنا يتوجب على الجهات الرقابية والتنظيمية أن تعمل على تعزيز اليات الرقابة على سلامة المصارف.

6- تعزيز آليات التواصل

تشجيع إقامة حوار مستمر بين المراقبين والبنوك، خاصة في هذا الوضع غير المسبوق، بينما يزداد الاهتمام بمتطلبات الإبلاغ بالبيانات وقت الأزمات يمكن التغاضي عن بعض متطلبات الإبلاغ الأخرى الأقل أهمية لتقييمات السلامة المالية.

ثالثا: تكثيف وتيرة الإصلاح الضريبي

في ضوء الضغوطات التي تفرضها جائحة كورونا على أوضاع الموازنات، تبدو أهمية إعادة النظر في السياسة الضريبية بهدف تحقيق المزيد من الكفاءة من خلال إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية ومقاربتها مع المكاسب الاقتصادية الناتجة عنها، وكذلك مراجعة التشريعات الضريبية لشمولية القاعدة الضريبية، وتحسين مستويات كفاءة التحصيل من خلال تبسيط الإجراءات وإنشاء مراكز ضريبية لخدمة كبار الممولين، بالإضافة إلى ذلك بالإمكان مراجعة المعدلات الضريبية المفروضة على بعض القطاعات المستفيدة من الأزمة ومن بينها على سبيل المثال قطاع الاتصالات وتقنيات المعلومات، وشركات الأدوية والمستلزمات الطبية والسلع الأساسية، وغيرها من القطاعات التي استفادت من الجائحة؛

رابعا: تمويل مشروعات التنويع الاقتصادي لدعم التعافي

بشكل عام ورغم أن الجائحة كان لها اثر غير مسبوق على مستويات الناتج المحلي الإجمالي في العديد من دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، إلا أن تأثيرها كان اكبر بالنسبة للدول ذات المستويات المنخفضة من التنويع الاقتصادي مقارنة بالاقتصاديات الأكثر تنوعا التي أظهرت مرونة أعلى نسبيا على صعيد التجاوب مع الأزمة، وبالتالي فان احد السياسات المقترحة لتجاوز التداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد19 تتمثل في الاستثمار في زيادة مستويات تنويع الهياكل الإنتاجية والتصديرية؛

خامسا: الإنفاق على البنية التحتية

يعتبر الإنفاق على البنية الأساسية من أهم المحفزات للنشاط الاقتصادي في حالات الركود، نظرا لطبيعة مشروعات البنية التحتية كثيفة الاستخدام للعمالة، منذ إعلان جائحة كورونا شملت حزمة السياسات المتبناة من قبل العديد من الحكومات تدابير للإنفاق على مشروعات البنية التحتية لدعم التعافي الاقتصادي؛

سادسا: اعتماد اطر فعالة للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص احد أهم الاليات التي ينصح بتفعيلها لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا وتعبئة التمويل من القطاع الخاص وتوجيهه إلى المشروعات الاقتصادية ومشروعات البنية التحتية التي من شانها إعطاء دفعة للنشاط الاقتصادي لاسيما في ظل الضغوطات التي تواجهها الموازنات العامة، وفي هذا السياق ينصح البنك الدولي الحكومات بإعادة مراجعة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتقييم مستوى المخاطر المالية والتحديات التي تواجه هذه المشروعات في ظل انتشار جائحة كورونا، وذلك بهدف تحديد خيارات لضمان تنفيذ المشروعات ذات الأولوية [1].

سابعا: دعم شبكات الأمان الاجتماعي

يجب تفعيل السياسة المالية أكثر فيما يتعلق بتحسين شبكات الأمان الاجتماعي، كما يتعين اعتماد سياسات عملية فعالة بغرض تنشيط الطلب وذلك من خلال زيادة إعانات البطالة، وتحسين اثر الإعانات على حياة الأفراد خاصة في القطاعات الغير الرسمية التي يصعب الوصول إليها والتي تحوي الطبقات العمالية الضعيفة؛

ثامنا: ترشيد النفقات على المواد المدعمة

إن التوسع في سياسة دعم المواد واسعة الاستهلاك دون متابعة دقيقة لعقلانية الاستفادة منها، فتح المجال أمام استغلالها بشكل غير مسؤول من قبل فئات كثيرة من خلال حالتين[2]:

1- الحلة الأولى: تتلخص هذه الحالة في استعمال المواد المدعمة في صناعات تحويلية أخرى وإعادة بيعها بمبالغ خارج اطار التدعيم، ومنه خلق ثروة على عاتق الدولة مثلما يحدث مع سلع الفرينة والسميد والزيت الغذائي والسكر والحلي ، حيث تستخدم الفرينة المدعمة لصناعة الحلويات بدل الخبز، كما يستخدم الحليب المدعم لصناعة مشتقاته .....الخ.

- الحلول المقترحة لهذه الحالة: يجب القيام بعملية إحصاء كمي دقيق وشامل لكل المستفيدين من هذه المواد، بالاعتماد على الأدوات الإحصائية عالية الدقة، وذلك بغرض إنشاء شبكة توزيع رقمية قابلة للمراجعة وقادرة على ضبط العملية وحماية الموارد بشكل كفء ومنظم مع استمرارية المراقبة الدورية.

2- الحالة الثانية: تتلخص في الاستعمال المفرط واللاعقلاني لبعض المواد المدعمة على غرار المنتجات البترولية من البنزين بأنواعه والغاز مما يرهق خزينة الدولة.

[1] هبة عبد المنعم ،**حيز السياسات المتاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا**، صندوق النقد العربي، العدد 16، أكتوبر 2020، ص ص 13، 16، 17،20

[2] صلاح الدين بولعراس ، **مرجع سابق**، 178

– الحلول المقترحة لهذه الحالة: يجب الاعتماد على بطاقة تموين رقمية تسمح لصاحبها بالاستفادة من استغلال حجم سنوي معين من المنتجات البترولية وفق السعر المدعم، على أن يتحمل اقتناءها وفق سعر خارج التدعيم إذا ما تجوز الحجم المسموح به، ويمكن تفعيل هذه الآلية من خلال توفير بطاقات التموين الرقمية لكل المتعاملين مع توفير كل الاجهزة الرقمية التي تدعم العملية عبر كل نقاط التوزيع في التراب الوطني.

خلاصة الفصل

يتضح من خلال هذا الفصل ان الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات تأثر بالأزمة على عدة اصعدة، فقد شهدت سنة 2020 تدهورا في اهم المؤشرات الاقتصادية للبلاد، حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي ب-4.6 % وارتفعت كل من معدلات البطالة والتضخم وسجلت الميزانية عجزا وصل الى -12.6% من الناتج المحلي الاجمالي، وامتد تأثير هذه الازمة ليشمل اغلب القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الموازي، فقد شهد الانتاج الصناعي الذي يعتمد بدرجة رئيسة على الصناعة الصينة تراجعا، بسبب تراجع الصناعة الصينية من جراء الأزمة الصحية، اما على مستوى قطاع التجارة فقد ارتفع عجز الميزان التجاري الى-1.5 مليار دولار نتيجة تدهور الصادرات وانخفاض واردات بعض المنتجات وارتفاع اخرى، كما سجل كل من قطاع الطاقة والخدمات المالية والسياحة خسائر في رقم اعمالهم، ولمجابهة هاته التداعيات اتخذت الحكومة الجزائرية سلسة من الاجراءات والتدابير وذلك من خلال تسخير سياستها الاقتصادية لدعم الافراد والمؤسسات الاقتصادية وضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تناولت هذه الدراسة موضوع مجابهة تداعيات ازمة كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري في اطار السياسة الاقتصادية، وقد حاولت معالجة الاشكالية الاتية: ماهي اهم الانعكاسات الناجمة عن ازمة فيروس كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري؟ وكيف فعلت الجزائر ادوات سياستها الاقتصادية في مجابهة هذه الازمة ؟

حيث تسببت جائحة كوفيد19 في حدوث اضطراب كبير على مستوى الاقتصاد الوطني، الذي شهد اثار وتداعيات تمثلت في انهيار عدة قطاعات اقتصادية مثل قطاع السياحة والطاقة وتراجع في الانتاج الصناعي الذي يعتمد بكثرة على الصناعة الصينة، كما شهد قطاع التجارة ارتفاعا في عجز الميزان التجاري الذي وصل الى-1.5مليار دولار خلال الربع الاول من سنة2020، وعانت البلاد خلال هذه الفترة من ازمة نقص في السيولة جراء تراجع عائدات النفط، فتراجعت بذلك معدلات النمو وارتفعت معدلات البطالة والتضخم وتفاقم عجز الميزانية ، هذه المشاكل والانهيارات التي نتجت عن الازمة دفعت بالحكومة الجزائرية الى اتخاذ اجراءات استعجالية في محاولة منها لإنقاذ اقتصادها من الانهيار، فأتت الاستجابة على صعيد السياسات المالية والنقدية والتجارية لدعم الطلب وتوفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة والمؤسسات الاكثر تضررا بالإضافة الى تقديم الدعم للأفراد، وجاء التدخل على مستوي السياسة المالية من خلال جملة من القرارات مست جانب كل من الضرائب والنفقات والتي كان من ابرزها تأجيل اقرارات دفع الضرائب والرسوم وخفض الانفاق العام وتأجيل المشروعات الحكومية....الخ، كما اتخذ بنك الجزائر هو الاخر جملة من الاجراءات في محاولة منه للتخفيف من وطأة الازمة والحفاظ على الاستقرار المالي من بينها تخفيض معدلات كل من سعر الفائدة وسعر اعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الاجباري ورفع عتبات اعادة تمويل الاوراق العمومية القابلة للتفاوض، وتأجيل سداد الديون واعادة جدولتها .....الخ، وهدفت هذه الاجراءات في مجملها الى تحرير هوامش سيولة اضافية للنظام المصرفي وبالتالي توفير موارد دعم اضافية لتمويل الاقتصاد الوطني في ظل الازمة.

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

- تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيق جملة من الاهداف والمتمثلة في الاستقرار الاقتصادي، التوازن الخارجي، النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل والتي تمثل في نفس الوقت الاهداف النهائية للسياسة النقدية ؛
- تمثل ادوات السياسة الاقتصادية وسيلة لتحقيق الاهداف المسطرة، حيث تشمل هذه الادوات العديد من السياسات، وتعتبر السياسة المالية والنقدية والتجارية الاكثر فعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي ؛
- فيروس كوفيد19مرض معدي لم يكن هناك علم بوجوده قبل تفشيه في مدينة ووهان الصينية، تتمثل اعراضه في الحمى والارهاق والسعال الجاف، حيث لم ينحصر هذا الوباء في المنطقة التي اكتشف فيها بل عرف انتشارا واسعا وسريعا مس اغلب دول العالم وهذا ما دفع بمنظمة الصحة العالمية الى الاعلان بأن الفيروس هو جائحة عالمية ؛
- اتخذت الجزائر اجراءات وسياسات فعالة لمواجهة انتشار فيروس كوفيد19 ساعدت في التخفيف من اثاره الوخيمة على الصحة البشرية، ذلك فيما يخص العديد من الاوامر والتعليمات التي اصدرها الرئيس من توقيف للدراسة وللأنشطة الاقتصادية ووضع مدن تحت الحجر ما اثر على المردود البشري، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الاولى** ؛

– اثر فيروس كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري بحكم المبادلات التجارية والمالية والاقتصادية بين الجزائر وعدد من الدول في مقدمتها الصين باعتبارها الممون الاكبر للجزائر بالسلع والمواد الاولية وقطع الغيار....الخ، حيث ادى توقف النشاط الاقتصادي والمؤسسات الانتاجية في الصين الى تراجع صادراتها نحو الجزائر الامر الذي اثر على الانتاج الصناعي ودفع به الى تراجع غير مسبوق، **وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية ؛**

– في ظل انتشار فيروس كوفيد19 فقد الجزائر نصف مداخيلها من العملة الصعبة بسبب تهاوي اسعار النفط في الاسواق العالمية الى ما دون 40دولار للبرميل ؛

– شهدت اغلب المؤشرات الاقتصادية في الجزائر تدهورا ، حيث انخفض النمو بنسبة-4.6 % سنة 2020 ويتوقع ان يعاود النمو من جديد ب4.7% سنة2021، كما شهد عجز الميزانية ارتفاعا من سنة الى اخرى اين بلغ-12.6% من الناتج المحلي الاجمالي سنة2020، ويتوقع ان يصل العجز الى -15%سنة 2021، كما ارتفع كل من اجمالي الدين الى الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة والتضخم سنة 2020 الى 53.8%، 15.1%، 3.2% بنفس الترتيب ومن المتوقع ان ترتفع اكثر سنة 2021 ، الامر الذي يظهر تأثر المؤشرات سلبيا بالأزمة الصحية، **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة ؛**

– اثرت الازمة الصحية على الصادرات الجزائرية التي تراجعت بنسبة 24.89% خلال الربع الاول من سنة 2020، نتيجة تراجع صادرات المحروقات التي تشكل 92% من المبيعات الوطنية بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط من جراء الجائحة، الامر الذى ادى الى ارتفاع عجز الميزان التجاري الى -1.5 مليار دولار ؛

– اثر فيروس كورونا المستجد على قطاع النقل، حيث تم تعليق كل انواع انشطة نقل الاشخاص بدءا بالخدمات الجوية الى خدمات سيارات الاجرة الجماعية، مرورا بالنقل البري والنقل بالسكك الحديدية ؛

– اظهرت النتائج الاولية لقطاع الطاقة خلال سنة 2020 منحى تنازلي لمعظم المؤشرات بسبب تداعيات انتشار فيروس كوفيد19، لتسجل بذلك جل شركات الطاقة في الجزائر خسائر في رقم اعمالها ؛

– لجات الحكومة الى احتياطي الصرف لمواجهة ارتفاع الانفاق العام بسبب تداعيات الازمة الصحية، ما ادى الى تراجع الاحتياطات ب 24.07% سنة 2020، كما يتوقع ان تنخفض ب 17.55 % سنة 2021؛

– اثر فيروس كوفيد19على العديد من المؤشرات الاقتصادية، حيث تهاوت عائدات المحروقات وانخفضت الاحتياطات المالية للبنوك وتغير النمط الاستهلاكي للأفراد، وهو ما انعكس سلبا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجعلها غير قادرة على الصمود امام الازمة؛

– شكل القطاع الموازي حلا بديلا للأفراد الذين فقدو دخلهم بسبب الجائحة ؛

– شملت الاجراءات الاحترازية التي قامت بها الحكومة تقديم الدعم المالي من اجل مجابهة اثار جائحة كوفيد19، وتم تعزيز ذلك من خلال خفض اسعار الفائدة ونسبة الاحتياطي الالزامي وسعر اعادة الخصم التي اعلن عنها بنك الجزائر بهدف زيادة حجم التمويل المصرفي للاقتصاد مما يؤكد اتخاذ الحكومة اجراءات على مستوى السياسة النقدية، **وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة ؛**

– اتخذت الحكومة الجزائرية عدة اجراءات في اطار سياستها المالية فقدمت تسهيلات ضريبية وأعفت الاجور التي اقل او تساوي 30 الف دج من الضريبة على الدخل والغت نظام التصريح المراقب على المهن الحرة بهدف تخفيف العبء الضريبي، كما خصصت ميزانية قدرت ب 65.53 مليار دج لمجابهة تداعيات الازمة لسنة 2020 وخفضت الانفاق العام بسبة 30%.. الخ ؛

توصيات الدراسة

– اعتماد الجزائر بكثرة على قطاع المحروقات جعلها تعاني من ازمة مزدوجة، من هذا المنطلق ينبغي ان تركز الجزائر في المستقبل على تنويع اقتصادها خارج هذا القطاع للوصول الى بناء اقتصاد متين قادر على مواجهة الصدمات الخارجية ؛

– ضرورة الاهتمام اكثر بالقطاع الصحي وتعزيز البنى التحتية لهذا القطاع حتى يكون قادرا على مواجهة ازمات مماثلة في المستقبل؛

– مواصلة بنك الجزائر دعم البنوك من خلال التدابير الاحترازية لتفادي مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل وغيرها من المخاطر، كما على بنك الجزائر ان يأخذ بعين الاعتبار اقتراحات لجنة بازل فيما يخص تجاوز الاثار السلبية للمخاطر البنكية خاصة في هذه الازمة للحفاظ على الاستقرار المالي ؛

– انشاء صندوق مالي لإدارة الازمات ؛

– دعم القطاع الزراعي لتزويد الاسواق بالمواد الغذائية من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي وقت الازمات ؛

– تقديم اعفاءات ضريبية للقطاعات الاكثر تضررا من الازمة الصحية ؛

– ضرورة البحث عن موارد مالية اكثر استدامة بعيدا عن عائدات النفط ؛

قائمة المراجع

اولا: المراجع بالغة العربية

أ- الكتب

1. اكرم محمود الحوراني، عبد الرزاق حسن حساني، **النقود والمصارف**، منشورات كلية الاقتصاد، جامعة دمشق،2011/2010
2. جاسم مُحَمَّد ، **التجارة الدولية**، الطبعة الاولى، دار زهران للنشر، عمان، 2008
3. جميل مُحَمَّد خالد، **اساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة الاولى، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2014
4. جميلة السعيدي، **تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل مواجهتها**، الطبعة الاولى، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا- برلين ، فبراير 2021
5. خالد احمد علي محمود، **التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة**، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2019
6. رمزي محمود، **التسيير الكمي سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي** ، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2019
7. سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الاولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، الاردن ، 2001
8. عادل عبد العزيز السنى ، **سياسة التجارة الخارجية في اطار منظمة التجارة العالمية واثارها على الاقتصاد المصري**، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2002
9. عبد المجيد قدي ، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية** ، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر،2006
10. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ،1997
11. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، الطبعة الاولى، مجموعة النيل العربية ، القاهرة، 2003
12. عمر صخر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الخامسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، 2005
13. مُحَمَّد احمد الافندي ، **النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة**، الطبعة الاولى، الامين للنشر، صنعاء، 2012
14. مُحَمَّد احمد السريتي، **التجارة الخارجية** ، الطبعة الاولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009
15. مُحَمَّد خير العكام، **المالية العامة1**، الجامعة العربية السورية، سوريا، 2018
16. مُحَمَّد ضيف الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية**، الطبعة الاولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن، 2011
17. نزار عساف، **مفاهيم ومصطلحات اقتصادية**، الطبعة الاولى، دار اليازوري العلمية ، الاردن ، 2021
18. نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموسوي، **السياسات الاقتصادية (الاطار العام واثرها في السوق العالمي ومتغيرات الاقتصاد الكلي)**،دار اليازوري، عمان الاردن، 2013

19. نعمة الله نجيب ابراهيم، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية ، بيروت ، 1990

ب– المراسيم والقوانين

1– الامر 20-239، **المتعلق بتحديد كيفيات استمرار الخزينة العمومية في التكفل بصفة استثنائية بتخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، المؤرخ في 2020/08/31، الجريدة الرسمية، العدد82، الصادرة بتاريخ 2020/10/02،

2– الامر 20-109، **المتعلق بالتدابير الاستثنائية الموجهة لتموين تسهيل السوق الوطني بالمواد الصيدلانية و المستلزمات الطبية وتجهيزات الكشف لمواجهة وباء فيروس كورونا** ،المؤرخ في 5ماي 2020، الجريدة الرسمية العدد27، الصادرة بتاريخ 2020/05/06

ج– الاطروحات والرسائل العلمية

1– بهاء الدين طويل ،**دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النم الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة ، السنة الجامعية2016/2015

2– حسين كشيتي، **إجراءات السياسة النقدية والمالية لتصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة ، السنة الجامعية 2012/2011

3– دلال بن سمينة ، **تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة ، سنة 2013

4– زكريا خلف الله، **قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلو التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، السنة الجامعية 20182017

5– سمية حاجي، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، حالة الجزائر1990– 2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك واسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة .2016/2015

6– وليد العايب، **دور السياسات الاقتصادية الكلية في تحقيق التوازن الهيكلي والاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات النفطية** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف،2018

7– وليد العشي، **تقييم فعالية ادوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الازمة المالية 2008**، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة احمد دارية، ادرار– الجزائر، 2018

د- المجلات والدوريات

1- خالد تلعيش، **جائحة كورونا واثرها على مخرجات السياسة العامة بالجزائر: التداعيات والاليات** ،مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكر، المجلد15، العدد03 ،2020

2- خضرة راشدي ، امال هاشم ، **جائحة كوفيد19 في الجزائر: مقاربة ديمغرافية لواقع وافاق هذه الجائحة**، مجلة التدوين، جامعة محمد بن احمد، وهران 02، المجلد 07، العدد16، جويلية 2020، ص: 4- 12

3- زهرة سيدا عمر، اسماء بللمعا، **قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر: الاثار والاجراءات**، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، جامعة احمد دراية، ادرار، المجلد 04، العدد 02، 2020

4- سماح سهايلية، **الاجراءات الوقاية للتصدي لفيروس كورونا في الجزائر**، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، جامعة العربي التبسي، تبسة، المجلد05، العدد03، اكتوبر 2020

5- صباح براجي، **دور ادارة السياسة الاقتصادية الكلية في دعم التحول الهيكلي للاقتصاديات الريعية نحو التنويع في ظل ضوابط الاستدامة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2018/2017

6- عبد القادر بن شني، **اثر السياسة النقدية على سوق الاوراق المالية في الجزائر**، مجلة المالية والاسواق، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد 03، سبتمبر 2015

7- علي بن معمر، عمير جيلالي، **ادارة المخاطر في البنوك و مواجهة ازمة كورونا –الجزائر نموذجا–**،مجلة التراث، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد10، العدد03، اكتوبر2020

8-كاتية بوروبة، **الاثار الاقتصادية لجائحة كورونا : الإجراءات المتخذة و التدابير المقترحة حالة الجزائر**، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ،جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، المجلد12، العدد01، جانفي2021

9- ليلى حليمي، **تقييم السياسة النقدية والمالية في الجزائر قبل وبعد أزمة البترول (2001– 2017)**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الرابع ، جامعة عباس لغرور خنشلة، 2018

10- محمد رضا تهامي ، **انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الموازي في الجزائر2020**، مجلة الميادين الاقتصادية ، جامعة الجزائر03، المجلد 03، العدد01، 2020

11- مروة كرامة، واخرون، **تأثير الازمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري نموذجا**، مجلة التمكين الاجتماعي، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، المجلد 02، العدد02، جوان 2020، ص314

12- محمد خماد ، وردة العزيز، الاثار التنفسية والاجتماعية الناتجة عن الحجر الصحي المطبق في الجزائر في ظل انتشار فيروس كوفيد19، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، المجلد12، العدد01

12- هدى هذباء يونسي، ماجدة مدوخ، **اثر سياسة التسيير الكمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر**، مجلة افاق علمية، المركز الجامعي، تمنراست، المجلد11، العدد 09، 2019

19- وليد العشي، احمد صديقي، **تطور ادوات السياسة النقدية غير التقليدية بعد الازمة المالية العالمية 2008**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، العدد08

هـ- المؤتمرات

1- هشام قاضي، **العلوم الاقتصادية رؤية جديدة بعد الجائحة**، المؤتمر الافتراضي الدولي الأول العلوم الإنسانية والاجتماعية رؤية جديدة بعد الجائحة، دار الخيال للنشر والترجمة، برج بوعريريج- الجزائر، ديسمبر 2020

2- هشام قاضي، **بحوث ودراسات في علم النفس- رؤية جديدة بعد الجائحة**، المؤتمر الافتراضي الدولي الأول العلوم الإنسانية والاجتماعية رؤية جديدة بعد الجائحة، دار الخيال للنشر والترجمة، برج بوعريريج- الجزائر، ديسمبر 2020

و- التقارير والمنشورات

1- احمد شقيق الشاذلي، **قنوات انتقال اثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي**، صندوق النقد العربي، ابوظبي، العدد 39، 2017

2- إضاءة على الإجراءات الدولية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا وتوصيات للمصارف العربية ومقترحات للجهات الرقابية، اتحاد المصارف العربية، الأمانة العامة- إدارة الأبحاث والدراسات، افريل2020

أفاق الاقتصاد الإقليمي، **صندوق النقد الدولي**، افريل 2020

3- أيمن احمد علي العوامري، **سبل وإجراءات مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كورونا**، مركز نور للبحث والاستشارات العلمية، مصر، 2020

4- تقرير عرض مشروع قانون المالية التكميلي 2020 وتقديرات 2021-2022

5- تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2021 وتقديرات 2022- 2023

6- جائحة كورونا المستجد (كوفيد19) وتداعيات على الاقتصاديات العربية، قطر، جوان 2020

7- خالد منه، **التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد في الجزائر**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، جوان 2020

8- ملخص انجازات قطاع الطاقة لعام 2020 نتائج أولية، جانفي 2021

9- نشرة فصلية للإحصاء، **الديوان الوطني للإحصاء**، الفصل الأول 2020، رقم 97

10- هبة عبد المنعم ،**حيز السياسات المتاح لدعم التعافي الاقتصادي من جائحة كورونا**، صندوق النقد العربي، العدد 16، أكتوبر 2020

ز- المطبوعات والمحاضرات

1- سمير ايت يحي، **تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2017**، محاضرات في مقياس الأنظمة النقدية والمالية موجهة لطلبة السنة الاولى ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، 2020

2- فضيل رايس، **مطبوعة في مادة الاقتصاد النقدي المعمق**، موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2018/2017

3- فضيلة بوطورة، ، **محاضرات في مقياس الاقتصاد النقدي واسواق راس المال**، مطبوعة موجهة لطلبة ليسانس LMD، شعبة الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي تبسة، 2017/2016

ثانيا: المراجع بالغة الاجنبية

أ- الكتب

1- Dn dwivedi ,**macroeconomics theory and policy** , published by Tata McGraw hill , new Delhi, India, 2010, p 601
2- Jan-Baptiste Ntagoma , **Economie Politique** ,Ĺ Harmattan , Paris, 2013

ب- التقارير

1- Abdelbaki benziane**, rapport final de la CRUO relatif a la réflexion sur le post covid19**, conférence régionale de universités de l'ouest, université Oran 1 Ahmed ben Bella
2- Analyse rapide de l'impact socio-économique du covid19 sur l'algerie , Nations unies algerie ,juin 2020
3- statistiques du commerce extérieur de l'algerie ،direction générale de douanes ،2020

ثالثا: المواقع الالكترونية

https://www.bank-of-algeria.dz
https://www.douane.gov.dz
https://www.ons.dz
https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-de-change
http://www.cg.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heur.html
https://covid19.sante.gov.dz
https://www:imf.org/-/media/files/Puplications/REO/MCD-CCA/2021/april/english
https://m.arabia.com/story/1254322
https://elmaghrebelawsat.dz
https://www.radioalgeria.dz/news/ar/article
https://www.alaraby.co.uk/economy
https://www.independentarabia.com

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01)

تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2019– 2021)

السنوات	2019	2020	*2021
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي%	0.7	4.6–	4.7
عجز الميزانية الى الناتج المحلي الإجمالي %	–9.3	12.6–	–15
إجمالي الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي%	45.8	53.1	63.3
معدل التضخم %	2	3.2	3.7
معدل البطالة%	11.4	15.1	13.9

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على

– **تقرير عرض مشروع قانون المالية لسنة 2021 وتقديرات 2022–2023**، ص13، وزارة المالية، على الموقع:-http://www.dgpp-mf.gov.dz، تارخ الاطلاع 2021/05/16

– **صندوق النقد الدولي**، على الموقع: https://www:imf.org/-/media/files/Puplications/REO/MCD-CCA/2021/april/english، تاريخ الاطلاع 2021/04/25

– أفاق الاقتصاد الإقليمي، **صندوق النقد الدولي**، افريل 2020، ص8، على الموقع: https://www.imf.org/ar/Publication/REO/MECA/Issues/2020/04/15/regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-repoet ، تاريخ الاطلاع 2021/3/31

الملحق رقم (02)

التطور السنوي للقيمة المضافة لبعض الصناعات خلال الفترة 2016– 2020

الصناعات	2018	2019	الفصل الاول2020
المناجم والمقالع	%18.1	%–2.2	% –3.2
الصناعات ح.م.م.ك.ا*	%1.7	%6.7	% –5.2
مواد البناء	%3.4	%2.2	% –0.6
المواد الكيميائية والمطاطية والبلاستكية	%5.5	%3.4	% –2.3
الصناعات الغذائية	%3.7	%4	% 2.6
الصناعات النسيجية	%1.9	%4	% –1.4
صناعات مختلفة	%2.8	% 8.1	% 6.3

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على

– نشـرة فصـلية للإحصـاء، **الـديوان الـوطني للإحصـاء**، الفصـل الأول 2020، رقـم 97، ص ص 73، 75 (بتصـرف)، علـى الموقـع: https://www.ons.dz ، تاريخ الاطلاع 2021/02/24

الملحق رقم (03)

تطور نسبة المنتجات التي تتضمنها شعبة الاستيراد بين سنتي 2019 – 2020

مجموعة الاستخدام	نسبة كل منتج من مجموعة المنتجات المستوردة %		التطور %
	2019	2020	
مواد غذائية	16.98	21.23	0.59
الطاقة ومواد التشحيم	1.46	5.10	181.14
المواد الخام	4.61	6.43	12.38
منتجات نصف مصنعة	25.64	21.27	-33.24
سلع معدات زراعية	1.09	0.68	-49.58
معدات صناعية	36.34	29.48	-34.72
سلع استهلاكية غير غذائية	13.87	15.81	-8.30

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على

- **statistiques du commerce extérieur de l'algerie** ،direction générale de douanes ،2020 ،p5,sur le site: https://www.douane.gov.dz, consulte le 31/03/2

الملحق رقم (04)

إجمالي الاحتياطات الرسمية خلال الفترة 2018– 2021

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2018	2019	2020	*2021
احتياطي الصرف (مليار دولار)	78.6	61.5	46.7	38.5

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على:

– **صـــــندوق النقـــــد الـــــدولي**، علـــى الموقـــع: https://www.imf.org/-/media/files/Puplications/REO/MCD-CCA/2021/april/english ،تاريخ الاطلاع 2021/4/25

الملحق رقم (05): تطور معدلي الاحتياطي الاجباري والتوجيهي

الجدول رقم(01):تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة من جوان2019–فيفري2021.

السنوات	جوان2019	ديسمبر2019	مارس2020	افريل2020	فيفري2021
معدل الاحتياطي الاجباري %	12	10	8	6	2

الجدول رقم(02): تطور المعدل التوجيهي خلال الفترة 2018–2020

السنة	2018	2019	مارس 2020	افريل2020
المعدل التوجيهي %	3.75	3.50	3.25	3

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على

–**بنك الجزائر**، على الموقع https://www.bank-of-algeria.dz ، تاريخ الاطلاع 2021/03/05

الملحق رقم (06)

اسعار صرف العملات الرئيسية خلال الفترة 2016– 2020

DA/principales monnaies	unité	2016	2017	2018	2019	2020
Taux de change fin de période	DA/USD	110.53	114.93	118.29	119.16	129.14
	DA/EUR	116.37	137.49	135.38	133.63	151.47

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على

– **وزارة المالية**، 2020/02/25، على الموقع https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/taux-de-change، تاريخ الاطلاع 2021/02/23

الملخص :

تعرض الاقتصاد الجزائري للعديد من الازمات والاختلالات وتعد ازمة جائحة كوفيد19 واحدة من اسوء هذه الازمات، حيث جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على مختلف التداعيات الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها هذه الازمة، وكذا رصد مختلف السياسات والاجراءات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لمجابهة هذه التداعيات والتخفيف من حدتها، وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها: ان ازمة كوفيد19 تسببت في اصابة عدة قطاعات اقتصادية بالشلل خاصة قطاع الخدمات والطاقة الذي تراجعت مداخيله الى النصف نتيجة انهيار اسعار النفط، ما ادى الى تراجع معدلات النمو وارتفاع معدل البطالة والتضخم وعجز الميزانية، الامر الذي دفع بالحكومة الجزائرية الى اتخاذ سلسلة من الاجراءات عبر تفعيل ادوات سياستها الاقتصادية المتاحة (المالية والنقدية) في محاولة منها للتخفيف من وطأة تداعيات الازمة على اقتصادها، كما اوصت الدراسة بمجموعة من الحلول التي من شانها تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على تجاوز اثار الجائحة.

الكلمات المفتاحية: كوفيد19، سياسة اقتصادية ، جائحة ، جزائر ، ازمة

Summary

The Algerian economy has undergone crises where covid-19 has been the most effective. Thus, the present study sheds light on the different economic and social dilemmas it displayed along with the various policies adopted by the Algerian government to stop the spread of the disease. The study cane to conclude that covid-19 had considerable impact on many sub-domains of economy including services and energy that witnessed a fallout in incomes resulted from oil priced back down. In its turn, the latter affected the average growth in the country causing unemployment, inflation and budget shortage. Consequently, the Algerian government followed strict measures both financially and monetarily to mitigate the impact of the disease. The recommendations that might ultimately empower the economic capacity to contain the damage.

Keywords : covid-19 , economic policy , pandemic , Algeria , crisis .